بسم الله الرحمن الرحيم

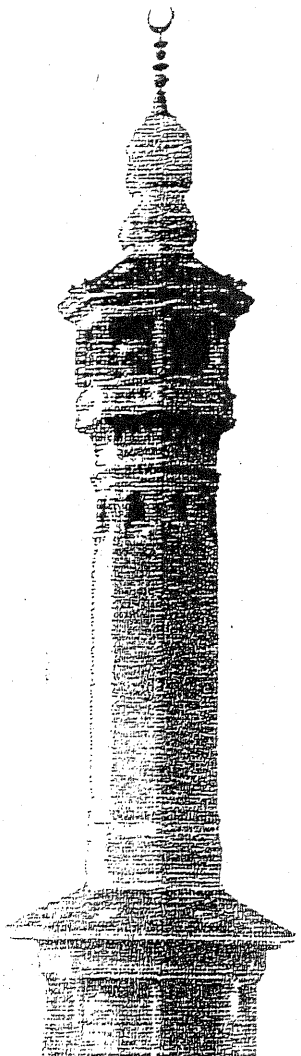

مذكرة

مقرر الوضع والوضاعون

النصف الثاني

د. إبراهيم بن محمد نور بن سيف

كلية الحديث الشريف والدراسات الإسلامية
المستوى الثامن

العام الجامعي : ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ.
الفصل الدراسي الثاني

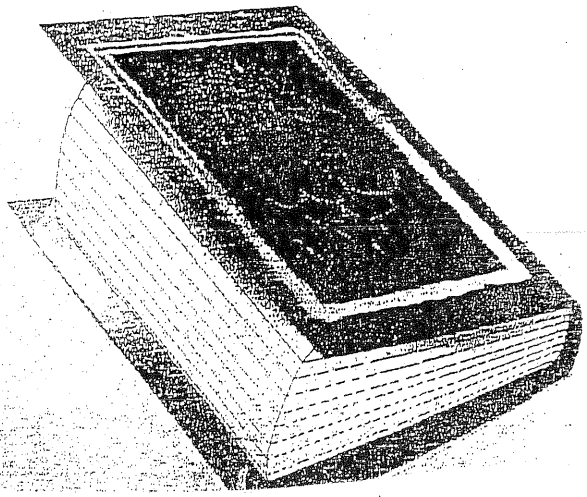

يطلب من خدمة الطالب

المقابلة بالمطبوعة حذف بعض الأحاديث في المطبوعة وبالعكس ، ووقوع كثير من التحريف والأخطاء الفاحشة في مطبوعات المختصر مع أن بعضها حققت بزعمهم . لذا توكلت على الله وقمت بتحقيق الكتاب .

اسم الكتاب

في المخطوطة « تذكرة الحفاظ » ذكره العلماء بهذا الاسم ، فقد قال الحافظ العراقي في رده على الصغاني المطبوع في آخر مسند الشهاب (٢ / ٣٥٤) بتحقيقنا : وصنف قبله – أي ابن الجوزي – في مطلق الضعيف أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي كتاباً سماه « تذكرة الحفاظ » وكتاباً آخر سماه « ذخيرة الحفاظ » جمع في الأول الأحاديث التي أوردها أبو حاتم بن حبان البستي في تاريخ الضعفاء وجمع في الثاني الأحاديث التي أوردها أبو أحمد بن عدي في الكامل ، وكلاهما مرتب على حروف المعجم في ألفاظ الحديث . انتهى .

ثم رأيت السيوطي ينقل منه في اللآلي المصنوعة (١ / ٢١٠ – ٢١١) نص كلامه على الحديث (١٠١) حيث قال : قال ابن طاهر في « تذكرة الحفاظ » رواه عن هشام حسين بن علوان الكوفي ، وكان يضع الحديث .

ولذلك اخترنا للكتاب هذا الاسم[1] .

والمخطوطة قديمة جداً كتبت سنة ٦٧٥ هـ استنسخت من نسخة مقروءة على المؤلف – وخطها شبيه بالفارسي في كل صفحة (٢٦) سطراً وفي كل سطر حوالي عشرين كلمة ، مسطرتها ٢٠ × ١٦ سم .

وفي آخر الكتاب أسماء رواة الكتاب بالتسلسل عن المؤلف ولكن لا تقرأ في المصورة .

---

(١) ثم ليس كل ما في الكتاب موضوعاً من حيث المتن بل ولا ضعيفاً ، بل فيه ما هو ضعيف وحسن وصحيح ، وإنما تكلم ابن حبان ثم المؤلف عليها لأن في هذا الإسناد راوياً مجروحاً ضعيفاً أو متروكاً أو كذاباً .

فظهر أن اسم تذكرة الموضوعات لا يناسب موضوع الكتاب .

٠٠٠٧٠

١ـ تذكرة الموضوعات لابن طاهر المقدسي: ٤٤٨ هـ ـ ٥٠٧ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم المكثر الجوال أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي، يعرف بابن القيسراني الشيباني سمع من جماعة من الأفاضل العلماء في شتى البلدان منهم أبو عثمان بن ورقاء والحسن بن عبد الرحمن الشافعي وعلي بن الحسن ابن الحداد وغيرهم.

وقد أثنى عليه جماعة من الائمة الحفاظ قال محمد بن اسماعيل الحافظ: أحفظ من رأيت ابن طاهر وقال أبو زكريا بن منده: كان ابن طاهر أحد الحفاظ حسن الاعتقاد جميل الطريقة صدوقاً عالماً بالصحيح والسقيم، كثير التصانيف لازماً للأثر. توفي سنة سبع وخمسمائة[١].

أما كتابه. فقد اشتهر باسم تذكرة الموضوعات[٢]، وقد أشار المعلمي الى ان اسم كتابه هو: التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها[٣].

ويرى المعلمي رحمه الله ان كتاب ابن طاهر لم يقصد مؤلفه فيه افراد الاحاديث الموضوعة بل ألفه لبيان الاحاديث الموضوعة والضعيفة. قال: وثم كتب اشتملت على الموضوع والواهي، ونحوه، ومنها كتاب التذكرة للحافظ محمد بن طاهر المقدسي وهو مطبوع، وهو من هذا الضرب، كما يدل عليه من تصحفه، وكما تشعر به مقدمته، وكذلك اسمه في بعض التراجم التذكرة في غرائب الاحاديث والمنكرة، أو ومنكراتها، ، ولا يعتمد بتسميته في المطبوع تذكرة الموضوعات[٤].

أما ما قاله ابن طاهر في مقدمته فهو: هذه أحاديث رواها الكذبة والمخرجون في الضعفاء والمتروكون، يتداولها الناس في احتجاجهم ومناظرتهم أوردتها على ترتيب الفاظ حروفها لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها[٥].

لكن الذي حملني على ادراجه ضمن الكتب التي أفردت في الموضوعات ان

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٢٤٢/١٢٤٥.

(٢) والكتاب مطبوع في الهند.

(٣) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٤) مقدمة الفوائد المجموعة: ٦.

(٥) تذكرة الموضوعات: ٧.

لعل الاولى الذي رجحه الشيخ المعلمي اسم للمختصر، وقد ذكر محققه "تذكرة الحفاظ" لابن القيسراني وهو المقصود هنا ـ الشيخ حمدي السلفي ـ انه طبعات الكتاب السابقة إنما كانت للمختصر والله اعلم بالصواب

غالب الاحاديث التي أوردها قد ضمنت كتب الموضوعات فاعتبرت في ذلك الغالب.

وقد أشار الكتاني إلى أصل كتابه، حيث ذكر أن ابن طاهر جرد الاحاديث الواردة في الكامل لابن عدي ورتبها على حروف المعجم[1].

ملاحظات عامة على الكتاب وأهم مميزاته:

١ـ اهتم المؤلف بترتيب أحاديث الكتاب على حروف المعجم حيث لم يقتصر في الترتيب على أول حرف في الحديث بل راعى الحرف الثاني والثالث في الكلمة، فان اتفقت في الكلمة الاولى في الحروف، راعى الترتيب في الكلمة الثانية، وهكذا.

٢ـ سار في ذكر الاحاديث على طريقة الاطراف، حيث يورد طرف الحديث ثم يتبعه بذكر الراوي المتهم به، أو من هو آفته من الرواة، ثم يحكي بعد ذلك أقوال أئمة الجرح السابقين له في طعن الراوي المتهم. وقلما يذكر حديثاً ولا يظهر علته.

٣ـ أفرد المؤلف الاحاديث المبدوءة بالالف واللام في باب خاص جعله في آخر الابواب ورتبه على حسب حروف المعجم بالنسبة للحرف التالي للالف واللام.

٤ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويحكم عليه بالبطلان أو النكارة ثم يتعقبه بقوله: انه ورد من طريق آخر، او صح من طريق آخر، وهو يعني أن البطلان أو النكارة انما تتعلق بالسند دون المتن.

٥ـ تارة يورد ابن طاهر الحديث ويتعقبه في الطعن في بعض رواته الا أن طعنه لا يقتضي الحكم على الحديث بالوضع بل غايته الضعف، وفي الحقيقة ان صنيعه هذا لا يورد عليه استشكالاً لانه لم يقتصر على ذكر الموضوعات بل استهدف جمع الاحاديث الواردة في الكامل، وهي تشمل الموضوع والمتروك والمنكر والمعل.

٦ـ يعتبر كتاب ابن طاهر هذا من اوائل الكتب التي رتبت الاحاديث حسب أوائلها على حروف المعجم.

---

(١) انظر الرسالة المستطرفة: ١٤٥، ولكن ذلك في كتاب آخر له اسمه: "ذخيرة الحفاظ".

٠٠٠٠٧٣

بسم الله الرحمن الرحيم

رب أعن بالإتمام ياذا الجلال والإكرام

أخبرنا الحافظ أبو موسى تقي الدين محمد بن أبي بكر بن أبي عيسى المديني الأصفهاني قال : أنا الشيخ الحافظ أبي [أبو] الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي رحمه الله :

هذه أحاديث رواها الكذبة والمجروحون والضعفاء والمتروكون يتداولها الناس في احتجاجهم ومناظراتهم ، أوردتها على ترتيب ألفاظ حروفها لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذي يريده منها ، والله نسأل العصمة من الخطأ والزلل .

باب الألف

وهذا الباب نورده على ما يتلوه من حروف الهجاء

١ – « أَبْغَضُ الكَلَامِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ الْفَارِسِيَّةُ ، وَكَلَامُ الشَّيَاطِينِ الْخُوزِيَّةُ ، وَكَلَامُ أَهْلِ النَّارِ الْبُخَارِيَّةُ ، وَكَلَامُ أَهْلِ الْجَنَّةِ الْعَرَبِيَّةُ » .

هذا حديث موضوع لا أصل له ، ورواه إسماعيل بن زياد عن عاصم القطان عن المقبري عن أبي هريرة .

وإسماعيل هذا لم يذكره المتقدمون في كتب الجرح ، وذكره النقاد من المتأخرين .

قال أبو حاتم محمد بن حبان البستي في كتابه : إسماعيل بن زياد شيخ دجال ، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح .

---

١ – المجروحين (١ / ١٢٩) لابن حبان والكامل (١ / ٣٠٨ – ٣٠٩) لابن عدي .

من "تذكرة الحفاظ" — الأصل —

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي :

(هذه) أحاديث رواها الكذبة والمخرجون والضعفاء والمتروكون ، يتداولها الناس فى احتجاجهم ومناظراتهم أوردتها على ترتيب ألفاظ حروفها لتكون أقرب على من أراد معرفة الحديث الذى يريده منها والله أسأل العصمة من الخطأ والزلل .

باب الألف

١ – أبغض الكلام إلى الله الفارسية . الحديث فيه إسماعيل بن زياد قال ابن حبان دجال وقال ابن عدى منكر الحديث .

٢ – أبى الله أن يرزق عبده المؤمن إلا من حيث لا يحتسب . رواه أحمد ابن داود عبد الغفار كان يضع الحديث .

المقدمة : أقرب على : ربما كانت أقرب إلى .

١ – يشير إلى تكملة الحديث وهى « وكلام الشيطان الخوزية ، وكلام أهل النار البخارية ، وكلام أهل الجنة العربية » وإسماعيل بن زياد من مشايخ البخارى خارج الصحيح ، فلعل آفة الحديث ممن دونه . انظر تنزيه الشريعة ١/١٣٧

٢ – ذكر السخاوى فى المقاصد الحسنة ١٤ – ١٥ أن الديلمى قد أخرجه من حديث عمر ابن راشد بسنده عن أبى هريرة مرفوعاً بلفظ « إلا من حيث لا يعلم » وبين أن راشداً ضعيف جداً ، وأشار إلى أن معناه صحيح ، فى التنزيل (ومن يتق الله يجعل له مخرجاً ويرزقه من حيث لا يحتسب) وراويه أحمد بن داود بن عبد الغفار كما فى تنزيه الشريعة ١/٢٧ وقد سقطت كلمة « ابن » من الأصل . —

من المختصر المسمّى "تذكرة الموضوعات" ٢٣

المختصر
لتذكرة الحفاظ

تذكرة الموضوعات

تأليف

العلامة الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر بن أحمد المقدسي

المولود سنة ٤٤٨ هـ - والمتوفى سنة ٥٠٧ هـ
رحمة الله عليه

ولا يعرف مختصره

رقمه وعلق حواشيه

محمد مصطفى الحدري الجيطي

المدرس بمدرسة الفلاح بمكة

الناشر

مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة

عبد الشكور عبد الفتاح فدا

بمكة - شارع الحرم - باب العمرة

ت : ٥٧٤٤٥٩٥

ذخيرة الحفاظ

المخرج على الحروف والألفاظ

[الذخيرة في الأحاديث الضعيفة والموضوعة]
(ترتيب أحاديث الكامل في تراجم الضعفاء وعلل الحديث)

تأليف

الإمام الحافظ محمد بن طاهر المقدسي

٤٤٨ - ٥٠٧ هـ

رتبه وحققه وخرج أحاديثه

الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي

أستاذ مساعد بقسم السنة بكلية أصول الدين
بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
الرياض

المجلد الأول

دار الدعوة
لال كوپال گنج - إله آباد
(يو-پي) الهند

دار السلف
الرياض
المملكة العربية السعودية

وهذه النسخة توجد فيها تحريفات كثيرة ، وأخطاء، وسقط، وأحياناً يسقط حديث، ويبقى السند، والكلام عليه، فيبدو أنه متعلق بالذي قبله، ويظهر عند المراجعة الدقيقة أن المتن ساقط، وأحياناً يسقط السند، والكلام عليه فيصعب الوصول إلى متنه إلا بعد عناء ومشقة، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

- حديث: «إن رسول الله ﷺ استبرأ صفية بحيضة»، سقط المتن والسند، وبقي كلام ابن طاهر عليه.

- حديث: عدة المختلعة. . . إلخ، سقط متنه، وأول سنده فصار الكلام عليه متعلقا بالحديث الذي قبله: ﴿عسى الله أن يجعل﴾ الآية (ق١٠٩ ب)

- حديث: كنا نأكل ونشرب، ونغتسل ونخرج، سقط هذا الحديث فدخل إسناده، والكلام على إسناده في الحديث الذي قبله: كنا مع الرسول ﷺ فنسمع تسبيح الطعام.

- حديث: الأنبياء أحياء في قبورهم سقط الحديث، وبقي الإسناد.

وهذه الأمثلة من وجود سقط في المخطوط.

فهرس الحروف والكلمات على ترتيب المؤلف:

بدأ المؤلف بعد مقدمة الكتاب إيراد الأحاديث على حروف المعجم فقال:

- حرف الألف، وهذا الباب نورده على ما يليه من المعجم

- أ ت، باب أتى وأتي، ومعناه - بقية باب أتى - باب اتقوا - باب أت -باب أ ج -باب أ ح -باب أ خ - باب أد -باب إذ -باب إذا - نورده على حروف المعجم- ثم ذكر فيه أيضا حسب الترتيب الأبجدي بعد إذا - باب إذا أكل -باب إذا أتاكم -باب الباء - باب التاء -باب الثاء -باب الجيم -باب الحاء -باب الخاء -باب الدال -باب الذال -باب الراء -باب الزاي - باب السين -باب الشين -باب الصاد -باب الضاد -باب الطاء -باب الظاء -باب العين -باب الغين -باب الفاء -باب القاف -باب الكاف -باب اللام -باب الميم -باب النون -باب الواو -باب الهاء -باب أس -باب أش -باب أص -باب أض -باب أط -باب أ ع -باب أ غ -باب أف -باب أق -باب أك -باب أل -باب أم -باب أن -باب حديث أنا مدينة العلم -باب حديث إنا معاشر الأنبياء -باب حديث إني عدل -باب حديث إنه سيكون غلاء ومجاعة، وهكذا يذكر كلمة باب في بعض الأحاديث: مثل باب حديث: أن الله عزوجل، وباب أن رسول الله ﷺ، وقال: ويدخل في هذا الباب أن رسول الله ﷺ -كذا في المخطوط، وصوابه أن النبي ﷺ- لأن لفظ الحديث ربما يأتي بنسبتين نورده على حروف المعجم، ثم ذكر أحاديث أن النبي ﷺ، وأن رسول الله ﷺ.

ثم أورد حرف الألف بعد أن الله، وأن رسول الله ﷺ، ثم بعد: أن النبي ﷺ، وأن رسول ﷺ، وهكذا إلى باب الياء، وقال بعد باب الواو: من باب (إن) باب لا ثم ذكر حديث أن رسول الله لاعن بالحبل، ثم قال: باب الياء، وقال: آخر باب أن رسول الله، وتفاصيله، والحمد لله رب العالمين

العالمين، بقيت باب إن -قد قدمنا "إن الله عزوجل"، وإن رسول الله، ثم نتبعه بما يتبع إن على الحروف إن شاء الله تعالى، ثم قال: باب الألف، والباء بعد إن، وذكر حديث إن إبراهيم أول من أضاف المضيف، ثم قال: باب الألف يتلوها الجيم، باب الألف يتلوها الهاء -باب الألف يتلوها العين -باب الألف يتبعه الغين -باب الألف يتبعه الفاء.

ويقول: مثلا باب الدال، والذال فارغ، وقال: باب الراء، والزاي، والدال والذال في آخر الباب.

وقال بعد باب العين والغين: باب القاف والفاء فارغ.

وقال بعد باب الياء: باب ما دخله الألف واللام من باب "إن" نورده على ترتيب المعجم إن شاء الله، ثم قال: باب الألف، ثم ذكر الحديث: إن الإسلام بدأ ثم قال بعد باب الياء، باب الألف والواو من أصل الكتاب، نورده على الترتيب، فذكر الحديث أول من أسلم، وقال: باب الهاء بعد الألف وذكر الحديث أهل الجنة وهكذا ذكر ما يتعلق بحرف الألف ثم قال: آخر باب الألف بجميع تفاصيله.

-باب من أصل الكتاب -باب بعثت، و بعث، وبعثني -باب منه -.

باب التاء -باب الثاء -باب الجيم -باب الحاء -باب الخاء -باب الذال -باب الراء -باب الزاي -باب السين -باب الشين -باب الصاد -باب الضاد -باب الطاء.

وذكر بعد باب الطاء باب العين -باب الفاء -باب القاف، وفيه ذكر الأحاديث القدسية، وأقوال الآخرين الذين تكلموا رسول الله ﷺ.

بعده قال: باب الكاف حديث كان النبي عليه السلام إذا . . . نورده على مجمع ما يليه من اللفظ.

ثم نورد بعده حديث إن النبي عليه السلام كان. . . . على هذا المثال إن شاء الله تعالى وترد في البابين أحاديث تكرر لتقدم كان، وتأخرها فينظر في البابين جميعا.

ثم ذكر أحاديث كان النبي ﷺ وكان رسول الله ﷺ.

ثم ذكر باب منه كان لرسول الله، وبقيت باب كان أورده على التربيب مثل كان إبراهيم، كان أحب الأعمال. . . إلى آخره.

ثم ذكر باب: إن رسول الله ﷺ كان . . . . وقال: وفي هذا الباب أحاديث تقدمت في باب كان النبي عليه السلام، ينظر هناك إن شاء الله تعالى.

وبعد ما انتهى من ذكر أحاديث هذا الباب قال: بقيت باب الكاف فذكر حديث كل صلاة إلى آخره.

ثم ذكر باب اللام، وباب الميم وتفاصيله: باب منْ بالكسر على أكثر، ثم ذكر ما جاء فيه مَنْ، وقال في آخر باب من المفتوحة ثم ذكر بقية باب الميم، وقال: باب ما على ترتيب ما بعدها الألف، وتفاصيلها، وقال في آخر باب الميم آخر باب الميم، ثم قال: باب النون وتفاصيله، وذكر أحاديث نهى رسول الله ﷺ، ونهى النبي عليه السلام.

ثم ذكر باب ما دخل فيه الألف واللام من هذا الحرف، وذكر حديث نهى، نهانا رسول الله عن إقعاء إلى آخره.

ثم ذكر باب الواو، وبعده باب الهاء، ثم باب اللام، ثم باب الياء، وقال: باب ما ورد عنه عليه السلام بلفظ النداء، ثم ذكر أحاديث أخرى في باب الياء.

وقال في آخر هذا الباب: باب ما دخل فيه الألف واللام مما ورد في هذا الكتاب عن النبي عليه السلام نورده على حروف المعجم إن شاء الله تعالى.

ثم قال في آخره باب ما ورد في هذا الكتاب من الروايات عنه عليه السلام بلفظ "اللهم" ثم قال آخر الكتاب، والحمدلله وحده ثم قال: باب يتضمن أحاديث، ثم ذكر عدة أحاديث، وهي حديث الإفك، وحديث الصدقات، وحديث الشفاعة، وحديث الصفين، وصلى علي ومعاوية، وحديث قصة المزود والتمر.

وجاء في آخره: تم والحمد الله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد، وآله، وصحبه، وسلم. نقلته كاملاً والزيادة التي في آخره من نسخة نقلت من خط مؤلفه -رحمه الله تعالى- وفي الأصل سقم كثير، ووافق الفراغ ربيع الآخر من سنة أربع وسبعين وست مئة، نصفه بالقاهرة المعزية، ونصفه ببيت المقدس الشريف، زاده الله شرفاً وأمناً آمين.

طريقة المؤلف في تجريد المتون، وسوق الأسانيد، والكلام عليهما:

(١) جرد المؤلف -رحمه الله تعالى- مادة هذا الكتاب من تراجم الرواة

الموجودة في الكامل ترجمة ترجمة؛ فيذكر أول الحديث أو بعض فقراته، (٤) ويحذف أسانيد ابن عدي إلى الراوي المترجم له، ثم يذكر السند من الراوي المتكلم فيه الذي أورد ابن عدي أحاديثه؛ فيقول: رواه فلان وفلان إلى أن يذكر اسم الصحابي، ولايقول "عن النبي ﷺ" إلا نادراً؛ فعلم من صنيعه أنه يقصد فيه الاختصار، والأصل أنه مرفوع، وأحياناً يقول: "قوله" أو "موقوفاً" لبيان أن الحديث ليس بمرفوع.

(٥) (٦) وقد يجمع طرق الحديث تحت هذا الطرف في الغالب، وأحياناً يشير إلى أن الحديث قد تقدم قبله في بعض الأبواب، أو سيأتي؛ لأنه يأخذ طرف الحديث حسب وروده في الترجمة.

(٧) وأحياناً يقول: وأورده في ترجمة كذا، ثم يذكر شيخ صاحب الترجمة وقد وجدتُ أوهاماً وأخطاء كثيرة في المخطوط؛ فيقول: أورده في ترجمة فلان فيظهر عند المراجعة أنه يقصد أنه رواه فلان بن فلان.

(٨) ويتكلم على كل حديث وسند في الغالب مستفيدا من كلام ابن عدي أو مستقلا في الحكم عليه من عنده، ويشير في الأحاديث التي أوردها ابن عدي في تراجم الثقات؛ أنه أورده في ترجمة حماد مثلاً وهو ثقة، أو يقول: كأنه أورده لتفرده.

(٩) وقد لوحظت أوهام من المؤلف لأجل وجود سقط في النسخة الأصلية التي اعتمد عليها من نسخ الكامل، أو لسبق النظر في الورقة لأن ابن عدي يسوق الأحاديث، ويحيل إلى ما سبق بقوله (وبسنده)، وقد تأتي أمثلة لهذه في الكتاب.

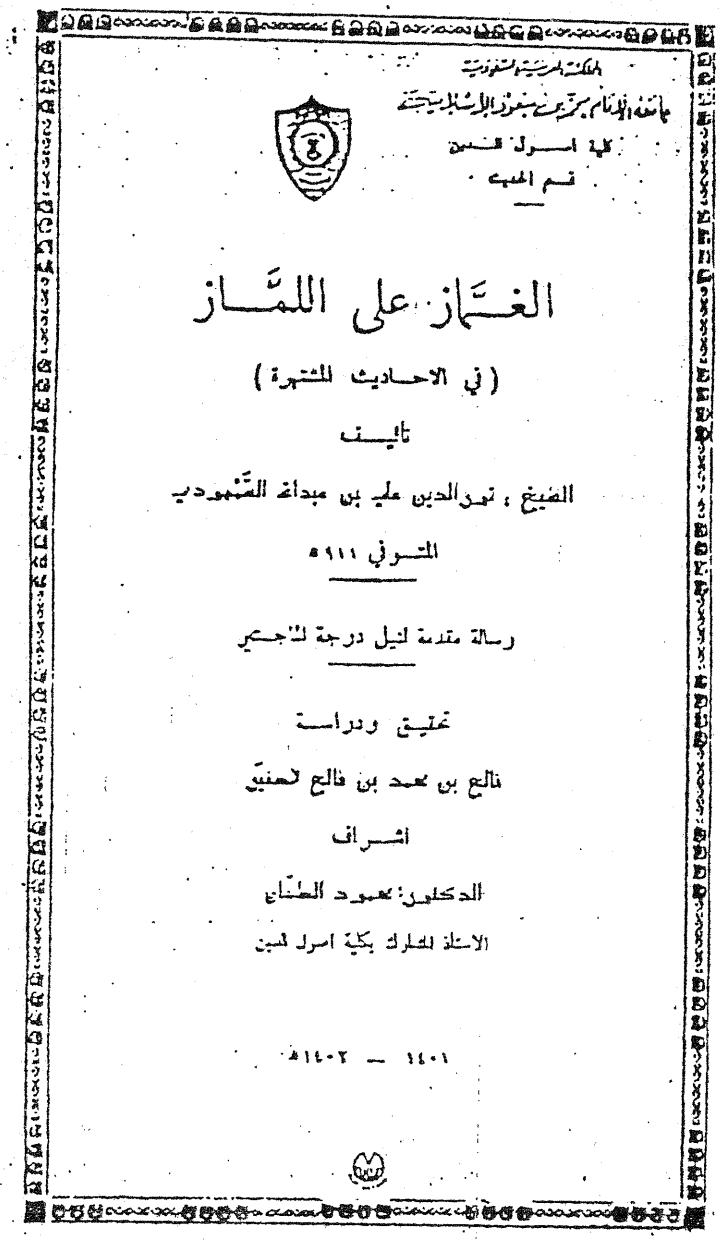
المملكة العربية السعودية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
كلية أصول الدين
قسم السنة

الغماز على اللمّاز

(في الأحاديث المشتهرة)

تأليف

الشيخ ، نور الدين علي بن عبد الله الشّنهودي

المتوفى ١٠١١هـ

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير

تحقيق ودراسة

فالح بن محمد بن فالح الصغير

إشراف

الدكتور: محمود الطحّان

الأستاذ المشارك بكلية أصول الدين

١٤٠١ — ١٤٠٢هـ

تنبيه:

لم يذكره فضيلة د. عمر فلاته، ولم أقف على سبب تسميته بهذا، ولا على شرحها من المؤلف، ولا من غيره ولا بعد السؤال، ولعل المعنى (بيان المغامز في أصحاب الملامز) أي: معايب الوضاعين الذين في صنيعهم لَمْزٌ للشريعة بالنقص؛ بحيث قدّروا أنها تحتاج إلى ما وضعوه.

أقول: ثم وقفتُ على توجيه فضيلة ا. د. فالح الصغير —في مقدمة تحقيقه للكتاب في رسالة الماجستير عام ١٤٠١ هـ— فرأيت توجيهه بنحو هذا، والله وأعلم.

وفيما يلي تعريف بالكتاب —مِمّا جاء في مقدمة التحقيق؛ لفضيلته:

—موضوعه.

—ترتيبه.

—منهجه في ذكر الحديث وحكمه عليه.

٠٠٠٠٧٨

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الغماز على اللماز

للسمهودي

[من مقدمة تحقيقه في رسالة (ماجستير) ـ ا.د. فالح الصغيّر]

موضوعه:

هذا الكتاب يعتبر من الكتب التي جمعت أحاديث مشتهرة على الألسنة، ولكنه يختلف عنها بأن مؤلفه خصّه بذكر الأحاديث المشتهرة الضعيفة والموضوعة، أو التي لا أصل لها، ولم يتعرّض للمشتهرة الصحيحة أو الحسنة.

ترتيبه:

وقد رتبه مؤلفه على حسب حروف المعجم، فبدأ بالأحاديث التي تبدأ بحرف الألف، وانتهى بالأحاديث التي تبدأ بحرف الياء.

يقول المؤلف في مقدمته: "ورتبته على معجم الحروف، ليسهل الكشف في ذلك عند الوقوف".

ولكنّ المؤلف لم يلتزم هذا الترتيب فيما بعد الحرف الأول، وهذا يعني أن من أراد حديثاً مُعَيَّناً فعليه أن يقرأ جميع الأحاديث التي تبدأ بذلك الحرف، ولكنْ تسهيلاً للقارئ قد عملت فهرساً ضمن الفهارس لترتيب أحاديث المؤلف ترتيباً دقيقاً.

منهجه في ذكر الحديث والحكم عليه:

لقد قام المؤلف بعمل مشكور في جمع هذه الأحاديث، وبيان الحكم عليها، واتّبع في ذلك طريقة مختصرة جداً.

فهو يذكر الحديث بدون سند، بل ولا راوي الحديث من الصحابة، فهو يُورد كلمة "حديث" في أول السطر، ثم يذكر الحديث إن كان قصيراً، أو يذكر طرفاً منه -بما يدل على بقيّته- إن كان طويلاً.

وأحياناً يكون للحديث طرق متعددة فلا يذكرها على الإطلاق، إلا أنه يشير في بعض الأحيان إلى أن له طرقاً، مثل قوله بعد ذكر الحديث: "طرقه ضعيفة"، وبعد ذكره للحديث يأتي بالحكم عليه، ولم يلتزم طريقةً معينة في ذلك؛ ولكنه في الغالب يقتصر على ذكر حكمه مختصراً، كقوله: "ضعيف"، وأحياناً ينقل الحكم عن بعض الأئمة كقوله: "قال ابن حجر: لا أعرفه"، وأحياناً يذكر أحد رواته بشيء من الجرح؛ مما يدل على الحكم على الحديث، كقوله: "رواه فلان وهو ضعيف"، وأحياناً -وهو قليل- يذكر الحديث الصحيح بعد ذكره للحديث الضعيف أو الموضوع الذي في معناه لِيُبَيِّنَ بطلانه وسماجته، وأن في الصحيح غُنْيَةً عن الضعيف والموضوع.

المنار المنيف في الصحيح والضعيف

للإمام ابن قيم الجوزية

المتوفى ٧٥١ سنة

حققه العلامة

عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

أعده وأخرجه

منصور بن عبد العزيز السماري

دار العباصة

للنشر والتوزيع

[التأليف على طريقة]

[الطبقات المجملة]

المنار المنيف في الصحيح والضعيف

للإمام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنبلي الدمشقي

المعروف بابن قيم الجوزية

ولد سنة ٦٩١ وتوفي سنة ٧٥١ هـ

رحمه الله تعالى

حققه وخرج نصوصه وعلق عليه

عبد الفتاح أبو غدة

الناشر

مكتب المطبوعات الإسلامية

حلب الفرافرة — جمعية التعليم الشرعي ☎ ٢١٥٦٦

ثالثاً: الكتب المصنفة في ذكر الاحاديث الموضوعة تحت كليات مجملة:

وهذا النوع من التأليف يعد بالنسبة للتأليف في الموضوعات قمة الهرم اذ انه نتيجة تتبع واستقراء تامين لسائر أحاديث المصطفى ﷺ مبنى ومعنى، متناً وسنداً ولذا قل الاقدام عليه من كثير من المؤلفين، وخاصة المتقدمين منهم حيث كانت الاحاديث متفرقة وجمعها وتتبعها يعد ضرباً من المحال، ومع هذا فقد جاء عن الجهابذة منهم القول في بعض أبواب أو معاني أحكاماً كلية. أما تأليف كتاب في ذلك تناول سائر النواحي التي تطرق لها المتأخرون فهذا ما لم أقف عليه. وحيث ان المتأخرين كفوا مؤونة جمع الاحاديث التي كانت مهمة المتقدمين، وتيسر لهم الاطلاع على مجموعة الاحاديث التي تتناول مسألة واحدة، حيث وجدت الاجزاء والكتب التي اهتمت بهذا العمل. فقد تمكنوا من معرفة ما ثبت وما لم يصح عن النبي- ﷺ في كل مسألة، ومن ثم تمكنوا من اعطاء أحكام عامة في أن باب كذا لا يثبت فيه عن النبي- ﷺ- شيء ونحو ذلك مما جاء به مثل هذا النوع من الكتب.

وفي هذا النوع من التأليف بعض الفوائد حيث أنه يوفر الجهد للباحث من تقصي وتتبع لمظان الحديث. بل يعطيه قاعدة كلية يمكنه الاقتصار عليها، وبالتالي يتمكن من الاطلاع على أكبر قدر من الاحاديث التي لا تصح نسبتها الى رسول الله ﷺ. كما أنها تنبه الى النواحي التي تركزت فيها جهود الكذابين وإتجهت صوبها أنظار الوضاعين فبالرجوع الى هذه المؤلفات يمكن تلمس الابواب والمعاني التي حازت أكبر قدر ممكن من الوضع وكذلك الابواب والمعاني التي كان لها النصيب الأقل من ذلك.

وهذا النوع من التأليف ظاهر فيه أنه مستهدف متون الاحاديث حيث النقد موجه اليها، وحيث الغرض من التأليف فيه هو تمكين الناظر من الحكم على الحديث دون النظر في اسناده وهو بلا شك رد قاطع على من ادعى أن علماء المسلمين انما وجهوا نقدهم في الحديث الى النقد الخارجي وهو الاسناد، وأنهم لم يعنوا بنقد المتن عنايتهم بالسند، فصنيع هؤلاء العلماء كاف في الرد على هذا القول، اذ أنهم تتبعوا الاحاديث واستقرأوا أبوابها ومعانيها واعطوا نتيجة محددة في كل باب أو معنى من

٢ ـ كتاب المنار المنيف، في الصحيح والضعيف لابن قيم الجوزية: ٦٩١ هـ ـ ٧٥١ هـ.

ومؤلفه هو العلامة الفاضل الشهير أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد الزرعي الدمشقي شمس الدين الشهير بابن قيم الجوزية. من علماء الاصلاح واحد كبار العلماء. مولده ووفاته في دمشق تتلمذ على شيخ الاسلام ابن تيمية ، بل هو الذي هذب كتبه ونشر علمه، كان حسن الخلق محبوباً فتن يحب الكتب فجمع منها عدداً كبيراً. له تصانيف في فنون شتى. وتوفي سنة احدى وخمسين وسبعمائة[1].

وكتابه: معروف باسم المنار المنيف في الصحيح والضعيف[2].

وعنوان الكتاب لا يشير الى أنه من المؤلفات التي أفردت ذكر الاحاديث الموضوعة والكتاب في الحقيقة تناول أكثر من موضوع، حيث انه الف نتيجة سؤالين:

السؤال الأول كان حول أحاديث معينة الا انها لا تتعلق بما نحن بصدده.

اما السؤال الثاني وهو بيت القصيد والسؤال كما أورده المؤلف وسئلت هل يمكن معرفة الحديث الموضوع بضابط من غير أن ينظر في سنده[3].

فكان هذا الفصل من الكتاب جواباً عن هذا السؤال.

ويتمثل جواب ابن القيم عن هذا السؤال في امرين:

الأمر الاول: اتى بضوابط مجملة يمكن بموجبها الحكم على الحديث بالوضع ومن أهمها:

١ ـ اشتمال الحديث على المجازفات التي لا يمكن أن تصدر من الرسول ﷺ

---

(١) الاعلام ٦: ٢٨١/٢٨٠.

(٢) وقد طبع الكتاب اكثر من مرة وقد طبع قريباً بتحقيق الاستاذ عبد الفتاح أبو غدة.

(٣) المنار: ٤٣.

وخاصة ما يتعلق منها بالوعد والوعيد.

٢ـ اشتماله على ما يكذبه الحس.

٣ـ سماجة الحديث وكونه مما يسخر منه.

٤ـ مناقضة الحديث لما جاءت به السنة الصريحة مناقضة بينة.

الأمر الثاني: أتى بكليات عامة وضوابط تفصيلية تتناول مسائل شتى، كل كلية منها تتناول مسألة معينة، وقد صدر كل كلية منها بقوله: كل حديث. . . . وقد سبق أن أوردت مجموعة عنها عند الكلام على معرفة الوضع في المتن بما يغني عن الاعادة[1].

ملاحظات عامة على الكتاب:

١ـ قسم ابن القيم كتابه فصولاً خمسة أجاب في الفصول الأربعة عن السؤال الأول وهو سئلت عن حديث: صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك، وكيف يكون هذا التضعيف، وكذلك قوله في حديثه جويريه: لقد قلت بعدك أربع كلمات لو وزنت بما قلت منذ اليوم لوزنتهن، وحديث صيام ثلاثة أيام في كل شهر يقوم مقام صيام الشهر.

وحديث من دخل السوق فقال: لا اله الا الله. . . الحديث.

اما الفصل الخامس، فقد عقده للاجابة عن السؤال الثاني.

٢ـ أورد الضوابط التفصيلية كيف ما اتفق ولم يراع ترتيبها حسب أبواب الجوامع في الحديث كما راعى ذلك غيره ممن الف على هذا المنوال بل أوردها حسب ما خطر له ولذا تكرر كلامه في بعض الامور.

٣ـ غالب الكليات التي أوردها المؤلف سلمت له، ولم يستدرك بها عليه الا في النادر، وغالباً ما استدرك عليه فيه نظر لأنه محكوم بضعفه، والنزاع بين كونه موضوعاً

(١) انظر صفحة: ٦٥ جـ٢.

وكونه ضعيفاً لا يبلغ درجة الوضع.

٤ـ كثيراً ما يعطي المؤلف حكمًا عاماً في أن الأحاديث الواردة في معنى معين لا تصح أو لا تثبت ثم يستثنى من ذلك الاحاديث الثابتة كما جاء في كلامه على أحاديث الذكر بعد الوضوء[1] وأحاديث فضل الديك[2].

٥ـ ختم الكتاب بعقد فصل في الكلام على المهدي تناول فيه بالتفصيل الاحاديث التي وردت عن المهدي الثابتة منها وغير الثابتة واختلاف اهل السنة والشيعة في مراد كل من المهدي. وموقف أهل البدع منه، وكذلك المهدي المنتظر عند المسيحيين واليهود.

وهدف الكتاب ظاهر من عنوانه حيث قصد الاستيعاب

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام العلامة شمس الدين محمد بن أبي بكر الحنبلي المعروف بابن القيّم، تغمده الله تعالى برحمته:

فصل

سئلت عن حديث: «صلاة بسواك أفضل من سبعين صلاة بغير سواك». وكيف يكون هذا التضعيف؟

وكذلك قوله في حديث جُويرية: «لقد قلتُ بعدك: أربع كلمات لو وزنت بما قلتِ منذ اليوم لوزنتهن».

و«صيام ثلاثة أيام من كل شهر يقوم مقام صيام الشهر».

وحديث: «من دخل السوق فقال: لا إله إلا الله. . .».

فهذا السؤال اشتمل على أربع مسائل:

المسألة الأولى: تفضيل الصلاة بالسواك على سبعين صلاة بغيره.

فهذا الحديث قد رُوي عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ عن النبي ﷺ، وهو حديث لم يُرو في «الصحيحين»، ولا في «الكتب الستة». ولكن رواه الإمام أحمد، وابن خزيمة، والحاكم في «صحيحيهما»، والبزار في «مسنده»، وقال البيهقي: إسناده غير قوي.

وذلك أن مداره على محمد بن إسحاق، عن الزهري. ولم يصرح بسماعه منه، بل قال: ذكر الزهري، عن عروة، عن عائشة ـ رضي الله عنها ـ قالت: قال رسول الله ﷺ: «فضل الصلاة التي يستاك لها على الصلاة التي لا يستاك لها سبعين ضعفاً».

بسم الله الرحمن الرحيم

هـ - التصنيف لِنوع مُعيّن (من الموضوعات والوضّاعين) وهي أحاديث القُصّاص.

ملخص من كتاب:

(تاريخ القُصّاص، وأثرهم في الحديث النبوي، ورأي العلماء فيهم)

لفضيلة د. محمد بن لطفي الصباغ

- القَصُّ (في اللغة) جاء لِمعانٍ؛ منها: (القطع)، و(التتبُّع)، و(إيراد الخبر المقصوص).

و(في الاستعمال): هو فنّ مُخاطبة العامّة ووعظهم بالاعتماد على القصة.

و(القِصَّة): الخبر، يُقال: (قصّ عَليَّ خبره يَقُصُّهُ قَصًّا، وقَصَصًا: أَوْرَدَهُ).

فـ(القَصَصُ): الخبر المقصوص؛ وُضِعَ مَوْضِعَ المصدر حتى غَلَبَ عليه.ص(١١).

و(القاصُّ): هو الذي يَتَّبِعُ القِصّةَ الماضيةَ: بالحِكاية عنها والشرح لها، كما في تعريف العلامة ابن الجوزي.

- ويأتي في معنى (القصص) معنيان آخران هما: (الوعظ) و(التذكير)، والمعنيان عرّفهما ابن الجوزي أيضا:

(التذكير): هو تعريفُ الخلْقِ نِعَمَ الله -عزّ وجلّ- عليهم، وحثُّهم على شُكره، وتحذيرهم مّن مُخالفته.

(الوعظ): هو تخويفٌ يَرِقُّ له القلب.

- قال د. الصباغ -ص(١٣)-: (يُحاول ابن الجوزي ... التفريقَ بين "القَصص" و"الوعظ" و"التذكير"، تفريقاً يرفع به من شأن الوعظ والتذكير، ويَحُطُّ من القَصص)، قال: (وهذا -في ظني- غيرُ صحيح، لأنها تسمياتٌ مُتعدّدةٌ لِمُسَمًّى واحد)، وقال إن القاصُّ (رُبما فرَّ من تسمية "القُصّاص" ... لِمَا لَصِقَ بها من ذمٍّ).

- وذكر آخرين –ص(٣١-٣٢)– يَذهبون مذهب التفريق بينها، لكن قال إنهم: (يعتمدون –اعتمادا كُلّياً– على هذه الكلمات ... ودلالتها، ويشتقُّون منها فُرُوقاً، إلا أنه كثيرا ما يُطلَق "القَصص" على "الوعظ" و"التذكير"، أو الوعظ على: القَصص والتذكير، ... ولو جَارَيْناهُم في ذلك لَكان يجب أن نُقرّر أن كُلّ نوع من هذه الأنواع فيه الجيّد وفيه الردئ، فالجيّد: ما تَوَافرت فيه صفات مُعيّنة من الإخلاص والحكمة وتحرّي الصحيح الثابت، والردئ: ما لم تتوافر فيه تلك الصفات؛ وهو –حينئذٍ لا يخلو من أذًى وضرر، ويستحق الذمّ).
- قال في ص(٤٤-٤٥): (تعرَّض بعض العلماء –في عصور مختلفة– إلى مُضايقات هؤلاء القُصّاص، وقد تفاقَم أمرهم وأثّروا أثراً واضحا في نشر الأحاديث الضعيفة والموضوعة بين العامّة ...، لقد شوّهوا السنة المرفوعة إلى النبي صلى الله عليه وسلم في أذهان الناس إذ أدخلوا فيها كثيرا من الخُرافات والأباطيل مِمّا يُحيل العقل وُقوعه، ومِمّا يتعارض مع أصول الشريعة المُطهّرة).
- ونقل –في ص(٥٤-٥٥)– رواية المروزي عن الإمام أحمد: (يُعجبني القُصّاص لأنهم يذكرون الميزان وعذاب القبر)، (قال: قلت لأبي عبد الله: أَفَتَرَى الذَّهابَ إليهم؟ قال: إي لَعمري إذا كان صدوقا)، وروى عنه إسحاق بن إبراهيم قوله: (ما أنفعهم لِلعامّة، وإن كان عامّة ما يتحدّثون به كذبا)، قال د. الصباغ: (يُريد أن نفعهم للعوامّ مُتحقّق في تخويفهم من الله –عزّ وجل– وترغيبهم في الخير وتزهيدهم في الدنيا، ولو أنهم جمعوا –إلى هذا– الصدقَ في الحديث لَبلغوا مرحلة الكمال).
- وقال –ص(٢٤)–: (وابنُ الجوزي كان من كِبار القُصّاص، وقد بدا في كتاب: "القُصّاص والمُذكّرين" مُتعاطِفاً مع القُصّاص مائلاً إليهم، وإن كان الرجل بَقِيَ في دائرة الإنصاف؛ لم يُجاوزْها إلى التعصُّب ... فَذَكَرَ مَساوِئَهُمْ ونَقائصَهُمْ، وذكر إساءة بعضهم للمعاني الكريمة الطّيبة؛ وللأغراض النبيلة السامية التي يُؤدّيها: الوعظُ، وتذكيرُ الناس، ودعوتُهم إلى الخير).

- على أنّ ابن الجوزي قد أتى على قضية القَصَص مِن جوانبها المُتعدّدة؛ ولم يَدَعِ التنبيهَ على ما أدّت إليه الإساءة -التي ذكرها- مِن عواقب وخيمة: على المقصوص عليهم، وعلى القُصّاص أنفسهم، فنقل عنه د. لطفي -من كتابه الآخر: تلبيس إبليس- قوله عن الأولين: (من تلبيسه عليهم أن يُحَسِّنَ لهم ازدراء الوُعّاظ، ويمنعهم من الحضور عندهم فيقولون: مَن هؤلاء؟ هؤلاء قُصّاص! ومُراد الشيطان أن لا يحضُروا في موضعٍ يَلينُ فيه القلب ويخشع، والقُصّاص لا يُذَمُّون مِن حيث هذا الاسم، لأنّ الله عزّ وجلّ قال: { نحن نَقُصُّ عليك أحسن القصص } ... وإنما ذَمَّ القُصّاص لأنّ الغالب منهم: الاتّساعُ بِذِكْرِ القَصص دون ذِكر العلم المُفيد، ثم غالبهم يَخلِطُ فيما يُورده، وربما اعتمد على ما أكثره مُحال، فأمّا إذا كان القَصص صِدقاً ويُوجِبُ وعظا فهو ممدوح، وقد كان أحمد بن حنبل يقول: "ما أحوج الناس إلى قاصٍّ صدوق!").
- قال د. الصباغ -ص (١١)-: (المقصد مِن القَصص -في الأصل- مقصدٌ ديني طيّب، إذ في إيراد القصة موعظةٌ وعبرةٌ، ومِن أجل ذلك نرى القرآن الكريم يَقُصُّ علينا أخبار الأُمم السابقة، قال تعالى: { لقد كان في قَصصهم عبرةٌ لِّأُولي الألباب} ....، والقصّة سلاح فعّال، إذا أحسن الإنسان استعماله استطاع أن يُحقق كثيرا من الخير والإصلاح، لأن النفس ترتاح لسماع القصة وتَستمتِع، وتتأثّر بالمعنى الذي تَحويه؛ والمَغْزَى الذي تُوحيه، ... ولقد قال بعض أهل العلم: "القَصص جُند من جند الله")، انتهى كلامه بتصرُّف.
- وقال ابن الجوزي: (كان الوُعّاظُ في قديم الزمان عُلماء فقهاء، وقد حضر مجلسَ (عُبيد بن عُمير): عبدُ الله بن عمر -رضي الله عنهما-، وكان عُمر بن عبد العزيز يحضر مجلس القاصّ، ثم خسَّتْ هذه الصناعة فتعرّض لها الجُهّال ... وتنوّعت البِدَع في هذا الفنّ، وقد ذكرنا آفاتهم في كتاب "القُصّاص والمُذكّرين"...).
- وفي ختام المنقول عن د. الصباغ -جزاه الله خيرا- أذكر قوله ص (٥٩): (مِن الناس مَن يستجيز وضع الحكايات المُرغّبة في الطاعات، ويزعم أنّ قصده فيها دعوةُ الخلق إلى الحق، فهذه مِن نزغات الشيطان، فإن في الصدق مندوحةً عن الكذب، وفيما ذكر الله ورسوله غُنيةٌ عن الاختراع في الوعظ، كيف وقد كُرِهَ تكلُّفُ السجع؛ وعُدَّ ذلك مِن التصنُّع).

رابعاً- الكتب المؤلفة في نوع معين من الموضوعات، أو الوضاعين:

وهناك جماعة من النقاد وأئمة الحديث ألفوا في بيان بعض الموضوعات أو الوضاعين كتباً سلكت مسلكاً يختلف عما سبق، وذلك بأن يتصدوا للتأليف في الرد على أنواع معينة من الموضوعات، أو جماعة خاصة من الكذابين، وهذا النوع من التأليف لم يغفله علماء الحديث المتقدمون منهم والمتأخرون، الا أن كثيراً من هذه الكتب فقدت وضاعت، ولم يبق بين أيدينا الا ثلة منها.

والتأليف على هذا النحو يقل ويكثر تبعاً لأهمية خطر هذا النوع وظهور أثره ولذا فان اكثر ما تناوله المؤلفون في هذا النوع من التأليف بالنسبة للكذابين التأليف في القصاص وبيان دورهم في وضع الحديث.

١- وأول كتاب وقفت عليه الف في القصاص وأخبارهم:

كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي:

أما مؤلفه، فقد سبق التعريف به.

واما كتابه فهو معروف باسم القصاص والمذكرين.

أشار مؤلفه في مقدمته الى أنه ألفه اجابة عن سؤال سئله ومضمون السؤال: اختلف كلام السلف في القصاص بين مادح وحاص على حضور مجالسهم وبين ذام ومبدع لهم ناه عن حضور مجالسهم او الاستماع اليهم.

وجواباً لهذا السؤال فقد حاول المؤلف أن يعطي صورة كاملة عن القصاص ببيان ما لهم وما عليهم. حيث بدأ الكتاب بمقدمة قسمها الى ثلاثة فصول:

٨٦٠٠٠٠

الفصل الاول: في تعريف القاص وهو الذي يتبع القصة الماضية بالحكاية عنها والشرح لها، وفعله يسمى القصص، وهو لا يذم لنفسه، وانما لما اعتراه من مسائل جعلت السلف رضوان الله عليهم يكرهونه، وينهون عنه، ومن الاسباب التي دفعت السلف الى كراهة القصص أنه أمر مستحدث لم يكن على عهد الرعيل الاول ولذا فهو يعتبر من البدع، كما أن قصص السابقين شابها كثير من الكذب والتزيد، وخاصة ما كان منها على الانبياء حيث تنتقصهم وتنال منهم.

أما الفصل الثاني: فعرف فيه التذكير بانه تعريف الخلق نعم الله عز وجل، وحثهم على شكره وتحذيرهم من مخالفته.

وأما الفصل الثالث: فتكلم فيه على الوعظ وعرفه بانه تخويف يرق له القلب وأن كلا من التذكير والوعظ أمر محمود، الا أن كثيراً من الناس مزج بين الامور الثلاثة وأطلق كل واحد منها على الآخر، بل شاع اطلاق وصف القصص، والقاص على الامرين الاخرين.

ثم رتب الكتاب في اثني عشر بابا:

الباب الاول: في مدح القصص والوعظ، نقل فيه اقوالا عن بعض الائمة في ثنائهم على الوعاظ والمذكرين.

الباب الثاني: في ذكر أول من قص، أورد فيه أن أول من قص هو تميم الداري.

الباب الثالث: في ذكر ما ينبغي أن يقص ويذكره به أشار فيه الى انه ينبغي أن يقتصر في ذلك على ما جاء موافقاً فيه للقرآن والسنة، وانه لا ينبغي الاغراب أو تتبع ما ينقل من الاسرائيليات مما فيه نيل برسل الله أو حط من شأنهم أو الصاق مايخدش العصمة بهم.

الباب الرابع: في أنه لا يقص الا باذن الامير.

أورد فيه من الاثار المروية في عدم جواز القصص الا بعد الحصول على اذن

٠٠٠٠/١٧

من ولي الامر لأن القصص وظيفة دينية منوط أمرها بامام المسلمين تفتقر الى اذنه.

الباب الخامس: في التعاهد بالمواعظ وقت النشاط. اورد فيه الاثر المروى عن النبي- ﷺ- من فعله حيث كان يتخول أصحابه بالموعظة خوف الملل والسأم.

الباب السادس: في ذكر من كان يحضر من الاكابر عند القصاص.

الباب السابع: في ذكر ما يحذر منه على القاص.

أورد في ذلك ما قد يعرض للقاص من جهة ما قد تختلج في نفسه من كبر وعلو على الناس أو رغبة في اجتذاب الناس اليه من اغراب وتتبع لغرائب القصص ونوادر الاخبار.

الباب الثامن: في ذم من يأمر بالمعروف ولا يأتمر.

الباب التاسع: في ذكر سادات القصاص والمذكرين، تناول فيه ذكر ثله سن القصاص والمذكرين والوعاظ من كبار التابعين وأتباعهم ممن كان لهم دور كبير في الوعظ والتذكير.

الباب العاشر: في التحذير من اقوام تشبهوا بالمذكرين فاحدثوا وابتدعوا حتى أوجب فعلهم اطلاق الذم للقصاص.

بين في هذا الباب كثيراً من أخبار الجهلة والكذابين الذين انتحلوا صفة الوعاظ ولبسوا ثوب المذكرين وكان الكذب وسيلتهم والوضع بضاعتهم مما كان له اثر سيء على المجتمع الاسلامي حيث بثوا فيه كذبهم، وأثر سيء عليهم وعلى سائر القصاص حيث اقترنت صفة الكذب بهم.

الباب الحادي عشر: في ذكر ما ورد عن السلف من ذم القصاص وبيان وجوه ذلك.

أورد في ذلك موقف السلف من القصاص وذمهم والنهي عن الجلوس اليهم، ومقاطعتهم وطردهم من المساجد، والانكار على من جلس اليهم.

٨٨٠٠٠

وختم الكتاب بالباب الثاني في ذكر تعليم القاص كيف يقص، حاول فيه ارشاد من يرغب في سلوك هذا النهج حيث رأى أن القصص أصبح امراً شائعاً، وبابا مطروقاً فبين فيه ما ينبغي للقاص فعله، وما يجب عليه ان يتجنبه.

ويلاحظ أن المؤلف حاول في كتابه هذا اعطاء صورة كاملة عن القصاص ما لهم وما عليهم بعبارة مختصرة وترتيب بديع.

كما أن كتابه لم يشتمل على بيان الاحاديث التي دارت على السنتهم أو الموضوعة من قبل بعض جهلتهم، بل اكتفى بالاشارة اليها مجملة بين طيات كتابه.

كتاب
القصاص والمذكرين

تأليف

الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي
المتوفى سنة ٥٩٧ هـ

قدم له وحققه وعلق عليه وأعد فهارسه

الدكتور محمد بن لطفي الصباغ
غفر الله له ولوالديه

المكتب الإسلامي

٨٩

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية

تحقيق

الدكتور محمد بن لطفي الصباغ

المكتب الإسلامي

٢ـ أحاديث القصاص لابن تيمية: ٦٦١ هـ ـ ٧٣٨ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العلامة الناقد الفقيه، المجتهد المفسر البارع شيخ الاسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام الحراني.، ولد سنة أحدى وستين وستمائة، وسمع من ابن عبد الدائم وابن أبي اليسر والكمال بن عبد وابن الصيرفي وغيرهم. وعنى بالحديث ونسخ الاجزاء ودار على الشيوخ وخرج وانتقى وبرع في الرجال وعلل الحديث وفقهه، وفي علوم الاسلام وعلم الكلام وغير ذلك له مصنفات كثيرة، توفي بدمشق سنة ثمان وعشرين وسبعمائة معتقلاً في قلعتها[١].

وكتابه معروف باسم أحاديث القصاص[٢] وقد جاء في المقدمة بعد الحمدلة، هذه أحاديث يرويها القصاص عن النبي ﷺ وبعضها عن الله تعالى، اجاب عنها شيخ الاسلام أبو العباس أحمد بن تيمية رحمه الله تعالى[٣].

والظاهر أن هذه المقدمة من غير كلام المؤلف، وقد رجح المحقق بأن الرسالة انما هي عبارة عن إجابة على أسئلة سئلها المؤلف من قبل بعض معاصريه، واستدل

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٤٩٦.

(٢) والكتاب مطبوع اعتنى بتحقيقه محمد الصباغ وقد وضع له مقدمة عرف فيها بالكتاب واعطى دراسة وافية عن الكتاب. وقد نشره المكتب الاسلامي سنة ١٣٩٢ هـ ١٩٧٢.

(٣) احاديث القصاص: ٦٧.

٠٠٠٠٩٠

لذلك بأن الأحاديث التي وردت في مجموع الرسائل الكبرى، مما ذكره في هذه الرسالة قد صدر مطلع كل تعليق على الحديث بقوله: فاجاب، الحمد لله . . .[1].

والرسالة من أولها الى آخرها ذكرت أحاديث شتى بلغت تسعة وسبعين حديثاً، بحيث يذكر الحديث، ثم يتعقبه ابن تيمية بالتعليق، وجل الاحاديث الواردة في هذه الرسالة من الاحاديث التي حكم الائمة بوضعها وبطلانها، او ضعفها الذي لا ينجبر وغالبها من الاحاديث التي يعتمد عليها القصاص في قصصهم وتنفيق سلعهم.

ويلاحظ أن أحاديث الكتاب لم تسق مرتبة، بل أوردت دون مراعاة لأي ترتيب.

كما يلاحظ أن المؤلف يورد الحديث ثم يعلق عليه بما يراه بعبارة موجزة يتعرض لبيان معنى الحديث والمراد منه، وكذلك حكمه من حيث ثبوته أو عدمه.

تارة يشير الى أن الحديث لا يثبت مرفوعا، وانما هو معروف عن غير النبي ﷺ ثم ينسبه الى قائله.

تارة يحكم على الحديث بالوضع، ويبين بطلانه اما بالطعن في سنده بأن لا يكون له اسنادا يعرف، أو أن في سنده بعض الكذابين، واما بالطعن في متنه، وذلك بأن يكون مناقضا لما ورد في القرآن أو السنة الصحيحة. أو أن الحديث يحمل بين جنباته شهادة وضعه، من القرائن التي تتعلق بالمتن مما يدل على أن الحديث موضوع مختلق، وقد حاول رحمه الله تعالى كشف كثير من الاحاديث الموضوعة بنقد متونها.

تارة يورد لفظ الحديث ويحكم بانه لا يثبت لفظه عن النبي ﷺ، لكنه يشير الى أن معناه صحيح قد ورد بذلك آية أو حديث صحيح يشير اليه.

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب (أحاديث القُصّاص) لشيخ الإسلام ابن تيمية:

بتحقيق د. محمد بن لطفي الصباغ

هو في كتاب لطيف؛ جاء وصفُ فضيلة محقّقه د. الصباغ له بأنه "رسالة"؛ وذكر لها مزايا، منها:

١ – من أوّل الرسائل التي أُلفت في الأحاديث المُشتهرة الشائعة بين الناس بسبب القُصّاص وبتأثيرهم غالبا؛ ومُعظمها باطل مكذوب، وفيها ما لا يصل إلى هذه الدرجة، واعتمد عليها مَن ألّف في الأحاديث المُشتهرة؛ كالسيوطي والسخاوي وغيرهما.

٢ – جاءت الرسالة في طابعها العامّ إجابات عن أسئلة وُجّهت للمؤلف، ولعلها من جمع بعض تلامذته، ... وغالبا ما يكون السائل إنسانا عاديًّا ممّن يحضر مجلس القُصّاص، ولهذا جاءت الأجوبة مُتّصفة بالإيجاز وعدم الإفاضة في التعليل، وربما ناقش موضوعها بقوّة؛ انتصاراً للحق.

٣ – يأتي نقد المرويات فيها أحيانا مُتوجّها للمتن؛ فربما اعتمد على وقائع التاريخ في تفنيده، أو نبّه على مُخالفة الثابت من النصوص له: كتابا أو سنة، وربما لجأ إلى شرح معنى حديث –يتبادر منه معنى فاسد– بما لا يُصادم الشريعة ثم يحكم بوضعه، أو يُورد حديثا موضوعا؛ معناه صحيح، وإن كان لا يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم.

٤ – يُورد الحديث أولا ثم يحكم عليه، وربما اكتفى بعطفه على غيره –ممّا يتقدّم من قبيله– فيقول: (ومنها).

– وفي كتاب د. الصباغ (تاريخ القُصّاص) –ص(٦٣)– نقلُ ابنِ مُفلح –بواسطة ابن تيمية– عن الإمام أحمد قوله: (أكذب الناس على رسول الله صلى الله عليه وسلم القُصّاص والسُّؤّال).

رواية الى من أخرجها وقد بلغت الروايات سبعا وتسعين رواية.

الفصل الثاني: في تحريم رواية الحديث المكذوب عنه ﷺ.

ذكر فيه عدة روايات في هذا الغرض ثم أتبع ذلك ببيان أقوال العلماء في رواية الحديث الموضوع.

الفصل الثالث: في توقي الصحابة والتابعين من كثرة الحديث مخافة من الزيادة أو النقص بسبب النسيان فيدخلون في الوعيد الذي أخبر به رسول الله ﷺ وقد ساق في هذا الفصل جملة من الاثار عن جماعة من كبار الصحابة والتابعين امتنعوا عن الرواية، وبرروا سبب امتناعهم هو كبرهم أو نسيانهم، وأن الحديث عن النبي ﷺ شديد.

والفصل الرابع: عنون له بقوله: في بيان انه لا يجوز لاحد رواية حديث حتى يعرضه على شيخ من علماء الحديث يجيزه بروايته، لاحتمال أن يكون ذلك الحديث لا أصل له، فيدخل في حديث من كذب علي.

اورد فيه قول الحافظ العراقي في عدم جواز نقل الحديث أو روايته من كتاب الا لمن كان له حق روايته بأن يتحمله بأحد طرق التحمل، كما نقل فيه عن ابن خير اتفاق العلماء على انه لا يجوز لاحد أن يقول قال رسول الله ﷺ، الا اذا كان قد تحمل الحديث باحد طرق التحمل المعروفة.

والفصل الخامس: ترجم له بقوله: في بيان من أقدم على رواية الاحاديث الباطلة فانه يستحق الضرب بالسياط، ويهدد بما هو أكثر ويزجر ويهجر ولا يسلم عليه، ويغتاب في الله، ويستعدي عليه عند الحاكم ويحكم عليه بالمنع من الرواية، ثم أورد في ذلك بعض الآثار.

الفصل السادس: فيمن رأى النبي ﷺ في المنام منكراً لما روى عنه من الاباطيل.

أورد فيه منامات لبعض العلماء رأوا فيها النبي ﷺ، وسألوه عن أحاديث

٠٠٠٩٥

لبعض الرواة فانكرها أورد أكثرها.

الفصل السابع: عقده لبيان أنكار السلف قديماً وحديثاً على القصاص فيما رووا من الاباطيل، وما تحملوه من مشاق في سبيل هذا الانكار من قبل القصاص الذين كانوا يؤلبون العامة عليهم.

الفصل الثامن: تعرض في هذا الفصل لبيان أن الأحاديث الموضوعة كثيرة، وقد اعتمد على بيان ذلك بذكر ما روي عن جماعة من الرواة بانهم أقروا بوضع أعداد هائلة من الأحاديث، وكذلك الاخبار التي تذكر عن بعض العلماء أن جماعة من الرواة وضعوا طائفة كبيرة من الاحاديث.

الفصل التاسع: وعقد هذا الفصل لتلخيص كتاب الباعث على الخلاص من حوادث القصاص للعراقي.

الفصل العاشر: فقد عنون له بقوله: في زيادات فاتت الحافظ العراقي فاستدركتها هنا.

أورد فيه آثاراً كثيرة عن الصحابة والتابعين في انكارهم على القصاص واعتبار أن القصص بدعة أحدثت ابان الفتنة، كما أن كثيراً ممن ارتاد هذه الصناعة هم من الجهلة ثم أتبع ذلك بتلخيص كتاب القصاص والمذكرين لابن الجوزي، وبه ختم الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

أقسام النسخ الموضوعة

[المرجع: (الوضع في الحديث) تأليف: د/عمر حسن فلاته: ٢/١٣١-١٣٩]

النسخ التي اختلقها أصحابها ووضعوا متونها على الرسول صلى الله عليه وسلم واختلقوا لها الأسانيد، وقامت الشواهد على كذبها واختلاقها؛ مثل:

١- نسخة (فضائل محمد بن كرام) لإسحاق بن مَحَمْشاذ.

٢- نسخة (في فضائل علي ومثالب عثمان) لأبي هارون العبدي.

٣- النسخ الكثيرة الموضوعة على آل البيت، مثل:

أ- نسخة سمعان بن مهدي.

ب- نسخة نسطور الرومي.

جـ- نسخة يَغنَم بن سالم.

وهم أشخاص مختلقون لا وجود لهم.

النسخ المؤلفة في أبواب ومسائل معينة، وخواصها:

أ- غالبا لا يُلتزم فيها بإسناد واحد، وقد يُلتزم في بعضها.

ب- قد تحتوي على شئ مما له أصل عند الثقات.

واعتبرت موضوعة:

أ- لكون مُؤلفيها ليسوا بأهل للثقة بل مُتّهمون.

ب- أن أغلب ما في نُسَخهم مما ليس له أصل عن الرسول صلى الله عليه وسلم. مثل:

- (كتاب العقل) لميسرة بن عبدربه.

- (المناهي) لِعَبّاد بن كثير.

- (جزء الإرجاء) لمحمد بن أبان الرازي.

- (الأهوال والقيامة) لمُجاشع بن عمرو.

- (فضائل الأعمال) لمحمد بن سرور البلخي.

- التفسير للكلبي.

- التفسير لمُقاتل بن سليمان.

النسخ المحكوم عليها بالوضع لأمر خاص، وخواصها:

أ- يجمعها وصف عام لأصحابها هو: أن كُلّ من روى نسخة فأفرط في تحمُّلها (ادّعى ما ليس بواقع أو بالغ فيه) أو فرّط في أدائها حيث لم يروها على ما هي عليه فتُعتبر موضوعة، بسبب كون الراوي لم يكن أمينا عند تحمله وأدائه، وأنه تصرّف تصرُّفًا غير مأذون له فيه.

ب- أن سبب الوصف بالوضع يتعلّق بالإسناد دون المتن، وهو وصف اصطلاحي خاص، وتنقسم إلى أربعة أقسام

النسخ التي قُلبت أسانيد أحاديثها عمداً وسُرِقت. مثل:

أ- صحيفة اسماعيل بن محمد بن يوسف. روى ابن حبان عن شيخه عنه هذه الصحيفة، ومنها أحاديث إنما تعرف من غير طريق إسماعيل هذا، قال ابن حبان عنه: يقلب الأسانيد ويسرق الحديث، وذكر نسخته وأنها مطولة.

النسخة (المدعى سماعها زورا) أو معظمها مع التصريح بسماعها كلها مثل:

أ- نسخة عبدالله بن الحارث الصنعاني، له نسخة عند الإمام عبدالرزاق لم يسمعها منه ورواها عنه مباشرة وكذلك عن الإمام أحمد والعراقيين، وعن إسحاق ابن راهويه والخراسانيين، كان كل كتاب يقع تحت يده يحدث به عمن فيه - كما قال ابن حبان.

ب- نسخ محمد بن حسين بن عمر المقدسي، عن مشايخ ماتوا قبل التاريخ الذي ادعى فيه سماعها منهم.

جـ- نسخة بشر بن حسين عن الزبير بن عدي وقد سمع منه قليلا من الأحاديث ثم أضاف عليها وكان الزبير روى عن أنس حديثا واحدا وقيل خمسة وهو ثقة فأخرج له بشر في نسخته مائة وخمسين حديثا فيها: أن الزبير سمعها من أنس جميعها.

النسخ التي اختلق الرواة أسانيد لها أسانيد ركبوها على أحاديث معروفة. مثل:

أحاديث نسخة الحسين بن محمد الواسطي عن أبي بكر محمد بن عمر عن الدقيقي، وكلها مكذوبة على الدقيقي لقول الحافظ ابن حجر: (ما أدري هي من صنعة الحسين، أو شيخه، أو شيخ شيخه).

النسخ المروية عن الشيوخ مع الزيادة فيها وإدخال ما ليس منها إليها، إما منه أو أدخلت عليه ولم يفطن لها. مثل:

أ- نسخة عبدالله بن محمد بن جعفر مؤلف سنن الشافعي حيث زاد فيها ما ليس من حديث لم يحدث بها الشافعي.

ب- عبدالله بن الوليد الحريري: استعاروا منه نسخته فنقصوا منها وزادوا فيها ثم جعل يحدث بها دون أن يفطن.

بسم الله الرحمن الرحيم

و – الكتب المفردة –في أحاديث موضوعة– في كتب معينة:

١ – (الدُّرُّ المُلْتَقَط في بيان الغلط)

– مؤلفه: الحسن بن محمد الصاغاني (ت: ٦٥٠ هـ).

– ألفه في رسالة صغيرة ، حقّقها د. سامي مكي العاني، بحثا في مجلة كلية الإمام الأعظم ببغداد، عام ١٣٩٢ هـ.

– غرضه منها التنبيه –بإيجاز شديد– على ما يلي:

١ – أحاديث موضوعة، وقعت في بعض المُصنّفات الحديثية، وقد تتبّع عددا منها، ونبّه على بعض الموضوعات فيها، وليس على جميعها.

٢ – وعلى أحاديث، أتى بها أمثلةً لِما في مصنفاتٍ موضوعة (نُسَخ موضوعة).

٣ – فمِن المُصنفات(كتاب الشهاب في المواعظ والآداب) للقُضاعي (ت: ٤٥٤ هـ)، المُحتوي على (١٢٠٠) حديث ، متونها قصيرة، في الحِكَم والوصايا، ومِمّا نبّه على أنه موضوع فيها : (٦٣) حديثا.

الحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله أجمعين ، وبعد : فقد وقع في كتاب الشهاب للقضاعي[٢] – رحمه الله تعالى – كثيرٌ من الأحاديث الموضوعة فمن ذلك :

١ – الصُبحة تمنعُ الرزقَ[٣] . ٢ – السمِيد من وعظ بغيره .

٤ – ومِن المصنفات كتاب (النُّجُم، من كلام سيد العرب والعجم)، للإقليشي (ت: ٥٥٠ هـ)، ونبّه على (١٤) حديثا موضوعا فيه.

انقضى ما جاء من الموضوع في كتاب القضاعي .

وهذا ما وقع في كتاب النجم[٦٥] المذيل على الشهاب لأبي العباس الاقليشي[٦٦] :

٦٤– مَنْ مات في طريق مكةَ حاجاً لم يعرضْه اللهُ ولم يحاسبه[٦٧] .

٦٥– مَنْ حجَّ البيتَ ولم يزرني فقد جَفاني .

٥ – ثم تعرّض لأحاديث ممّا يجري في كلام الناس وكتبهم، معزُوًّا للنبي ﷺ، وذكر (١٢) حديثا.

وما يجري في كلام الناس وكتبهم معزواً الى النبي – صلى الله عليه وسلم – مما لم يتضمنه الكتابان المشار اليهما[٧٣].

٧٨– اذا رويتم عني حديثاً فاعرضوه على كتاب الله، فانْ وافق فاقبلوه، وانْ خالف فردوه[٧٤].

٦ – قال الصغاني: (وقد صنّف جماعةٌ في الحديث، وجميع ما احتوت عليه –يعني مصنفاتهم– موضوعٌ، وتلقّاها الناس بالقبول، لتحسين ترصيعها)، فذكر (الأربعين الودعانية)، واقتصر على أوّل حديث فيها وآخر حديث.

قال المصنّف رحمه الله تعالى: وقد صنّف جماعةٌ في الحديث، وجميع ما احتوت عليه موضوع، وتلقّاها الناسُ بالقبول تحسين ترصيعها، وتزويق عباراتها[٨١]: الأربعون المسماة بالودعانية[٨٢] أولها:

٧ – قال الصاغاني: (ومن الكتب الموضوعة كتاب "فضائل الأعمال" لمحمد بن سرور البلخي)، وذكر حديثا من أوّله.

ومن الكتب الموضوعة كتاب فضائل الأعمال لمحمد بن سرور البلخي أوله:

٩٢– مَنْ تعلم مسألة من الفقه فلله الله كنا وكنا[٨٥].

٨ – ثم استمرّ يذكر أحاديث موضوعة، منها الوصايا من النبي ﷺ لعلي ﷺ وأنها كلها موضوعة؛ إلا أوّلها: "يا علي أنت مني بمنزلة هارون من موسى"، وذكر آخرها: "يا علي أعطيتك في هذه الوصية علم الأوّلين والآخرين"، وضعها حمّاد بن عمرو النصيبي.

٩٣– ومنها الوصايا التي ينسبونها الى النبي – صلى الله عليه وسلم – أوصى بها عليّاً – كرّم الله وجهه – وكلها موضوعة ما خلا الحديث الأول، وهو قوله عليه الصلاة والسلام: يا علي أنت مني بمنزلة

٩ – ثم نبّه على خطبة الوداع المُستفتَحة بحديث: "لا يركبن أحدكم البحر عند ارتجاجه"، وهو قولٌ لأبي الدرداء ﷺ ليس مرفوعا.

١٠ ثم ذكر أنّ من أفظع ما أُودع في التفاسير حديث أُبي ﷺ في فضائل القرآن سورةً سورة، ثم استمر فذكر أحاديث منثورة بعده.

وانتهى آخر حديث في (الدُّرّ المُلتَقَط) برقم (١٣٢).

بسم الله الرحمن الرحيم

٢ – موضوعات من مستدرك الحاكم [١]

خُرِّجت من الفضائل

ومن دلائل النبوة :

١ – قال أبو عبد الله الحاكم [٢] : ثنا علي بن حمشاد، ثنا هارون بن العباس الهاشمي، ثنا جندل بن والق، ثنا عمرو بن أوس ، ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن ابن المسيب، عن ابن عباس ﷺ قال:

أوحى الله إلى عيسى : "آمن بمحمد، ومُر من أدركه من أمتك أن يؤمنوا به، فلولا محمد ما خلقت آدم، ولا الجنة ولا النار، ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب، فكتبت عليه لا إله إلا الله [٣] فسكن، قال الحاكم : حديث صحيح [٤] .

قلت: كلا والله ما تفوّه به ابن أبي عروبة .

---

(١) ذكر حاجي خليفة في كشف الظنون ص (١٦٧٢) اسم جزء الذهبي هذا باسم (المستدرك على المستدرك)، وبشار عواد معروف في كتابه (الذهبي ومنهجه في كتابه تاريخ الإسلام) ص (١٤٣)، وأن عدد أحاديثه: يقارب مائة حديث،

والنسخة الخطية –المنقول منها– من الظاهرية، بخط مكبّر للحافظ ابن حجر، رحمه الله، وهي قطعة منه في (٦) ورقات بوجه واحد، وتوجد قبل الورقة الأولى ورقة لا علاقة لها بالجزء، وعدد أحاديث القطعة : (٢٣) حديثا، وسند الحديث الرابع والعشرين فقط، وعليها تعليقات بخط الحافظ المعروف، والله أعلم.

طبعة الكتاب المُقابَل عليها : المستدرك على الصحيحين نشر : دار الكتب العلمية – بيروت – الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠ تعليق : مصطفى عبد القادر عطا

(٢) في أثناء السند زيادات لعل الذهبي حذفها اختصارا، مثل (ثنا علي بن حمشاد العدل، إملاء).

(٣) في المستدرك زيادة : محمد رسول الله ، وفي المخطوط بعد هذا كلمة لم أستطع قراءتها.

(٤) المستدرك ٢/ ٦٧١ (٤٢٢٧) ، وفيه قول الذهبي : (أظنه موضوعا على سعيد).

٩٩

٢ – عبد الله بن مسلم الفهري [٥] ، ثنا إسماعيل بن مسلمة، عن عبد الرحمن بن زيد ابن أسلم، عن أبيه، عن جده، عن عمر، عن النبي ﷺ [٦] قال: "لما اقترف آدم الخطيئة قال : يا رب أسألك بحق محمد لما غفرت لي ! فقال: كيف عرفت محمدا ؟ قال: لأنك لما خلقتني بيديك ونفخت في من روحك رفعت رأسي فرأيت على قوائم العرش "لا إله إلا الله محمد رسول الله" فعلمت أنك لم تُضف إلى اسمك إلا أحب الخلق، فقال: صدقت يا آدم ، ولولا محمد ما خلقتك" قال : وهذا حديث صحيح [٧] .

قلت: أظنه موضوعا أيضا [٨] .

٣ – قراد أبو نوح، ابنا يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري، عن أبيه، فذكر قصة خروج أبي طالب إلى الشام ومعه محمد ﷺ ، [٩]

وصحّحه، وأنا أحسبه غيرَ صحيح ، فإن فيه ما يُعلم بطلانه؛ وهو قوله "وبعث معه أبو بكر بلالا ، وزوّده من الكعك والزيت"، فأبو بكر كان إذ ذاك أصغر من النبي ﷺ وكان صبيا، وكان بلال لم يولد بعد [١٠] .

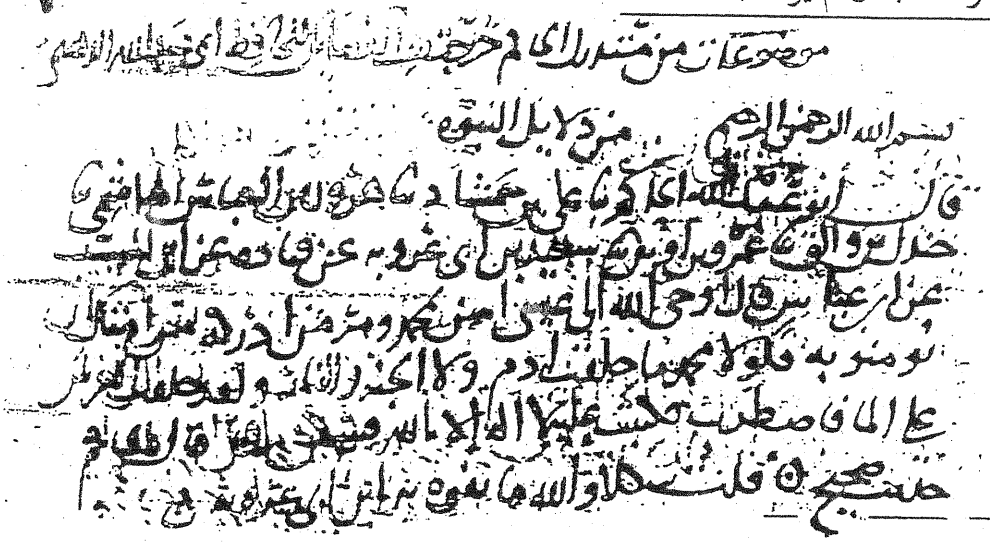

(٥) اختصر الذهبي هنا ذكر شيخ الحاكم وشيخه.

(٦) ورد بالاقتصار على لفظ الصلاة هنا، وكذلك فيما بعده، وفي المستدرك مع السلام.

(٧) المستدرك ٢/ ٦٧٢ رقم (٤٢٢٨).

(٨) في تعليق الذهبي على المستدرك : (بل موضوع).

(٩) المستدرك ٢/ ٦٧٢ رقم (٤٢٢٩) ، وفيه أن الراهب هو الذي زوده من الكعك والزيت، وكتب الحافظ في الهامش هنا: (رواه الترمذي وقال : حسن)، وهو في جامعه ٥/ ٥٩٠ رقم (٣٦٤٠)، وعلّق عليه الشيخ الألباني بقوله: (صحيح، لكنْ ذِكْرُ بلال فيه منكر).

(١٠) والحاكم صححه على شرط الشيخين، وفي تلخيص الذهبي قوله: (أظنه موضوعا؛ فبعضه باطل).

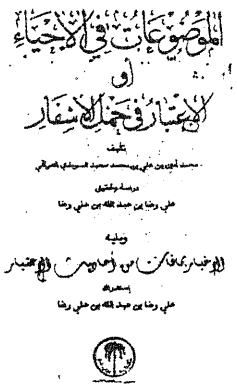

بسم الله الرحمن الرحيم

٣ - (الاعتبار في حمل الأسفار)
[الموضوعات في "الإحياء"][1]

١ - مؤلفه : الشيخ أبي الفوز محمد أمين السويدي العراقي، (ت: ١٢٤٦ هـ)، باحث، من علماء العراق.

٢ - نوّه مُحقّقه الأستاذ علي رضا [2] بعمل الحافظ زين الدين العراقي (ت: ٨٠٦ هـ)، الذي خرّج أحاديث (إحياء علوم الدين) للغزالي [3] ، بأكثر من تخريج، وصار تخريجه الصغير المسمى (المُغني عن حمل الأسفار في الأسفار في تخريج ما في "الإحياء" من الأخبار) هو المُتداول.

٣ - قال الأستاذ علي : (لقد أحسن الحافظ العراقي حين قام بتخريج أحاديث "الإحياء" وتصفيته من الأحاديث الموضوعة وما لا أصل له، فضلا عن الضعيف والموضوع وما دونه).

---

(١) تصرف محقق الطبعة -الآتي ذكرها- في عنوان الكتاب، مع أن المؤلف نصّ على تسميته في مقدمته: (الاعتبار في حمل الأسفار)، فجعل المحقق عنوان الكتاب هكذا :

الموضوعات في الإحياء
أو
الاعتبار في حمل الأسفار

لِيُبيّن مضمون الكتاب، وكان الواجب جعل جملة المضمون بين معقوفتين في سطر تالٍ للعنوان الذي اقتصر عليه المؤلف .

(٢) في طبعته الأولى عام ١٤١٤ هـ، نشر مكتبة لينه، دمنهور، مصر.

(٣) قال الذهبي في "سير أعلام النبلاء" : ١٩/ ٣٣٩ : (أما "الإحياء" ففيه -من الأحاديث الباطلة- جملةٌ ، وفيه خيرٌ كثيرٌ ، لولا ما فيه من آداب ورسوم وزهد من طرائق الحكماء ومنحرفي الصوفية ، نسأل الله علماً نافعاً ، تدري ما العلم النافع ؟ هو ما نزل به القرآن ، وفسره الرسول -صلى الله عليه وسلم- قولاً وفعلاً...)

إلى أن قال: (وإياك وآراء عُبّاد الفلاسفة ، ووظائف أهل الرياضات ، وجوع الرهبان ، وخطاب طيش رؤوس أصحاب الخلوات، فكل الخير في متابعة الحنيفية السمحة ، فواغوثاه بالله ، اللهم اهدنا إلى صراطك المستقيم) .

٤ – ثم قال المحقق عن كتاب السويدي: (وهذا كتاب جمع فيه مؤلفه الأحاديث التي جزم الحافظ العراقي بأنها لا أصل لها، وكذلك الأحاديث التي جزم بكونها موضوعة)[٤].

٥ – عدد أحاديثه وصل إلى (٢٧١)حديثا، قال السويدي في مقدمته : (لما كانت الأحاديث الواقعة في كتاب "إحياء العلوم" للغزالي الإمام، قد تكلم فيها العلماء الأعلام، لأن منها ما هو موضوع ظاهر وضعه، ومنها ما هو مشهور على الألسنة لكنه لا يوجد له إسناد، تعرّض لها الشيخ الحافظ عبد الرحيم بن الحسين العراقي ... فأحْبَبْتُ أن أُلخّص من كتابه الأحاديث التي ذكر أنها لا إسناد لها فقط).

٦ – ثم ذكر الأستاذ علي أنه استدرك أحاديث فاتت السويدي، وعددها (٣٦) [٥]، واستغرب عزوها عنه، إلا أن خدمة الكتاب كانت على نسخة خطّية واحدة ، فاحتمال سقوط هذا المقدار منها واردٌ، أو من نسخة السويدي من (المغني)، كما هو الحال في (المغني) مع "الإحياء" [٦] ، والله أعلم .

٧ – وقد ختم السويدي كتابه بقوله: (هذه الأحاديث التي لا يوجد لها أصل المنقولة من تخريج "الإحياء")، ولم يعترض المحقق على عمل السويدي إلا في ثلاثة أحاديث بالأرقام (٤١، و٨٧،و١٥٤).

والأول منها رقمه (٤٠) في هذا الموضع، وصوابه (٤١) وهو (حديث صلاة التسابيح) ص (٢٧–٢٨)، وأطال المحقق التعليق في تصحيح حديثها كما هو رأي طائفة ، بخلاف طائفة أخرى لم يروا ثبوتها.

٨ – كما تعرّض المحقق لأحاديث –في "الإحياء"– أفرد لها السبكي فصلا في "طبقات الشافعية" [٧] ، ولم يجد لها إسنادا، وذكر المحقق وجود أسانيد لثمانية منها، وثلاثة منها صحيحة الإسناد [٨] .

---

(٤) مقدمة المحقق ص (٦) و (٧).

(٥) ص (١١٨) إلى (١٢٤) ، وفي المقدمة قال: (تُقارب ٤٠ حديثا).

(٦) كما في ص (١١٩) في الحديث السابع، ممّا استدركه المحقق، فنقل عن مُصحّح "الإحياء" قوله: (لم يتكلم عليه العراقي لسقوطه من نسخته).

(٧) مقدمة المحقق ص (٦).

(٨) ص (١١٦) و (١١٧).

بسم الله الرحمن الرحيم

٤ – (المُغير على أحاديث الجامع الصغير)

مؤلفه : الشيخ أحمد بن محمد بن الصديق الغماري ، المغربي، عالم معاصر، (ت : ١٣٨٠ هـ)،

له مؤلفات عديدة، هذا من أجودها، خدم به جانبا مهما في كتاب (الجامع الصغير) للسيوطي –رحمه الله– [١] بالتنبيه على أحاديث موضوعة فيه وألّفه على عجل، وبلغ عدد أحاديثه (٤٥٧) حديثا، واعتذر عن تتبع أحاديث موضوعة أخرى مُماثلة لهذا العدد لم يتّسع المجال لها.

ولمؤلفه فيه قوة عارضة ونقد جيد، لكنه –غفر الله له– عُرف عنه ميل إلى التشيُّع [٢] ، ثم غلوٌّ في التصوف، ومن أثر ذلك ما جاء في خاتمته من مجازفته في القول بـبُطلان أحاديث في الصحيحين، ثم ما جاء في كلامه أن من المحدثين من حكم بوضع الحديث بمُجرّد سماعه، وقال –وهو مُحِقٌّ فيما قال–: (إلا أن ذلك لا يقبل ولا يوجد إلا مِمّن مارس الحديث وخدمه حتى ذاق طعم الألفاظ النبوية ... وامتزجت السنة بروحه، مع نور القلب، وصفاء الذهن وحسن الإدراك، لا من غيره كالفقهاء، والصوفية، ونحوهم، فلا عبرة بميل قلوبهم ولا بإنكارها) ، وأجاد في هذا، لكنه عاد فقال : (إلا من كان من العارفين أهل الكشف الصحيح والبصيرة النافذة بنور الله تعالى).

قال فضيلة د.عمر بن حسن فلاته [٣] عن التوصُّل لمعرفة ثبوت حديث عن طريق التجربة أو المُكاشفة ونحوهما : (في قبول هذه القرائن ... فتح باب يتسرّب منه كثير

---

(١) (الجامع الصغير) كتاب ذائع الصيت بين أهل العلم، ويعتمد عليه كثيرون في تمييز درجات الأحاديث، مرتّب على أوائل متون الأحاديث، واشترط فيه السيوطي أنه صانه عما تفرّد به وضاع أو كذاب، لكن شرطه اختلّ بما تُعقّب فيه.

(٢) كما في كلامه على الحديث رقم (١٩٦) ص (٦٦).

(٣) الوضع في الحديث ١/ ٣٣٩ .

من الموضوعات والمُختلقات إلى حديث رسول الله ﷺ) ، وبناءً عليه ينقلب الميـــزان ، ويعود كل ما سبق من جهود وأمور، إلى الوقوع في نفس المحذور.

ومما نبّه عليه المؤلف –رحمه الله– وجود أحاديث حكم عليها السيوطي نفسه في (ذيل الموضوعات) الذي استدرك به على (الموضوعات) لابن الجوزي، وأنّ مـــن غريـــب الاتفاق أن أول حديث في كتابه (المغير)، وكذلك آخر حديث، موجودان في (ذيـــل الموضوعات) للسيوطي ، غفر الله للجميع .

المُغِيرُ

عَلى الأحَادِيثِ المَوضُوعَة فِي الجَامِعِ الصَّغِير

لِلحَافِظِ أَبِي الفَيضِ أَحمَدَ بنِ الشَّيخِ الإِمَامِ شَيخِ الإِسلَامِ
أَبِي عَبدِ اللهِ مُحَمَّدِ بنِ الصِّدِّيقِ الغُمَارِيِّ الحَسَنِيِّ

دار الرائد العربي
بيروت • لبنان
ص.ب. ٦٥٨٥

بسم الله الرحمن الرحيم

ز- كتب غير مرتبة يستفاد منها عن طريق الفهارس:

سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للشيخ ناصر الدين الألباني.

- [مختصر من مذكرة د. عمر السفياني]

ألّف الشيخ رحمه الله هذا الكتاب -الكبير النفع- نصحاً للأمة، وحفاظا على السنة من أن يُنسب إليها ما ليس منها.

وكان تأليف الشيخ لهذه السلسلة منذ زمن بعيد؛ فقد قال في مقدمة المجلد الأول منها: كنت بدأت، منذ بضع سنين، بنشر سلسلة مقالات متتابعة تحت عنوان: "الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيء في الأمة" في مجلة التمدن الإسلامي الغراء، ولا زلت مستمرا في نشرها، لأن هذه الأحاديث من الكثرة -مع الأسف الشديد- بحيث تُعَدُّ بالمئات بل بالألوف! كيف وقد وضع رجل واحد من الزنادقة نحو أربعة آلاف حديث، ووضع ثلاثة من المعروفين بالوضع أكثر من عشرة آلاف حديث!

فماذا يقول القارئ الكريم في الأحاديث الأخرى التي وضعها أناس آخرون لغايات مختلفة وأغراض متباينة منها السياسية ومنها العصبية الجنسية، والمذهبية ومنها التقرب إلى الله تعالى بزعمهم؟!

ومنها أحاديث وضعت خطأ دون قصد من بعض المغفلين من الصوفية وضعفاء الحفظ من الفقهاء وغيرهم ممن لا عناية لهم بالحديث وضبطه.

وهي منتشرة بكثرة في كتب الفقه والتفسير والوعظ والترغيب والترهيب وغيرها، ولكن الله -تبارك وتعالى- سخّر لهذه الأحاديث طائفة من الأئمة بينوا ضعفها وكشفوا عُوَارَهَا وأوضحوا وضعها، ولذلك لما قيل للإمام عبد الله بن المبارك: هذه الأحاديث الموضوعة؟ أجاب بقوله: يعيش لها الجهابذة....

ثم قال الشيخ: ومما ينبغي أن يُذكر بهذه المناسبة أنني لا أُقَلِّدُ أحداً فيما أُصْدِرُهُ من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما أَتّبعُ القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث وجَرَوا عليها في إصدار أحكامهم على الأحاديث من صحة أو ضعف، وذلك في عهد ازدهار الحياة الإسلامية والعلم الإسلامي، وإني أرجو الله -سبحانه وتعالى- أن أكون قد وُفِّقْتُ لاتّباعها، وتعريف المسلمين عمليًّا بها أو ببعضها، راجيا أن يقوم في ناشئة

المسلمين من يُجدّد العمل بهذه القواعد التي هي مِن أدقّ ما عرف الفِكرُ العلمي المنهجي في مختلف العصور الإنسانية؛ بشهادة جماعة من المستشرقين وغيرهم من المخالفين، وقديما قيل: الفضل ما شهدت به الأعداء...

قال: وقد حثّني كثير من الفضلاء على نشر تلك الأحاديث: في كتاب مفرد عن المجلة؛ لِيَقِفَ عليها من لا اطلاع له على المجلة فيعم النفع بها، وليسهل عند الحاجة الرجوع إليها... ولما تيسّر لي ذلك بادرت إلى تحقيقها شاكرا لهم حسن ظنهم بأخيهم.

ولّما كان قد صدر من تلك الأحاديث أكثر من أربعمائة حديث فقد رأيت أن أطبعها في أجزاء متسلسلة؛ يحوي كل جزء منها مائة حديث أو أكثر إن اقتضى الأمر، وكلما تمّ نشر مائة أخرى منها في المجلة طبعتها في جزء آخر، وجعلت كل خمسة أجزاء منها في مجلد واحد. انتهى المقصود من كلام الشيخ -رحمه الله- مع اختصار فيه.

منهجه فيها:

من خلال كلامه المتقدم يتّضح لنا منهج الشيخ في هذه السلسلة من الأحاديث ويمكن تلخيصه في النقاط التالية:

= أن هذه السلسلة اشتملت على الأحاديث الضعيفة والموضوعة فهي ليست خاصة بالموضوعات.

= أن الحامل للشيخ على إخراج هذه السلسلة هو كثرة الأحاديث الضعيفة والموضوعة؛ وانتشارها بكثرة في كتب الفقه والفضائل.

= كان ابتداء هذه السلسلة عبارة عن مقالات في مجلة (التمدُّن الإسلامي)، ثم بدا للشيخ نشرها في أجزاء مُتسلسلة يحوي كل جزء منها مائة حديث؛ أو أكثر إن اقتضى الأمر.

= الشيخ لا يُقلّد أحدا فيما أصدره من الأحكام على تلك الأحاديث، وإنما اتّبع القواعد العلمية التي وضعها أهل الحديث.

والناظر في هذه السلسلة يلحظ ما يلي:

١ - لم يُراعِ الشيخ في إيراده للأحاديث ترتيبا معينا، بل يُوردها مُقدِّما منها: ما يرى الحاجة إليه أدعى، أو كثرة انتشاره.

٢ – اعتناءه بتتبُّع طرق الحديث وشواهده، والكلام على معانيه وفقهه وفوائـــده؛ إلى غير ذلك.

٣ – طُبع من هذه السلسلة حتى الآن (١٤) مجلدا؛ وقد تَتَعَدَّدُ أجزاء المجلد؛ فقد طبع المجلد الرابع عشر في (٣) أجزاء.

حياة المؤلف:

* ولد الشيخ محمد ناصر الدين بن الحاج نوح الألباني عـــام ١٣٣٣ هـــ الموافـــق ١٩١٤ م في مدينة (أشقودرة) عاصمة دولة (ألبانيا) – حينئذ – من أســـرة فقـــيرة متدينة يغلب عليها الطابع العلمي، فكان والده مرجعاً للناس يعلمهم و يرشدهم.

* خرج صاحب الترجمة بصحبة والده إلى دمشق الشام للإقامة الدائمة فيها بعـــد أن انحرف أحمد زاغو (ملك ألبانيا) ببلاده نحو الحضارة الغربية العلمانية.

* أتمّ العلامة الألباني دراسته الابتدائية في مدرسة الإسعاف الخيري في دمشق بتفوق.

* نظراً لرأي والده الخاص في المدارس النظامية من الناحية الدينية، فقد قـــرر عـــدم إكمال الدراسة النظامية ووضع له منهجاً علمياً؛ قام من خلاله بتعليمه القرآن الكريم، و التجويد، و النحو والصرف، و الفقه الحنفي، و قد ختم الألباني على يد والده حفظ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم، كما درس على الشيخ سعيد البرهاني مراقـــي الفلاح في الفقه الحنفي، وبعض كتب اللغة و البلاغة، هذا في الوقت الذي حرص فيه على حضور دروس و ندوات العلامه (بهجة البيطار).

* أخذ عن أبيه مهنة إصلاح الساعات فأجادها حتى صار من أصحاب الشهره فيها، و أخذ يتكسّب رزقه منها، وقد وفرت له هذه المهنة وقتاً جيداً للمطالعة و الدراسة، و هيأت له هجرته للشام معرفة باللغة العربية والاطلاع على العلـــوم الـــشرعية مـــن مصادرها الأصلية.

توجُّهُه إلى علم الحديث و اهتمامه به:

على الرغم من توجيه والد الألباني المنهجي له بتقليد المذهب الحنفي و تحذيره الشديد من الاشتغال بعلم الحديث، فقد أخذ الألباني بالتوجه نحو علم الحديث و علومه، فتعلم الحديث في نحو العشرين من عمره متأثراً بأبحاث مجلة المنار التي كان يصدرها الـــشيخ

محمد رشيد رضا (رحمه الله) و كان أول عمل حديثي قام به هو نسخ كتاب " المغني عن حمل الأسفار في تخريج ما في الإحياء من الأخبار" للحافظ العراقي (رحمه الله) مع التعليق عليه.

١٢) مؤلفاته :

وقد بارك الله في حياة الشيخ ووقته وعلمه فألف التآليف الكثيرة ، وألقى المحاضرات والدروس النافعة ، وقد رَبَتْ كتبه على المئة؛ وانتشرت في كل مكان حتى انتفع بها القاصي والداني ، وصارت دواوين للسنة يرجع إليها المبتدؤون والمتخصصون ، ويعزو إليها الكاتبون والمؤلفون والمحققون ، وجمع الله كلمة الناس على فضله في هذا العلم ، وأقرّ له الكثيرون بطول الباع فيه ، فأقرّ الله عينه بهذه المؤلفات، كما نفع بها جموع المسلمين.

ومن مؤلفاته النافعة الماتعة : –

١–إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، ولعله من أنفع كتبه .

٢– سلسلة الأحاديث الصحيحة .

٣– سلسلة الأحاديث الضعيفة .

٤– تلخيص أحكام الجنائز .

٥– صفة صلاة النبي (وهو من أول مؤلفاته وأكثرها انتشاراً ونفعاً) .

٦– حجة النبي صلى الله عليه وسلم .

٧– الحديث حُجّة بنفسه .

٨– ظلال الجنة في تخريج أحاديث السنة لابن أبي عاصم .

٩– تحقيق مشكاة المصابيح

١٠– تحريم آلات الطرب .

إضافة إلى الكثير والكثير من الكتب التي خرَّج أحاديثها ، والمؤلفات التي نفع الله بها ، التي بلغت أكثر من مائة كتاب ما بين صغير وكبير ، وكان الشيخ رحمه الله قد أوصى بأن تودع مكتبته، مكتبة الجامعة الاسلامية، وقد تمّ ذلك بحمد الله، فأثابه الله وجزاه خيرا.

أولاده : رزق الشيخ بسبعة أولاد وست بنات ، وقد تزوج من أربع نسوة .

وفاته :

وفي مساء السبت ٢٢ من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠ هـ ، الموافق الثاني من أكتوبر ١٩٩٩م ، وفي إحدى مستشفيات عمان عاصمة الأردن ، أسلم الشيخ روحه إلى باريها بعد صراع مع المرض دام عامين ، وقد شيعه وصلى عليه خلق كثير ، و دفن بعد صلاة العشاء، رحمه الله رحمة واسعة.

١٣) و لقد كانت قررت لجنة الاختيار لجائزة الملك فيصل العالمية -للدراسات الإسلامية- منحه الجائزة عام ١٤١٩هـ / ١٩٩٩م ، وموضوعها " الجهود العلمية التي عنيت بالحديث النبوي تحقيقاً وتخريجاً و دراسة" لفضيلة الشيخ محمد ناصر الدين الألباني السوري الجنسية، تقديراً لجهوده القيمة في خدمة الحديث النبوي تخريجاً و تحقيقاً ودراسة و ذلك في كتبه التي تربو على المئة".

حياة الألباني

وآثاره وثناء العلماء عليه

الجزء الأول

تصنيف
محمد بن إبراهيم الشيباني

سلسلة

الأحاديث الضعيفة والموضوعة

وأثرها السيئ في الأمة

المجلد الخامس

محمد ناصر الدين الألباني

اختفنا مني للتصحيح لا لخوار المسلمين، صنف، ولا
أزال أصنف من الكتب ما به ينتفعون الفقراء على غير
الصحيح من الذهب، والطيب من الخبيث مما يدور
على ألسنة الناس، أو يسطر في بطون الكتب من
الحديث

مجموعة مؤلفات الشيخ عبد الله الدويش

تنبيه القارئ

لتضعيف ما ضعفه الألباني

وبيانه

تنبيه القارئ لتضعيف ما قواه الألباني

تأليف العلامة المحدث
الشيخ / عبد الله بن محمد بن أحمد الدويش
غفر الله له ولوالديه ولمشايخه
١٣٧٢ - ١٤٠٢ هـ

المجلد الخامس

تقديم سماحة الشيخ
عبد العزيز بن عبد الله بن باز

أشرف على طبعها وتصحيحها
عبد العزيز بن أحمد المشيقح

دار العليان

بسم الله الرحمن الرحيم

الرُّواة الضُّعفاء والواهون والوضاعون والتصنيف فيهم

لقد جَهِد المحدثون رحمهم الله في بيان منازل الرُّواة من الرواية، وذكروا من كان أهلا منهم لكي يُروى عنه، وحدّدوا أوصافهم ونبّهوا على الرُّواة الذين ليسوا بأهل للاعتماد، وحذّروا مِن أخذ رواياتهم إلا للاعتبار والاختبار والرصد.

وقد نُقِلتْ لنا أقوال مُهمّة عن السلف رحمهم الله في ذلك، مِمّا كان له الأثر الكبير في توالي الجهود من المحدثين والعلماء لتتبُّع أحوال الرواة وبيانها.

قال الإمام عبدالله بن المبارك: (يُكتب الحديث ـ إلا عن أربعة: غلّط لا يرجع، وكذّاب، وصاحبِ بدعةٍ هوًى يدعو إلى بدعته، ورجل لا يحفظ فيُحدّث من حفظه).

وقال الإمام مالك: (لا يُؤخذ العلم عن أربعة؛ وخُذ عمّن سوى ذلك، لا تأخذ عن سفيه مُعلِن بالسّفه ـ وإن كان أروى الناس، ولا تأخذ من كذاب يكذب في حديث الناس إذا جُرِّب ذلك عليه وإن كان لا يُتّهم أن يكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من صاحب هوى يدعو إلى هواه، ولا من شيخ له فضل وعبادة إذا كان لا يعرف ما يحدث).

وسئل الإمام أحمد عمّن يُكتب العلم؟ فقال: (عن الناس كلّهم إلاّ عن ثلاثة: صاحب هوى يدعو إليه، أو كذاب فإنّه لا يُكتب عنه قليل ولا كثير، أو عن رجل يغلط فيُردُّ عليه فلا يقبل).

ولقد حفلت كُتب العلل ببيان أغلاط أمثال هؤلاء الرُّواة، كما تخصّصت كتب ودواوين في رصد الضعفاء من الرُّواة، وكان يُذكر معهم الكذبة في الحديث والمُتّهمون بذلك، والرُّواة الذين يصدُر عنهم ما لا تصحّ نسبته إلى الرسول صلى الله عليه وسلم من الفئات المذكورة في الأقوال للأئمّة السابقين.

لكنّ التأليف في الكذّابين والوضّاعين على انفراد ـ يقول عنه فضيلة د. عمر حسن فلاته: (لم يُنقل إلينا ـ حسب الاستقراء ـ أنّ المُتقدّمين من النُّقّاد وأئمّة الحديث أفردوا في التأليف كتباً

خاصّة بالكذابين من الرُّواة، بل إنّ كل ما أُثِر عنهم أنهم أفردوا التّاليف في الضعفاء، ومن الطبيعي أن يدخل الكذّابون والمُتّهمون دخولاً أوّليّاً، بخلاف المتأخّرين: فإن بعضاً منهم أفرد التّاليف في الكذابين والمُتّهمين، وهذا يقتضينا أن نتكلّم على هذه المؤلّفات التي أُلِّفت في ذكر الضعفاء حيث إنها تشمل كل الرواة الذين رُموا بالكذب والوضع؛ أو اتُّهموا به، بالإضافة إلى كتب المتأخرين الذين أفردوا ذِكر الكذّابين في مؤلّفات خاصّة).

قال : (وسأعرض لهم حسبما يلي: أ ـ الكتب التي أُفرِدت للكلام على الضُّعفاء.

ب ـ الكتب التي أُلفت في الكذّابين).

ويكفي هنا ذِكر نماذج من الفئة الأولى ـ التي ذكر منها فضيلته ما يزيد على (٣٠) مُؤلّفاً، مع الإشارة لما احتوت عليه هذه النماذج من رصد الكذبة والمُتّهمين ـ كما يلي:

١ـ *كتاب (الضعفاء) لابن البرقي* (ت:٢٤٩هـ).

وقد جاء النّقل عنه بواسطةٍ؛ فذكر الحافظ قوله في (عبد الله بن زياد بن سمعان) : "ذكره ابن البرقي في باب من اتُّهم في روايته وتُرك حديثه". [الوضع في الحديث:٣/ ٣٨٥].

٢ـ *كتاب (الضُّعفاء) للجُوزجاني* السّعدي (ت:٢٥٩).

نقل عنه الذهبي في (محمد بن الفضل): قول الجوزجاني فيه: "كان كذّاباً؛ سألت ابن حنبل عنه فقال: ذاك عجيب يجيئك بالطّامّات؛ وهو صاحب ناقة ثمود وبلال المُؤذن". [الوضع في الحديث:٣/ ٣٨٨ـ ٣٨٩].

٣ـ *كتاب (الضعفاء والمتروكون) للنسائي* (ت:٣٠٣هـ).

وقد أورد فيه من الرُّواة الكذبة طائفة (وغالباً ما يستعمل في الرّمي بالكذب أو الاتّهام به عبارة "متروك") إلاّ في (٣) رُواة قال عن كُلٍّ منهم:"كذّاب"؛ ونقل عن الوليد بن مسلم:هذا القول في راوٍ واحد. [الوضع في الحديث:٣/ ٣٩٣].

٤ـ كتاب *(المجروحين)* لابن حبان (ت:٣٥٤هـ). سيأتي.

٥ـ كتاب (الكامل في الضعفاء) لابن عدي(ت:٣٦٥هـ).

أورد فصولاً في المقدمة نبّه فيها على تحريم الكذب؛ وإيجابه النار لصاحبه؛ وتعظيم خطورته في الحديث وتشنيعها؛ والآثار في ذلك، وخصّص فصلاً أطلقَ عليه عبارة الكذب مِن أوّل عهود الإسلام بعد الصّحابة رضي الله عنهم إلى عصر أتباع التّابعين؛ وأورد الآثار في ذلك عن أئمّة السّلف، وهذه العبارات قُصِد بها تولُّد الكذب عن الخطأ ـ والوقوع فيه.

[الوضع في الحديث:٣/ ٤١١].

٦ـ مِن كُتب الإمام الذهبي (ت:٧٤٨هـ).

ـ (ديوان الضُّعفاء والمتروكين):

ومِمّن ذكرهم فيه: (جماعة من الرُّواة مُتّفق على تركهم؛وروايتهم للموضوعات ومجيئهم بالطّامّات)؛ إضافةً إلى أصناف مُجمع على ضعفهم ونكارة حديثهم، إلى غير ذلك من الأصناف. [الوضع في الحديث: ٣/ ٤٢٦ـ ٤٢٧].

ـ (المغني في الضعفاء):

واحتوى على ذِكر الكذّابين الوضّاعين؛ ثم على ذِكر المتروكين الهالكين؛ ثم على الضعفاء من المحدثين والناقلين؛ ثم على الكثيري الوهم من الصّادقين؛ ... إلى آخر من ذكرهم. [الوضع في الحديث:٣/ ٤٢٩].

ـ (ميزان الاعتدال):

واشتمل على فئات منها:

ـ الكذّابين والوضّاعين المُتعمّدين لذلك.

ـ الكذّابين في ادّعاء السّماع مع أنّهم لم يسمعوا.

ـ المُتّهمين بالوضع والتّزوير.

ـ الكذّابين في لهجتهم لا في حديث النبي صلى الله عليه وسلّم.

ـ المتروكين.

ـ الحُفّاظ المُتّهمين في دينهم أو عدالتهم؛ أو المُبدّعين.

- ...إلى آخر من ذكرهم. [الوضع في الحديث: ٣/ ٤٣١ - ٤٣٢].

- *كتاب (المجروحين) لابن حبّان:*

من المسائل التي أوردها في مقدّمته: الكلام على حديث "من كذب عليّ متعمّداً.."؛ فبعد أن ساقه مِن طُرُق: بيّن ما اشتمل عليه من أحكام؛ منها التّسوية بين مُنشِيء الكذب وبين مُروِّجه في الإثم.

وكذلك: خصّص فصلاً لِجواز القدح في الرُّواةوذِكر المجروحين منهم؛ مع الأدلّة على ذلك.

وفصلاً يليه لأنواع جرح الضُّعفاء إذ ذكر (٢٠) نوعاً.

قال فضيلة د. عمر حسن فلاته: (هذه الأنواع كلها تدخل تحت أصناف الكذّابين والوضّاعين - سواءٌ تعمّدوا الكذب أو جرى على ألسنتهم دون قصد)، وقال إنه: (قلّما يُورد ابن حبان الضُّعفاء،مِمّن يُقال في مِثْلِهم:"صدوق يهِم" أو "صدوق يُخطيء"، وجُلُّ مَن ذكرهم - من الرُّواة - هم المُغْرِقون في الضّعف).

كتاب تاريخ
أسماء الضعفاء والكذابين

للإمام أبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين
المتوفى سنة ٣٨٥هـ

دراسة وتحقيق
الدكتور
عبد الرحيم محمد أحمد القشقري
الأستاذ المساعد بكلية الحديث الشريف

وصف المخطوط وما يتعلق به

عنوان الكتاب ومنهجه:

ذكر المؤلف كتابه هذا بعنوان «كتاب تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين» والذين اعتمدوا عليه أطلقوا له عنوان «الضعفاء» اختصاراً للعنوان الذي ارتضاه المؤلف، ومن المعلوم أن كلمة «الضعفاء» تشمل الكذابين أيضاً لأنه نوع من الضعف القبيح.

ومن خلال عملي في هذا الكتاب تبين لي أن المؤلف سار على المنهج الذي سلكه في كتاب «الثقات» في الاعتماد على أقوال النقاد السابقين كالإمام أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وغيرهما دون التصرف أو الإبداع وكأنه مجرد ناقل لأقوالهم، ويلاحظ عليه إيراده بعض الثقات لمجرد قول ناقد فيه. ولعله عمل هذا قصداً. أو تنبه له أثناء التأليف وعند الانتهاء ألف كتابه «المختلف فيهم» فجاء كتاباً جمع فيه خلاصة الرأي في ذلك الراوي الذي اختلف النقاد في توثيقهم أو تضعيفهم. إلا إنه لم يستوعبهم.

وثمة ملاحظة أخرى وهي تكرار بعض الرواة في الباب الواحد واعتبارهم اثنين أو ثلاثة وقد أشرت إلى ذلك في الحاشية أثناء التحقيق. ولا حاجة لنا لإعادته هنا. وبالله التوفيق.

٥٠٠١١٥

أهميتــه:

يعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة في الضعفاء، لا لأنه جاء بشيء جديد وإنما لاعتماده على مصادر ليس لها ترتيب معين مثل كتب الجرح والتعديل لابن معين والعلل للإمام أحمد، فالوقوف على راوٍ معين في أحد المؤلفين يعتبر شاقاً قبل ترتيبها وفهرستها من قبل الأساتذة الأفاضل. د. أحمد محمد نور سيف الذي رتب كتاب ابن معين برواية الدوري. ود. طلعت قوج بيكيت وإسماعيل جراح أوغلى. في فهرسة الجزء الأولى من كتاب العلل للإمام أحمد. وهم متأخرون عن ابن شاهين بقرون كثيرة، إضافة إلى اعتماد المؤلف على مصادر يعز وجودها في عصرنا. مثل كتاب «الرجال والعلل»[1] لأبي جعفر محمد بن عبدالله بن عمار (ت ٢٤٢ هـ) وابن أبي خيثمة. وابن رشدين وغيرهم.

وكذلك اعتماد من جاء بعده من النقاد على كتابه مثل الحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣ هـ) في كتابه القيم «تاريخ بغداد» وقد حصرت المواضع التي استفاد منها في «المجلد الثاني عشر والثالث عشر من كتابه»[2] فوجدتها أربعة مواضع في المجلد الثاني عشر.

الجمهورية العراقية
وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
إحياء التراث الإسلامي
- ٥٢ -

الكشف الحثيث

عمن رمي بوضع الحديث

تأليف
برهان الدين الحلبي
المتوفى سنة ٨٤١ هـ

حققه وعلق عليه
صبحي السامرائي

الكتاب الثاني والخمسون
مطبعة العاني - بغداد

ومؤلفه هو الحافظ الإمام إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي، ولد سنة ثلاث وخمسين وسبعمائة، وسمع من الزين العراقي والبلقيني وابن الملقن وغيرهم. وعنه ابن خطيب الناصرية والحافظ ابن حجر وآخرون من كبار علماء الشافعية، كان كثير التصانيف وصاحب رحلات شهيرة، توفي سنة إحدى وأربعين وثمانمائة[٢].

٢٠٠١١٧

٢ـ الكشف الحثيث لسبط ابن العجمي.

ومؤلفه هو الحافظ الامام العلامة، ابراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي ثم الحلبي أبو الوفا برهان الدين سبط ابن العجمي، وقد سبق التعريف به عند الكلام على كتابه بل الهميان، الذي ذيل به على الميزان[١].

أما كتابه، فقد سماه بالكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث[٢].

قال مؤلفه في مقدمته بعد الديباجة: وقد جمعت في هذا الكتاب من وقفت عليه أنه رمي بوضع الحديث على رسول الله ﷺ، وغالبهم انتخبته من كتاب ميزان الاعتدال في نقد الرجال للحافظ المجتهد مؤرخ الاسلام شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي من اماكنهم فيه، ومن تراجم غيرهم، وزدت عليه تراجم من موضوعات الحافظ أبي الفرج بن الجوزي، ومن تلخيص المستدرك للحاكم أبي عبد الله بن البيع، تلخيص الذهبي. ومن غيرهما. ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، ولذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك انه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وإنما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع مع أن غالب من قيل فيه: انه متهم بغير قيد، رأيته في كلام بعض الائمة قد صرح بالوضع. واذا رأيته كذلك قد صرح فيه بالوضع ذكرته، وربما اذكر من قوي في فهمي من كلام بعضهم أنه وضع ما ذكره، ولا أذكر فيه من اقتصر فيه على انه دجال، أو كذاب «يكذب»، ولا «متهم بالكذب»، انما أذكر فيهم من قد وصفته لك قبل ذلك قريباً، وقد رتبته على حروف المعجم في الاسم، واسم الاب ليسهل تناوله، ومن كانت له رواية منهم في شيء من الكتب الستة رقمت على اسمه رقمه المشهور عند أهل الحديث، وإذا كان أحد منهم يشبه بغيره أذكره في أول من تشبه بالواحد منهم تمييزاً، وتركت كثيراً ممن يشبه بالواحد منهم خوف الاطالة، ثم ليعلم أني أذكر تراجمهم مختصرة جداً، وما أذكر في الترجمة الا موضع الحاجة غالباً،

---

(١) انظر صفحة ٤٤١ جـ ٣.

(٢) الكتاب مخطوط ومنه نسخة بمكتبة الشيخ حماد الانصاري بالمدينة المنورة.

١١٨

والا فلو ذكرت كل ما قيل في الواحد منهم لجاء مجلداً ضخماً[1].

وفي هذا الجزء من المقدمة بين البرهان منهجه الذي سار عليه في تأليفه كتابه، ويمكن تلخيص هذا المنهج فيما يلي:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم وقد زاعى الترتيب في اسم الراوي واسم أبيه.

٢ـ أوجز في ذكر التراجم بل اقتصر فيها على محل الشاهد.

٣ـ اقتصر على ذكر الرواة المصرح بوضعهم في الحديث وكذبهم في الرواية، ولم يورد من قيل فيه متهم أو دجال، أو كذاب أو يكذب، لاحتمال مرادها غير الوضع.

٤ـ أشار الى مصادره التي اعتمد عليها في تأليف كتابه.

٥ـ اذا وافق الراوي الكذاب بغيره من الرواة في الاسم واسم الاب ذكر الراوي الذي رمي بالوضع وأشار الى من وافقه في الاسم ليعرف.

ثم عرض لمسائل تتعلق بالوضع وأحكامه يمكن اجمالها فيما يلي:

أـ صدر الكلام على بعض المسائل بعرض حديث رسول الله ﷺ: يطبع المؤمن على كل خصلة إلا الخيانة والكذب* تكلم على معنى الحديث وأشار الى طرقه ومن أخرجه، وبين أن الكذب من الصفات التي تنافي الايمان.

ب ـ كما عرض للكلام على حكم الكذب على رسول الله ﷺ أورد في ذلك أقوال أئمة هذا الشأن باختصار، وذهب الى أن التعمد في الكذب يستوجب الفسق وساق من الآثار الواردة في ذلك مما يؤيد ما ذهب اليه، أعقبها بذكر عقوبة الكاذب على النبي ﷺ.

جـ أورد كلام ابن الجوزي في تقسيم الكذابين الى سبعة أقسام.

دـ أشار الى مذهب الكرامية في جواز الوضع.

هـ عرض الامور التي يعرف بها الكذب والوضع في الحديث.

---

(١) الكشف الحثيث: ٥/٤.

* من حديث سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه، قال الحافظ في الفتح ـ ١٠/ ٥٨ ـ: (سنده قوي)، وذكر الدارقطني ٤٤٧ في العلل ـ ٤/ ٣٠٣ ـ رفعه ووقفه، وقال (الموقوف أشبه بالصواب) لكن ذكر الحافظ له شاهداً مرفوعاً في (الموطأ) من مرسل صفوان بن سليم

٠٠٠١١٩

تعريف بالكتاب وذكر بعض مميزاته وملاحظات عليه:

١ـ الكتاب مرتب على حروف المعجم، وقد روعي الترتيب في أسماء الرواة وأسماء آبائهم.

٢ـ يورد البرهان اسم الراوي واسم أبيه منسوباً ويذكر كنيته ولقبه ان وجدا ثم يذكر بعض شيوخ المترجم له، وبعض تلاميذه، ثم يذكر قول من رمى الراوي بالكذب.

٣ـ بعد الفراغ من ذكر من عرف باسمه أتبعهم بذكر من عرف بكنيته، وبهم ختم الكتاب.

٤ـ امتاز كتاب البرهان بانه كثيراً ما ينبه الى الرواة المتفقة أسماؤ هم خصوصاً اذا كان بعضهم موثقاً، فينبه الى التفريق بين الثقة والوضاع، كما جاء ذلك في ترجمة خلف بن خالد قال: خلف بن خالد بصري لا يكاد يعرف، اتهمه الدارقطني بوضع الحديث، خلف بن خالد المصري عن الليث وبكر بن مضر وعنه خ وأبو حاتم وحبوش بن رزق الله توفي قبل الثلاثين ومائتين، ذكرته تمييزاً[1].

٥ـ مما يأخذ على البرهان في كتابه هذا ما جاء في مقدمته من قوله: ولم أذكر فيه من قيل فيه: اتهم، متهم، وذلك لأنه يحتمل أن يراد بذلك أنه متهم بالكذب، وهو ظاهر عبارة أهل هذا الفن، وانما أذكر فيه من صرح في ترجمته بالوضع، أو ظن حافظ من الحفاظ أنه وضع. . . . الخ[2].

قلت: في كلامه هذا رحمه الله تضارب عجيب، فقد صرح رحمه الله بأن غالب من قال فيه بعض الائمة متهم، قد صرح بكذبه آخرون، وأن الظاهر من قولهم: متهم، أي متهم بالوضع ومع هذا ذهب الى انه لا يوردهم، ولا ادري ما الحجة في ذلك الا الوهم المحتمل في الاتهام بغير الكذب في الحديث، وهذا غير وارد، لا سيما وأن كلام أئمة هذا الشأن من الأمور الاصطلاحية التي لا تحتمل الا معنى واحداً،

---

(١) الكشف الحثيث: ٤٨.

(٢) الكشف الحثيث: ٤.

٠٠٠ أ ٣٨

واذا كان الغالب فيمن أتهم قد صرح بكذبه، لزمه ذكرهم لأن الحكم للغالب.

وأعجب من ذلك أنه أشار الى أنه تارة يذكر الراوي لما يقوى في فهمه من كلام بعضهم أنه وضع، وهو مشعر بان ما فهمه مما لم يصرح به، وهذا ينقض ما ذهب اليه من عدم قبول الا ما صرح به، وفيه عمل بالمفهوم مع ترك العمل بالظاهر.

وأعجب من هذين الامرين معاً ما صرح فيه بانه لا يذكر في كتابه من اقتصر فيه على قولهم: انه دجال، أو كذاب، أو يكذب، ولا أدري ماذا تدل عليه هذه العبارات، ان لم تفد وضع الراوي الحديث؟ وهل في هذا احتمال يصرفها عن المعنى المتبادر، علماً بان العبارتين الاوليين من صيغ المبالغة التي يعتبرها علماء الحديث من المرتبة الثانية بعد مرتبة أفعل التفضيل، كذلك لم يشر رحمه الله تعالى الى السبب الذي حمله على عدم اعتبار هذه العبارات من الالفاظ الصريحة في الرمي بالكذب، واذا كانت هذه الألفاظ لا تدل على الرمي بالكذب، فما هي العبارات التي تدل على ذلك؟.

ومما يؤخذ على المؤلف أيضاً: ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن الحسن الاصبهاني قال: حدث عن حسين بن القاسم الزاهد الاصبهاني، حدث بهمذان، فأنكروا عليه واتهموا وأخرج[1].

قال البرهان: فهذا يحتمل أنه أتهموا بالكذب، ويحتمل بالوضع، ومع الاحتمال لا يذكر في هؤلاء، ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه واتهموه ان كانوا محدثين وهو ظاهر فهو انكار صحيح، وان كانوا غير محدثين، فينبغي ان ينظر في انكارهم، والله أعلم[2].

قلت: ظاهر كلامه التفريق بين عبارتي الكذب والوضع، وهذه من مفرداته ولم أر من سبقه الى هذا التفريق، بل ان علماء الحديث يستعملون العبارتين بمعنى واحد اللهم الا أن يكون هذا مصطلحا له تفرد به.

---

(١) هذا كلام الذهبي، انظر الكشف: ١٨، ميزان ١: ٦٢.

(٢) الكشف الحثيث: ١٩.

١٢١

وكذلك قوله: ثم هؤلاء الجماعة الذين أنكروا عليه. . . الخ، وقد أقر رحمه الله أن الظاهر أنهم محدثون، والاحتمال هنا لا أثر له لأن سياق العبارة يفرض ذلك حيث قال الذهبي في ترجمة الرجل نفسه: . . . . حدث بهمذان، واذا اطلقت هذه العبارة انصرفت الى المعنى المقصود لدى أهل الشأن، واتهام الائمة لابراهيم انما كان من أجل تحديثه.

وزيادة على ذلك: أن الذهبي ذكر ابراهيم هذا في كتاب ميزان الاعتدال، وهو مؤلف أفرده لذكر الرجال الذين ضعفوا وتكلم فيهم ممن لهم رواية في الحديث.

كل ذلك يدفع الوهم الذي رآه البرهان الحلبي دافعاً للمعنى المتبادر.

ومما يؤخذ عليه أيضاً ما جاء في ترجمة ابراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي المقدسي، قال: . . . . وقال الازدي وحده: ساقط، قال الامام الذهبي: لا يلتفت الى قول الازدي، فان في لسانه في الجرح رهقاً، وقد صحح الذهبي في أول اسمه في الميزان، فالعمل اذا على توثيقه كما هو شرطه، وقد ذكر أبو الفرج بن الجوزي في حديث الهريسة من طريق أبي هريرة ثم قال: نرى أن ابراهيم الفريابي سرقه وركب له اسناداً، ثم ذكر كلام الازدي أ هـ، وقد تقدم أن وضع السند كوضع المتن، الا أنه أخف[1].

قلت: قوله هذا فيه نظر وكيف يكون الوضع في السند أخف والنتيجة واحدة، بل انه ربما كانت سرقة الاسناد أو تركيبه أشد وطأة من الوضع في المتن، وذلك فيما اذا كان متن الحديث موضوعاً، فسرقه أحد الرواة وركب له اسناداً بقصد تعدد طرقه والاحتجاج به، واشعار غيره، بان للحديث أصلاً، أما اذا كان متن الحديث معروفاً ثابتاً، وانما ركب له إسناداً أو قلبه بقصد الاغراب فهذا قد يتساهل فيه البعض ويمكن حمل كلامه عليه. والله اعلم.

---

(١) الكشف الحثيث: ١٩.

بسم الله الرحمن الرحيم

دراسة عدد من الرواة الذين وُصِموا بالكذب ، على أن لا يقل عن عشرين وضاعاً مع شموليتها لأنواع الوضاعين.

(المجروحين من المحدثين ، والضعفاء ، والمتروكين) لابن حبان

قال رحمه الله : [فأما الجرح في الضعفاء فهو على عشرين نوعاً ، يجب على كل منتحل للسنن ، طالب لها ، باحث عنها ، أن يعرفها ، لئلا يطلق على كل إنسان إلا ما فيه ، ولا يقول فيه فوق ما يتعلم منه] .

ثم سرد أنواعهم من [ص٦٢ إلى ص٨٨ من الجزء نفسه] .

- النوع الأول : [٦٢]

الزنادقة : الذين يعتقدون الزندقة والكفر ولا يؤمنون بالله واليوم الآخر ، كانوا يدخلون المدن ويتشبهون بأهل العلم ويضعون الحديث. منهم : بيان بن سمعان النهدي ، من بني تميم ، زنديق ، ظهر بالعراق بعد المائة ، وقال بإلهية علي .

[الميزان ٣٥٧/١]

- النوع الثاني : [٦٤]

قوم استفزهم الشيطان حتى كانوا يضعون على الثقات في الحث على الخير وذكر الفضائل ، والزجر عن المعاصي والعقوبات عليها متوهمين أن ذلك الفعل مما يؤجرون عليه . منهم : ميسرة بن عبد ربه ، الذي أقر بالوضع للترغيب .

[الميزان ٢٣٠/٤]

- النوع الثالث : [٦٤]

قوم وضعوا الحديث على الثقات استحلالاً وجرأة . منهم : الحسن بن علوان الكلبي ، لم يشهد له أحد بخير .

[الميزان ٥٤٢/١]

• النوع الرابع : [٦٥]

من كان يضع الحديث عند الملوك (نادراً) ، أو لسبب انفعالي ، أو لترويج سلعة . منهم : غياث بن إبراهيم ، قال الجوزجاني : فيما سمعت غير واحد يقول : كان يضع الحديث . [الميزان ٣/٣٣٨]

• النوع الخامس :[٦٧]

من كبر وغلب عليه الصلاح والعبادة ، وغفل عن الحفظ والتمييز ، فإذا حدث أسند المرسل ، ورفع الموقوف ، وقلب الأسانيد ... منهم : عبد الله بن المحرر . قال ابن حبان : كان من خيار عباد الله ، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم ويقلب الأخبار ولا يفهم . [المجروحين ٢/٢٢]

• النوع السادس : [٦٨]

جماعات اختلطوا في أواخر أعمارهم حتى كانوا لا يعقلون ما يحدثون ... وحدثوا كيف شاؤوا ، فاختلط حديثهم الصحيح بحديثهم السقيم فلم يتميز فاستحقوا الترك . منهم : ليث بن أبي سليم . [المجروحين ٢/٢٣١]

• النوع السابع : [٦٨]

من كان يجيب عن كل شيء يُسأل .. فلا يبالي أن يتلقّن ما لُقّن ، فإذا قيل له :هذا من حديثك ، حدث به من غير أن يحفظ . فهذا وأضرابه لا يُحتج بهم ؛ لأنهم يكذبون من حيث لا يعلمون . منهم : ابن لهيعة .

• النوع الثامن : [٧٠]

من كان يكذب ولا يعلم أنه يكذب ، إذ العلم ليس من صناعته . منهم : مؤذن مسجد البصرة بمحلة (العوقة) . أخرج صحيفةً فقرأ ما فيها : حدثنا حميد ، فقيل له : أين رأيته ؟ قال: ما رأيته ، قالوا : وكيف تحدث عنه ولم تره ؟ قال : وهذا لا يجوز؟!

• النوع التاسع : [٧١-٧٣]

أقوام يحدثون عن شيوخ لم يروهم بكتب صحاح ، وكأنهم مغفلون . منهم : شيخٌ أتاه أحمد بن محمد بن حجاج فأخرج إليه كتباً فأخذ بعضها وترك بعضاً ، فقال لما تركه : هذا اشتريته بأكثر مما اشتريت هذا .

• النوع العاشر : [٧٣]

قوم يقلبون الأخبار ويسوون الأسانيد . منهم : بقية بن الوليد ، قال الإمام أحمد : (توهمت أن بقية لا يحدث بالمناكير إلا عن المجاهيل ، فإذا هو يحدث بالمناكير عن المشاهير ، فعلمت من أين أُتي) يعني من التدليس .

• النوع الحادي عشر : [٧٤]

جماعة رأوا شيوخاً سمعوا منهم ، فلم يقنعوا بما سمعوا ، ثم احتيج لهم فحدثوا بأشياء لم يضبطوها ، فوقعت منهم المناكير . منهم : محمد بن جابر ، فقد ذاكره -يوماً- إسحاق بن عيسى بحديث لشريك ، قال إسحاق : فرأيته في كتابه قد أُلحق بين السطرين كتاباً طرياً .

• النوع الثاني عشر : [٧٥]

قوم حدثوا من كتب الناس من غير حفظها بعد ذهاب كتبهم ، وليس لهم لتلك الأحاديث سماع . منهم : ابن لهيعة .

• النوع الثالث عشر : [٧٦]

قوم كثرت أخطاؤهم وفحشت وغلبت على صوابهم أو كادت ، فاستحقوا الترك لذلك ، وإن كان ثقة في نفسه صدوقاً في روايته . (وهذا جرح مقيد) . مثل : إسماعيل بن عياش في غير حديثه عن الشاميين .

• النوع الرابع عشر : [٧٧]

قوم كان بلاء أحدهم من ابنه أو ورّاقه ، مع ثقتهم بهم . منهم : سفيان بن وكيع بن الجراح ، كان ورّاقه يُدخل عليه الأحاديث .

• النوع الخامس عشر : [٧٨]

قوم أدخلت عليهم أحاديث وتبيّن لهم ذلك فاستنكفوا عن تركها ، أو لم يلتفتوا لذلك لغفلة . منهم : داود بن يزيد الأودي . [الميزان ٢/٢١]

• النوع السادس عشر : [٧٩]

قوم أخطأوا وتبين لهم خطؤهم فأصروا عليه . منهم : عاصم بن عبيد الله .

• النوع السابع عشر : [٧٩]

المعلن بالفسق والسفه وإن كان صدوقاً في روايته ، لأن الفاسق لا يكون عدلاً ، والعدل لا يكون مجروحاً . ومن خرج عن حدّ العدالة لا يُعتمد على صدقه . مثل : ابن مناذر ، الذي كان يرسل العقارب في المسجد الحرام لتلسع الناس ، ويصب المداد على ماء الوضوء للناس ليسود وجوههم .

• النوع الثامن عشر : [٨٠]

قوم يستعملون تدليس الشيوخ للإبهام . منهم : عطية العوفي الذي قال للكلبي – وهو تابعي شهير ضعيف– : كنّيتك بأبي سعيد . وذلك ليلتبس بأبي سعيد الخدري الصحابي رضي الله عنه .

• النوع التاسع عشر : [٨١]

المبتدعة الدعاة إلى بدعتهم . منهم : عروة بن عبيد الرافضي الألثغ .

[الميزان ٣/٣٨٨]

• النوع العشرون : [٨٥]

القُصّاص والسُؤَّال ، وكان يحمل الناسُ عنهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب ، فوقعت في أيدي الناس وتداولوها فيما بينهم . منهم : السائل الذي حدث الإمام إسحاق بن راهويه ، بعد أنْ سأله مالاً ، فأرشده للعمل فذكر أثراً في كراهية العمل ، وروى آثاراً بسند غريب عجيب عن زعلمج بن أمير المؤمنين كذلك ، منها : من أطعم أخاه تمراً غفر الله له عدد النوى ، ومن أطعم أخاه هريسة غفر الله له مثل الكنيسة ، ومن أطعم أخاه جبناً غفر الله له الذنوب .

بسم الله الرحمن الرحيم

٦٠

عشرة الأحاديث المقررة في منهج مادة الوضع

الحديث الأول (من الفصل الثاني عند ابن عراق)

أ - متن الحديث : « والذي نفسي بيده ما أنزل الله من وحي قط على نبي بين وبين إلا بالعربية، ثم يكون هو يعلّم يبلغه قومه بلسانهم » . أخرجه ابن الجوزي - من طريق ابن عدي - عن أبي هريرة مرفوعًا .

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه : « لا يصح، فيه سليمان بن أرقم ؛ متروك ليس بشيء » .

ج - التعقب عليه :

① أن بين قولنا « موضوع » وقولنا « لا يصح » بونًا كبيرًا ؛ فإن الأول لإثبات الكذب والاختلاق، والثاني لإخبار عن عدم الثبوت، ولا يلزم منه لإثبات العدم . - ذكره السيوطي نقلًا عن الزركشي -

وبيّن ابن عراق أن نكتة تعبير ابن الجوزي بقوله : « لا يصح » كأنه لأنه (أي ابن الجوزي) لم تظهر له في الحديث قرينة تدل على أنه موضوع، وإنما احتمل عنده أن يكون موضوعًا لأنه من طريق متروك أو كذاب ؛ فأدخله في الموضوعات لهذا الاحتمال . على أنه لا يسلّم له بذلك إلا عند تفرد الكذاب أو المتهم .

② أن سليمان - وإن كان متروكًا، لم يتهم بكذب، وقد أخرج له أبو داود والترمذي والنسائي .

③ أن للحديث شواهد موقوفة عن عدد من السلف كابن عباس وخالد وقتادة وسفيان الثوري ، وذلك يدل على أن له أصلًا من تفسير السلف للآية .

الحديث الثاني (من الفصل الأول) عند ابن عراق

أ - متن الحديث : « كل ما في السماوات والأرض وما بينهما فهو مخلوق غير الله والقرآن » ، وذلك لأن كلامه، منه بدأ، وإليه يعود، وسيجيء أقوام من أمتي يقولون : القرآن مخلوق . فمن قاله منهم فقد كفر بالله العظيم وطلقت امرأته من ساعته ؛ لأنه لا ينبغي لمؤمنة أن تكون تحت كافر، والله أن تكون سبقته بالقول » . - أخرجه ابن حبان والخطيب من حديث أنس -

للمراسلة : فيما كان من العلم الشرعي الذي يحتاج إلى التعلم، والله أعلم .

جـ - فلا يصلح حديث أبي سعيد لأنه يكون شاهدًا لحديث أنس ، لاشتمال الأول على مجهول ، والثاني على كذاب .

(٣) وأما الشاهد من حديث عبادة بن الصامت : ففي إسناده عُبيد بن زياد الكوفاني :

أ - لم أقف له على ترجمة ، وقال فيه المعلمي : « مجهول » . وقد نقل السيوطي فيه قولين متعارضين ولم يُرجّح أحدهما .

ب - لم نر سمّي في رواية البيهقي : عبيد الله بن زياد ، وفي رواية الطبراني : عبيد الله بن زياد - ولم يعرفه الهيثمي - ، ويُخشى أن يكون بقية دلّس اسمه ، فقد كان معروفًا بالتسوية .

وبهذا يظهر أن شيخ الفقل مجهول ، وحديثه لا يصلح للاعتبار ولا أن يكون شاهدًا .

(٤) وأما الشاهد من حديث ابن عباس : ففي سنده « طلحة بن عمرو المكي » ، وهو متروك الحديث مجمع على ضعفه ، وقد حكى عنه ابن المديني حكاية تدل على اتّهامه وإقراره بالتهمة . فلا يصلح حديثه للمتابعة ولا أن يكون شاهدًا .

وبهذا يظهر أن الحكم على الحديث بالوضع سائغ حسب قواعد المحدثين ، وأن ابن الجوزي لم يُجانب الصواب عندما أدرجه في موضوعاته ، وأن من صحح الحديث أو حسّنه بسبب طرقه فقد تساهل في ذلك .

قال شيخنا - حفظه الله - : « لعلّ الراجح في هذا الحديث : أنه ضعيف في بعض طرقه ، وقد حسّنه بعض أهل العلم من المتأخرين كالشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة رقم (٢٠٨) ، وفي نسخة منه في الهامش : عبيد الله » .

- [استدراك] : مما ذكره ابن حجر انتقادًا لابن الجوزي في هذا الحديث قوله : « وكأنه ابن الجوزي أقدم على الحديث وحكم عليه بالوضع لمّا رآه مُباينًا للحال التي مات عليها صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه كان ليس مسكينًا . ولهذا قال البيهقي : وجزؤه عندي : أنه لم يزل حال المسكنة حتى يجمع معناها إلى الاجتماع ، بل الاتجاز والتواضع » . انظر : تنزيه الشريعة (٢/٢٠٤) .

الحديث العاشر

أ - متن الحديث : عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « تعوذوا بالله من جُبّ الحزن » . قالوا : يا رسول الله ، ما جبّ الحزن ؟ . قال : « وادٍ في جهنم ، يدخله القُرّاء المُراءون ، وإن بغضهم إلى الله عز وجل الفسّاقون للقُرّاء » . رواه ابن الجوزي بسنده من طريق عمار بن سيف عن أبي معاذ عن ابن سيرين عن أبي هريرة .

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه : « وأما حديث أبي هريرة : فإن عمار بن سيف ليس بشيء ، قال الدارقطني : « هو متروك » . وقال ابن حبان : « أبو معاذ يتعمد الكذب » .

(٢)

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه: فيه محمد بن يحيى بن زبيد المصيصي.

[قال عنه ابن عراق في تنزيه ص (١٢٦) ناقلاً قول ابن حبان: دجال يضع الحديث].

جـ - التعقب عليه:

① أن للحديث طريقاً أخرى عن أنس - عند الديلمي - من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أنس.

قال ابن عراق: «في سنده مجاهيل، وهو موضوع على الربيع بلا شك».

② أن له طريقاً أخرى عن أنس - عند الديلمي - أيضاً، رفعه: «(قرآنا عربيًا غير ذي عوج) قال: غير مخلوق».

قال ابن عراق: «في سنده عبد الرحمن بن محمد بن عاصم الأزدي». [وقد قال عنه ابن عراق ص (٧٩): حدث بأحاديث موضوعة كما بينتها].

الحديث الثالث (من الفصل الثالث) عند ابن عراق

أ - متن الحديث: «إن الله لينظر إلى عباده كل يوم ثلاثمائة وستين نظرة يبدئ ويعيد، وذلك من حبه إلى خلقه». - أخرجه الديلمي -. قال ابن عراق: «من حديث أنس من طريق أبي هدبة». [وقد قال عنه ابن عراق ص (٢٤): ناقلاً قول أبي حاتم - وفيه - كذاب، وكذاه إبراهيم بن هدبة الفارسي ثم البصري].

الحديث الرابع

أ - متن الحديث: عن زيد بن ثابت قال: دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وبين يديه كاتب، فسمعته يقول: «ضع القلم على أذنك؛ فإنه أذكر للمملي». - أخرجه ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي - من طريق عتبة عن محمد بن زاذان عن أم سعيد عن زيد بن ثابت -.

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه: «هذا حديث لا يصح؛ أما عتبة ① فهو ابن عبد الرحمن الحراني، قال يحيى: ليس بشيء. وقال النسائي: متروك. وقال أبو حاتم الرازي: كان يضع الحديث. وأما محمد بن ② زاذان فقال البخاري: لا يكتب حديثه».

جـ - التعقب عليه:

① أن الحديث أخرجه الترمذي - ذكره السيوطي -.

② أن الترمذي لما أخرجه تعقبه ابن عتبة ومحمد بن زاذان بضعفهما في الحديث، فالحديث من طريقهما ضعيف لا موضوع - ذكره ابن عراق -.

③ أن للحديث شاهداً من رواية أنس عند ابن عساكر والديلمي - ذكره السيوطي -.

د - الملاحظة من كلام الشيخ عمر:

① أن مآل الحديث قد أخرجه الترمذي:

أ - فإن الترمذي لم يلتزم إخراج الصحيح، بل إنه يذكر الحديث بغض النظر عن درجته - كما هو صنيعه في هذا الحديث -.

ب - أما الترمذي لم يظهر له إلا كونه الحديث ضعيفًا، وقد ظهر لغيره أنه موضوع، فلا لوم في ذلك على الترمذي.

ثم أما كونه الترمذي قد حكم على عنبسة ومحمد بأنهما يضعفان في الحديث:

أ - فإن عنبسة قد رُمي بالكذب قبل البخاري والنسائي وأبي حاتم الرازي وابن حبان.

ب - ومحمد بن زياد قد جرح جرحًا شديدًا قبل البخاري وأبي حاتم وابن معين.

فحكم ابن الجوزي بالوضع على هذا الحديث لأنه قد تفرد برواية كذاب - كما هي القاعدة المعروفة في ذلك -.

ثم أما الشاهد: فهو عند - ابن عساكر من الديلمي كلاهما - من طريق عمرو بن الأزهر عن حميد عن أنس. وعمرو بن الأزهر:

- رماه بالكذب أبو سعيد الحداد والإمام أحمد وابن معين، وقال ابن عدي: «أحد الكذابين».

- فلا يصلح شاهدًا لتقوية حديث زيد.

- وقد تكلم الشيخ عمر على صنيع السيوطي في تعقبه لابن الجوزي على إيراده لأحاديث قد أخرج أحد أصحاب السنن الأربعة، فليراجع ص (٦١) -.

الوضع في الحديث: ٢/ ٢٤٢-٢٤٣

الحديث الخامس

أ - متن الحديث: عن أنس بن مالك قال: «لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم: من جد أم قومًا وهم له كارهون، وامرأة باتت وزوجها عليها ساخط، ورجل سمع حي على الفلاح ثم لم يجب». رواه ابن الجوزي بسنده إلى الترمذي

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه: «هذا حديث لا يصح، قال أحمد بن حنبل: أحاديث محمد بن القاسم موضوعة، ليس لبشيء منها حديث. وقال النسائي: متروك الحديث. وقال الدارقطني: يكذب».

جـ - التعقب عليه:

١) المنازعة في ضعف محمد بن القاسم الأسدي بتوثيق ابن معين له.
٢) قيام الشواهد العديدة التي تؤيد المعنى وتثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله.

} ذكرهما السيوطي.

د - الخارجة من كلام الشيخ عمر:

أولًا - أن الترمذي لما أخرج الحديث ذكر له علتين:

١) أنه روي عن الحسن مرسلًا - كما عند ابن أبي شيبة -، وليس هذا علة تقدح في صحة الحديث، فضلًا عما في مراسيل الحسن من كلام.
٢) أن محمد بن القاسم متكلم فيه - وسيأتي الكلام عنه -.

ثانيًا - أما المنازعة في ضعف محمد بن القاسم بتوثيق ابن معين له:

١) فإن غالب النقاد على تجريحه، وكذبه الإمام أحمد، وحكم أبو داود على أحاديثه بأنها موضوعة،

وأما محمدبن زاذان فقال فيه البخاري: "منكر الحديث لا يكتب حديثه"(١)، وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث، ولا يكتب عنه"(٢) وقال ابن معين: "ليس بشيء" وقال الترمذي لما خرج حديثه محمدبن زاذان "منكر الحديث"، وقال الدارقطني: "ضعيف"(٣)، فهذا إذا اضيفت نكارته إلى نكارة عنبسة عرفت منزلة الحديث، وظهر أن حكم ابن الجوزي مبني على القاعدة المعروفة وهي الحكم على الحديث بالوضع إذا تفرد بروايته كذاب كما هو الشأن في هذا الحديث.

وأما الشاهد الذي ساقه من رواية ابن عساكر ومن رواية الديلمي فكلاهما من حديث عمروبن الأزهر عن حميد عن أنس. وعمروبن الأزهر هذا قال فيه البخاري: "يُرمى بالكذب" رماه أبو سعيد الحداد بالوضع"(٤) وقال أبو حاتم الرازي: "متروك الحديث"، وقال ابن معين: "ضعيف الحديث"(٥)، قال ابن عدي: "كان بواسط، فعن أبي سعيد الحداد قال: كان عمروبن الأزهر يكذب بجاوبه". وقال أحمد: "كان يضع الحديث" وقال النسائي وغيره: "متروك"(٦) وقال الدوري عن ابن معين: "كان كذاباً خبيثاً" وقال الدولابي. "متروك الحديث" وقال الجوزجاني: "غير ثقة"(٧).

فهذا كافٍ في الحكم على الحديث بالوضع، كما قال ابن عراق: "قلت: فيه عمروبن الأزهر المتكي أحد الكذابين فلا يصلح شاهداً"(٨).

وبعد هذا فإني لأعجب من السيوطي رحمه الله مع معرفته بالحديث وطرقه كيف يسوغ لنفسه أن يتعقب ابن الجوزي ويعترض عليه في إدخاله هذا الحديث في موضوعاته بعد معرفة حاله، وكان الأجدر به أن يؤيد ابن الجوزي في صنيعه، فتنقية

(١) التاريخ الكبير ١/١: ٨٨، الضعفاء: ٢٧٤، ميزان ٣: ٥٤٦، تهذيب ٩: ١٦٥.
(٢) الجرح ٣/٢: ٢٦٠، تهذيب ٩: ١٦٥.
(٣) تهذيب ٩: ١٦٥.
(٤) التاريخ الصغير: ٢٠٨، التاريخ الكبير ٣/٢: ٣١٦، لكن فيه: "رماه أبو سعيد الحداد بالكوفة".
(٥) الجرح ٣/١: ٢٢١.
(٦) ميزان ٣: ٢٤٥، الضعفاء والمتروكون للنسائي: ٣٠٠، لسان ٤: ٣٥٣.
(٧) لسان ٤: ٣٥٤.
(٨) تنزيه الشريعة ١: ٢٦٦.

حديث رسول الله ﷺ مما اختلط به وتصفية سنته مما شابها من الأباطيل والكذب أولى من الدفاع المستميت عن الكتب الستة لمجرد أن الحديث وجد في أحدها بل إن في بيان ما في الكتب الستة من الخطأ والوهم والغلط والأحاديث الضعيفة أو الموضوعة زيادة في الاهتمام بها والوثوق بما جاء فيها والتمسك بالعمل بأحاديثها وإعطائها المكانة اللازمة في نفوس الأخلدين بها أفضل مما سار عليه السيوطي رحمه الله من محاولة يائسة في دفع ما اعترض به على هذه الكتب، والحافظ السيوطي رحمه الله إن كان يهدف من ذلك إبقاء مكانة الكتب الستة في نفوس الناس والحيلولة دون تطرق الشك إليها، أو تعلق بعض المغرضين بشبه يقصدون منها الطعن فيها إلا أن مسلكه رحمه الله تعالى لم يقم على منهج علمي صحيح وكان التعصب غير المرغوب فيه بادٍ في بعض صنيعه، فالكتب الستة لم يسر أصحابها في تاليفها على نهج واحد، منهم من التزم الصحة في تاليفه ولم يخرج في كتابه إلا ما صح عنده فلا غبار على الحافظ السيوطي رحمه الله لو اقتصر في وقوفه ذلك الموقف على تلك الكتب الملتزمة للصحيح و الأحاديث التي صرح مؤلفوها بأنها صحيحة، ودفاعه عنها ومحاولة نفي التهمة عنها بذكر الشواهد والمتابعات المؤيدة لما فيها فموقفه آنئذ موقف محمود لما فيه من إظهار للحق وكشف له.

أما محاولته ذلك في كتب لم يلتزم مؤلفوها الاقتصار على ذكر الصحيح فيها، بل أوردوا الصحيح وغيره بل صرح بعضهم بعدم إصحة ذلك الحديث ونبّه إلى ضعفه فيدعي الحافظ رحمه الله ثبوته ويسوق له من الشواهد ويورد له من المتابعات التي لا تزيده إلا نكارة، ولا تؤيد إلا ضعفه ولا تصلح لاعتباره مع علمه رحمه الله تعالى بذلك، فهذا موقف أقل ما يوصف بعدم الإنصاف وهو موقف لا شك غير محمود. والله أعلم.

الحديث العاشر:

روى ابن الجوزي بسنده إلى الإمام الترمذي قال: حدثنا عبد الأعلى بن

٢ وثقه ابن معين وقال: «قد كتبت عنه»، وقال العجلي: «كان شيخاً صدوقاً عثمانياً».

وهو توثيق مرجوح؛ لأن الأكثر على تجريحه، وقد جرح عنده زيادة على من وثقه، ولا سيما أن بعضهم فسّر تجريحه كأحمد وابن حبان وابن البزار. بل إن توثيق ابن معين له يزيده وهناً، فإن عادة ابن معين في الرواة الذين أدركهم أنه إذا أعجبته هيئة الشيخ يسمع منه جملة من أحاديثه، فإذا رأى أحاديث مستقيمة ظن أن ذلك شأنه فوثقه، وقد كانوا يتقونه ويخافونه، فقد يكون أحدهم منه يخالف عمداً، لكنه استقبل ابن معين بأحاديث مستقيمة، وما بَعُد عنه خلط. وهنا: محمد بن القاسم أوهم ابن معين بالضبط والعدالة، وأظهر له خلاف واقعه، فوثقه. كما قرره العلي رحمه الله.

فلا عبرة بتوثيق ابن معين له، وعليه: لا يكون للاعتراض السيوطي بتوثيقه أي فائدة.

ثالثاً - وأما الشواهد التي ذكرها السيوطي:

١ فإن ابن الجوزي إنما حكم على الحديث بالوضع لأن محمد بن القاسم تفرد بالرواية وهو كذاب، والمحدثون يحكمون على الحديث بالكذب إذا وُجد في أحد رواته كذاب، فلا يتوجه التعقب على ابن الجوزي من هذه جهة كونه لم يُقيّد ذلك بالسند.

٢ وأما تلك الشواهد فهي أحاديث ثابتة عن النبي صلى الله عليه وسلم، لكن أنى لم ترد رواية واحدة منها تطابق رواية ابن القاسم؛

- فإن رواية ابن القاسم اشتملت على ثلاثة أمور، والروايات الأخرى بمنطوقها تقتصر على الأمر الأول، وبعضها انفردت بالقسم الأخير من الرواية، وهو صُوَر الموضوعات؛ أن مجموع الكذابين يعيد إلى مجموع هذه الروايات فيجمع بينها ويربط بإسناد واحد.

- ثم إن رواية ابن القاسم فيها أن هؤلاء الثلاثة ملعونون، وأما تلك الشواهد فتقتصر على أنهم لا تقبل صلاتهم ولا تتجاوز رؤوسهم، فرواية ابن القاسم تعدُّ منكرة، فحكم ابن الجوزي على الحديث بالوضع قائم على هذا المعنى.

الحديث السادس

١- متن الحديث: حديث هدبة بن خالد، ثنا حماد بن سلمة، عن ثابت، عن أنس مرفوعاً: ﴿فلما تجلى ربه للجبل﴾ قال: «أخرج خنصره فضرب على إبهامه، فساخ الجبل». فقال حميد لثابت: تحدث بمثل هذا؟! قال: فضرب بيده في صدره وقال: يقوله أنس، ويقوله رسول الله صلى الله عليه وسلم، وأكتمه أنا؟!. رواه ابن الجوزي من طريق ابن عدي

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه : « لا يثبت ، وكان ابن أبي العوجاء سيء حماد بن سلمة يدس في كتبه » .

جـ - التعقب عليه :

① أن حماد من رجال مسلم .

② أنه ذكر في الحديث قصة حميد خالد ، فدل على أنه حفظه . } وصنيع ابن الجوزي تحامل ، ولا يحل ذكر الحديث في الموضوعات - ذكره الذهبي - .

③ أن الحديث صحيح ، رواه غلام عن حماد ، وأخرجه الأئمة من طرق عنه وصححوه - ذكره السيوطي - .

④ أن هذا الحديث أخرجه ابن عدي من طريق حماد بن سلمة ، ثم ذكر بعده قصة فيها أن ابن أبي العوجاء كان يدس في كتب حماد ، ثم أبطل القصة لكن من رواية ابن الثلجي ، وابن الثلجي ليس بعمدة في حماد بن سلمة . ثم أخرجه ابن الجوزي من طريق ابن عدي ، ونقل قصة ابن أبي العوجاء ، ولم ينقل إبطالها ، واعتمد إلى القصة في رد الحديث ، وهو حديث صحيح . - ذكره شيخنا حفظه الله -

الحديث السابع

أ - متن الحديث : عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر فجعلها في بطنه لم تقبل له صلاة سبعًا ، فإن مات فيهن مات كافرا ، فإذا أذهبت عقله عن شيء من الفرائض لم تقبل منه صلاة أربعين يومًا ، فإن مات فيها مات كافرا » . أخرجه ابن الجوزي من طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو .

ب - كلام ابن الجوزي عليه وحكمه : « هذا حديث لا يصح ، قال يحيى وعلي : يزيد بن أبي زياد لا يحتج بحديثه . وقال ابن المبارك : ارم به . وقال النسائي : متروك الحديث » .

- ثم روى له طريقًا آخر - بسنده إلى الدارقطني - من طريق عباد بن يعقوب عن عمرو بن ثابت عن الأعمش عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من شرب الخمر لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، فإنه مات فيها مات كافرًا ما دام في عروقه منها شيء » .

ثم قال : « تفرد به عباد عن عمرو بن ثابت ، فأما عباد : فقال يحيى : « يروي المناكير عن المشاهير فاستحق الترك . وأما عمرو : فقال يحيى : ليس بثقة ولا مأمون ... وقال ابن حبان : يروي الموضوعات عن الثبات » .

- قال : « وقد روي نحوه عن إبراهيم بن عبد الله الهيصمي عن حديث ابن عمر ، وكان الهيصمي يضع الحديث ويسويه » .

- « وفي حديث عطاء بن السائب عن حديث ابن عمر نحوه ، إلا أنه لم يذكر فيه الكفر ، إلا أنه عطاء قد اختلط في آخر عمره ، فقال يحيى : لا يحتج بحديثه » .

جـ - التعقب عليه :

١) الحديث الأول أخرجه النسائي .

٢) الحديث الثاني : أخرجه الطبراني بسند ليس فيه عباد ولا عمرو .

٣) حديث ابن عمر - من طريقين - :

- أخرجه أحمد في مسنده من طريق كلاهما على شرط الصحيح ، وأخرجه الحاكم - من طريقين - مفرقًا وصححه .
- أخرجه أحمد والترمذي من طريق عبد عطاء ، وحسنه الترمذي .
- له طريق ثالثة ليس فيها عطاء أيضًا ، أخرجه ابن منيع في مسنده .

٤) أن للحديث شواهد عدة عن عدد من الصحابة كأسماء بنت يزيد وعياض بن غنم وأبي ذر وابن عباس وغيرهم .

قال السيوطي : « الحديث صحيح قطعًا » .

د - الفائدة من كلام الشيخ عمر :

١) أما كون النسائي أخرجه : فإن النسائي أخرجه من طريق فضيل عن مجاهد عن ابن عمر قال : « من شرب الخمر فلم يَنْتَشِ لم تقبل له صلاة أربعين ليلة ، وإن مات في جوفه أو عروقه منها شيء ، وإن مات مات كافرًا . وإن انتشى لم تقبل له صلاة أربعين ليلة وإن مات فيها مات كافرًا » . ثم قال : « خالفه يزيد بن أبي زياد » . ثم ساق الحديث بسنده إلى يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم - بنحو لفظ ابن الجوزي - .

فالنسائي نبّه إلى مخالفة يزيد بن أبي زياد - وهو ضعيف الحديث ، إضافة إلى أنه سماه عن مجاهد فيه نظر - لفضيل (هو ابن عمرو الفقيمي - وهو ثقة - ، حيث قلب إسناد الرواية فجعلها من مسند عبد الله بن عمرو بن العاص ، والواقع أنها من مسند عبد الله بن عمر بن الخطاب ، وقلب الإسناد في اعتبار الحديث نوع من أنواع الوضع .

والعجب من السيوطي كيف تعقب ابن الجوزي بأن الحديث أخرجه النسائي ، دون أن ينبّه إلى أن النسائي نفسه قد أعلّه .

٢) يُلاحظ أن ابن الجوزي لم يورد للحديث إلا سبعة طرق تحمل في جنباتها عللاً قادحة ، ولم يذكر إلا رواية واحدة مستقيمة ، ويبعد أنه لم يطّلع عليها ، ولعل ذلك - والله أعلم - لأنه قصد الحكم على الأسانيد دون المتن ، وأن الحكم بالوضع إنما هو متعلق بتلك الأسانيد التي ورد الحديث بها ، ولم يقصد المتن نفسه . ولعله مما يؤيد هذا : قوله : « هذا حديث لا يصح » ، فنفى الصحة عن الحديث ولم ينفها عنه حيث النسبة إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، كما هو غالب صنيعه في قوله : « لا يصح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم » .

فابن الجوزي أدرج هذه الروايات في الموضوعات لعلل تتعلّق بأسانيدها، ولم يقصد بذلك متن الحديث.
وعليه؛ فإنه تعقّب السيوطي لم يذكر ما للحديث من متابعات وشواهد إنما كان بسبب عدم بيان ابن الجوزي لمُراده من إيراد بعض الروايات في الموضوعات، ولذا كان النزاع بين السيوطي وابن الجوزي هنا لم يتناول متنًا واحدًا؛ فابن الجوزي قصَدَ الأسانيد المذكورة بعينها، والسيوطي تعقّب بالنظر إلى متن الحديث، حتى إنه صحّح لكثرة متابعاته وشواهده.

يُراجع لمزيد من الموازنة بين أحكام ابن الجوزي وأحكام متقدمين

الحديث الثامن

أ- متن الحديث: عن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله اتخذني خليلًا، وما اتخذني وما نزل إبراهيم يوم القيامة في الجنة تجاهي، والعباس بيننا، مؤمن بين خليلين». رواه ابن الجوزي بسنده، وفيه عبد الوهاب بن الضحاك.

ب- كلام ابن الجوزي عليه وحكمه: «قال العقيلي: عبد الوهاب متروك الحديث، ولا يتابع على هذا الحديث إلا من هو دونه أو مثله، وليس له أصل عن ثقة. وقال أبو حاتم بن حبان: كان عبد الوهاب يسرق الحديث، لا يحل الاحتجاج به».
ثم ذكر ابن الجوزي أن الحديث قد سُرق من عبد الوهاب، سرقه أحمد بن معاوية الباهلي، قال ابن عدي: «هذا الحديث يُعرف بعبد الوهاب، وأحمد بن معاوية سرق منه، وكان يسرق الحديث ويُحدّث عن الثقات بالبواطيل».

جـ- التعقب عليه:
١) الحديث أخرجه ابن ماجه من طريق عبد الوهاب. } ذكرهما السيوطي.
٢) أن للحديث طريقًا آخر أخرجه الحاكم في تاريخه.

د- الخلاصة من كلام الشيخ عمر فلاتة:
١) أما كون الحديث قد أخرجه ابن ماجه:
أ- فابن ماجه لم يشترط إخراج الصحيح أو الثابت فقط، وحتى لو اشترط ذلك فإن قواعد المحدثين تقضي بالحكم على هذا الحديث بالوضع.
ب- أن الحديث مداره على عبد الوهاب بن الضحاك، وهو ممن أجمع الأئمة والنقاد على ضعفه وتجريحه، بل تتفاوت عباراتهم على أنه متهم كان يكذب ويضع الحديث، فإذا كان هذا حاله فكيف يُحكم على ما تفرد به بالكذب والوضع؟!.
جـ- أن متن الحديث شُعِرَ بوضعه، إذ إن سائر الأنبياء غير محمد وإبراهيم - مع تميّزهم بالنبوة - لم يبلغوا هذه المنزلة التي ادّعاها هذا الكذاب للعباس، وليس بعيدًا أن هذا الدجال أراد التقرب - بحديثه هذا - لبني العباس خلفاء الدولة آنذاك،

٢) حديث أنس ـ قول البخاري في الحارث : « منكر الحديث » لا يقتضي الوضع .
ـ أخرجه البيهقي من وجه آخر عن ثابت الكوفي عن الحارث .
ـ حديث أبي سعيد شاهد لحديث أنس .

٣) أما للحديث شاهداً أخرجه تمام في فوائده والطبراني وابن عساكر في تاريخه من طريق بقية بن الوليد عن الهقل بن زياد عن عُبيد ابن زياد الأنصاري عن جُنادة بن أبي أمية عن عبادة بن الصامت به . وعبيد بن زياد الأنصاري : قيل : إنه ثقة .
وقال محمد بن عوف الطائي : « سألت عنه بدمشق فلم يعرفوه » .
وأخرجه البيهقي من طريق آخر عن هقل بن زياد . وأخرجه الضياء في المختارة وصحّحه .

٤) وله شاهداً آخر من حديث ابن عباس ، أخرجه الشيرازي في « الألقاب » من طريق طلحة بن عمرو عن عطاء عن ابن عباس مرفوعاً بنحوه .

ب ـ الملاحظة من كلام الشيخ من ثلاثة :

١) أما حديث أبي سعيد :

أ ـ ففي سنده ابن ماجه : أبو المبارك ، قال عنه أبو حاتم : « شيخ مجهول » . وقال الذهبي : « لا يُدرى من هو ، وخبره منكر » . ثم قال بعد ذكر الحديث : « فأبو المبارك لا تقوم به حجة لجهالته » .
وفيه : يزيد بن سنان أبو فروة الرهاوي ، أجمع الأئمة على ضعفه ، وهو وإن كان لم يبلغ درجة الترك إلا أنه لا يحتج بحديثه ، وإنما يصلح للمتابعة ، ولم يُتابع في روايته هذه . على أنه ليس هو الآفة في الرواية ، وإنما الآفة شيخه ، وضعفُ يزيد علّة تزيد من ضعف الحديث وردّه .

ب ـ ما نقله السيوطي عن ابن أبي حاتم في شأن يزيد فيه حذف ، وإنما قال أبو حاتم : « محله الصدق ، والغالب عليه الغفلة ، يُكتب حديثه ولا يحتج به » . وهو ظاهرٌ في تجريحه ، لا كما ذكر السيوطي .

جـ ـ الطريق الآخر عند الحاكم والبيهقي فيه : خالد بن يزيد كذّبه ابن معين ، وغالب الأئمة على ضعفه وتجريحه ، فلا يصلح هذا الطريق لأنه يكون متابعة لرواية ابن ماجه ؛ لاشتماله على راوٍ كذاب .

٢) وأما حديث أنس :

أ ـ فإنه قول البخاري في راوٍ : « منكر الحديث » من أشد درجات الجرح عنده ، وهو لا يُطلق إلا لمن فيه متّهم .

ب ـ وأما إخراج البيهقي للحديث من وجه آخر عن ثابت عن الحارث لا يُؤثّر في الحكم عليه ؛ لأن التهمة في شيخ ثابت ، وهي باقية .

٤) وأما الشاهد من حديث ابن عباس :

أ- ففي سنده عبد الله بن عبدوية الصفّار ، وهو مجهول ، لم يَرْوِ عنه إلا ابن يحيى .

ب- وفيه اختلاف في متن الحديث من حيث اللفظ والمعنى .

فالحديث لا يصلح أن يكون شاهدًا لحديث أبي هريرة .

٥) وأما الشاهد من حديث عمران المقصير :

أ- فهو منقطع ، ولم يسمع عمران إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، حيث قال : « بلغني أن في جهنم وادياً ... » .

ب- في سنده { عثمان بن سلمة : لم أقف له على ترجمة .
يحيى بن أبي طالب : كذّب موسى بن هارون في حديث الناس ، وخطّأ أبو داود على حديثه (ضرب عليه) ، ووثّقه الدارقطني .

ووجود هذه العلل في الحديث تصيّره لا يصلح أن يكون شاهدًا .

ثم ذكر الشيخ عمر أن الطبراني روى الحديث في الأوسط من حديث أبي هريرة ، إلا أن فيه محمد بن الفضل بن عطية ؛ وقد صرّحوا بكذبه .

تمّ بحمد الله وتوفيقه

ما يتعلّق بالأحاديث العشرة

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا

يوم الاثنين ٢٤/١/١٤٢٠هـ

تلخيص : أحمد سردار .

(١١)

جـ - التعقيب عليه :

١) الحديث أخرجه الترمذي وابن ماجه والبخاري في التاريخ والبيهقي في الشعب من طريق عمّار .

٢) عمّار بن سيف وثّقه جماعة من الأئمة ، فحديثه لا يُعدّ موضوعًا ، وأقلّ ما يقال فيه : إنه ضعيف محتمل .

٣) إن عمّار بن سيف وأبا معاذ توبعا ، فقد رواه رَوّاد بن الجرّاح عن بُكير بن معروف عن ابن سيرين عن أبي هريرة .
وبُكير : أخرج له مسلم ، ووثّقه جماعة من الأئمة وابن ضعّفه ابن المبارك - ذكره ابن عراق - .

٤) للحديث شاهد عن ابن عباس عند الطبراني .

٥) وله شاهد عن عمران القصير عند البيهقي في الشعب .

د- الملاحظة على كلام الشيخ عمر فلاتة :

١) أن مدار الروايات عند الترمذي وابن ماجه على أبي معاذ والراوي عنه وهو عمار بن سيف .

ب - أما أبو معاذ - ويقال : أبو معاذ - : فهو شيخ مجهول لم يرو عنه إلا عمار بن سيف ، فجهالته جهالة عين ، إضافة إلى ما نقله ابن الجوزي عن ابن حبان من أنه متروك .

ب - وأما عمار بن سيف : فيأتي الكلام عنه .

٢) أن عمار بن سيف تعارضت فيه أقوال أئمة الجرح والتعديل ، إلا أن الراجح حسب قواعدهم جرحه ؛ لأن جرحه مفسّر . وهو وإن لم يُصرّح أحد بكذبه ، إلا أن نكارة حديثه من جهة غفلته وعدم ضبطه وروايته ما لم يسمع ، وقد قال فيه البخاري وأبو حاتم : « منكر الحديث » ، والعبارة عندهما من أشد درجات الجرح .
فنكارة حديث عمار بن سيف بالإضافة إلى جهالة أبي معاذ ، وتفرّدهما برواية هذا الحديث ؛ تُسوّغ إدراج حديثهما في الموضوعات . فإذا أُضيف إلى ذلك كون أبي معاذ لا يُعرف لسماع من ابن سيرين زادت نكارة الحديث .

٣) وأما كون عمار وأبي معاذ قد توبعا :

أ - فلم يُشر ابن عراق إلى من خرّجه ، ولم يُسعفْ إسنادها حتى يُعرف صحته من عدمه .

ب - أن بُكيرًا : الظاهر فيه توثيق عدالته ؛ لأن جرحه غير مفسّر ، ولكثرة المعدّلين له . إلا أن ضعف السند هنا ليس ناشئًا من قبله ، وإنما من قبل الراوي عنه وهو رَوّاد بن الجرّاح ، ولذا فإن إخراج مسلم عن بكير لا يُقوّي أمر هذه الرواية .

جـ - أن رواد بن الجرّاح : غالب الأئمة على تضعيف أمره ، وأنه روى أحاديث منكرة ، وقد اختلط وتغيّر وروى أحاديث منكرة أخطأ وخالف فيها . ولذا فحديثه لا يصلح للمتابعة ، ولا سيما مع وجود النكارة والجهالة .

الوضع في الحديث

رسالة مقدمة للحصول على درجة العالمية «الدكتوراه»
من قسم الحديث - كلية أصول الدين - جامعة الأزهر

تأليف

الدكتور عمر بن حسن عثمان فلاتة

الاستاذ المساعد ورئيس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية
بكلية التربية - المدينة المنورة - جامعة الملك عبد العزيز
- سابقا -
عميد معهد إعداد الأئمة والدعاة
الجزر الثالث / بجامعة طيبة

مكتبة الغزالي
دمشق - ص.ب ٤٤٨

مؤسسة مناهل العرفان
بيروت - ص.ب ١٤/٥٩٣١

الكتب التي جمعت الموضوعات

نبذة عن تاريخ التأليف فيها وطرائقه

ثالثاً: الكتب المؤلفة في الاحاديث الموضوعة، وقد اشتهرت باسم الموضوعات:

وكما أولى أئمة النقد وعلمائه التصنيف في الكذابين والضعفاء، فقد أولوا العناية أيضاً في تأليف الكتب في الاحاديث الموضوعة، لكن الذي ينبغي أن يلفت النظر اليه، أن التصنيف في هذا النوع من الأحاديث أول ما بُدِيء به كان متداخلاً ضمن كتب العلل، والتصنيف في العلل تصنيف قديم عرف عن الجهابذة النقاد، كالامام أحمد وابن معين وابن المديني، ويحيى بن سعيد القطان، فقد كانت كتب العلل تشتمل على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة، كما اشتملت الكتب المؤلفة في الضعفاء، لا سيما كتب المتقدمين على ذكر كثير من الاحاديث الموضوعة.

ثم أفردت هذه الأحاديث بالتأليف، وهذه المؤلفات سلك أئمة الحديث في تأليفها مسالك شتى، حيث لم يسيروا فيها على منهج واحد، وان استهدف الكل بيان الاحاديث الموضوعة، ويمكن حصر هذه الطرائق التي سلكوها في تصنيف الاحاديث الموضوعة الى أربعة أصناف هي:

١- ترتيب الاحاديث الموضوعة حسب ترتيب كتب الجوامع في الحديث.

٢- ترتيب الاحاديث حسب اوائل الحروف.

٣- ذكر الاحاديث تحت كليات مجملة.

٤- تصنيف الاحاديث الموضوعة في معنى معين من الموضوعات.

وسأحاول عرض هذه المؤلفات حسب ما وقفت عليها مراعياً في الكلام عليها الترتيب الزمني في تأليفها، سائراً فيها على النهج الذي اتبعته عند الكلام على المؤلفات في الضعفاء والوضاعين.

وقبل البدء في المقصود، أودّ الاشارة الى مسألة يجدر ذكرها، هي أني سأعرض للكلام على كتابين من الكتب المؤلفة في الموضوعات لم أتمكن من ادخالها تحت التقسيم السابق لامرين:

أولهما: اني لم اقف على منهج هذين الكتابين حيث لم يعرض أحد ممن كتب عنهما الى المنهج الذي سار عليه مؤلف كل كتاب من الكتابين.

ثانيهما: ان هذين الكتابين من أقدم ما أفرد في التصنيف في الاحاديث الموضوعة، فدفعني ذلك الى افرادهما بالذكر، والكتابان هما:

أ- موضوعات النقاش: ولم يوقف عليه إلى الآن.

ب- الأباطيل: وجد وطبع

[لم يُعثر عليه إلى الآن]

١ـ موضوعات النقاش: . . . ـ ٤١٤ هـ ـ ولا يُدرى على أيّ طريقة ألّفه ـ

ومؤلفه هو الإمام الحافظ أبو سعيد محمد بن علي بن عمرو بن مهدي الأصبهاني الحنبلي سمع جده لأمه أحمد بن الحسن بن أيوب التميمي، وعبد الله بن عيسى الخشاب، وأحمد بن معبد السمسار وغيرهم حافظ محدث، جمع وصنف وأملى، وروى الكثير مع الصدق والديانة والجلالة، وتوفي سنة أربع عشرة وأربعمائة[١].

كتابه:

وعرف مؤلفه باسم الموضوعات، ولم يشر إليه أحد ممّن ترجم له، لكني وقفت على نقول للحافظين الذهبي وابن حجر في بعض التراجم من الميزان والتهذيب واللسان تشعر بان له مؤلفاً مفرداً في الاحاديث الموضوعة.

من ذلك ما جاء في ترجمة أحمد بن عثمان النهراواني أبي الحسن قال: حدثني عبد الله بن عبد القدوس أبو صالح الكرخي، حدثنا عاصم بن علي، حدثنا شعبة عن أنس مرفوعاً، لكل شيء زكاة، وزكاة الدار بيت الضيافة، قال النقاش في الموضوعات له: وضعه أحمد أو شيخه[٢].

وقال في ترجمة السري بن عاصم بن سهل أبي عاصم الهمداني مؤدب المعتز بالله . . . ومن مصائبه، حدثنا علي بن عاصم عن حميد عن أنس مرفوعاً: لله ملك من ياقوتة على زمردة كل يوم يسعر، وقال النقاش في موضوعاته في الحديث الأخير[٣]: وضعه السَري[٤].

وقال ابن حجر في ترجمة عمرو بن جميع، وقال النقاش في الموضوعات عقب حديث عمرو عن يحيى بن سعيد عن عروة عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً: «من علم ولده القرآن، قلّده الله بقلادة يغبطه بها الأولون والآخرون يوم القيامة».

---

(١) تذكرة الحفاظ: ١٠٥٩/١٠٦٠، ذكر أخبار أصبهان ٢: ٣٠٨. الاعلام ٧: ١٦٠/١٦٧.

(٢) ميزان ١: ١١٨/١١٩.

(٣) أي هذا الحديث الذي ذكرت.

(٤) ميزان ٢: ١١٧، لسان ٣: ١٢.

وأنبانا على بن عبيد الله أنبانا ابن بندار حدثنا المخلص حدثنا البغوى حدثنا مصعب عن مالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبيد الله عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ، وذكر الحديث. حديث صلاة الأيام للطبراني.

وقال: هذا موضوع بلا شك، وقد كنت اتهم الحسين بن ابراهيم، و الآن فقد زال الشك لأن الإسناد كلهم ثقات، وإنما هو الذى وضع هذا وعمل هذه الصلوات كلها، وقد ذكر صلاة ليلة الثلاثاء ويوم الثلاثاء وصلاة ليلة الأربعاء ويوم الأربعاء وصلاة ليلة الخميس وصلاة يوم الخميس وصلاة يوم الجمعة وكل ذلك من هذا الجنس الذى تقدم فأضربت عن ذكره إذ لا فائدة فى تضييع الزمان بما لا يخفى وضعه، ولقد كان لهذا الرجل حظ من علم الحديث، فسبحان من يطمس على القلوب»[1].

وبناء على هذا الكلام ترجم له الذهبي فى الميزان والمغنى، فقال فى المغنى: الحسين بن ابراهيم عن ابن طاهر المقدسى كذاب، وضع صلاة الأيام[2] وقال فى الميزان بعد ترجمة الحسين بن ابراهيم البابى: الحسين بن ابراهيم روى عن الحافظ محمد ابن طاهر، دجال، وضع حديث صلاة الأيام بسند كالشمس إلى مالك عن الزهرى عن سالم عن أبيه مرفوعاً، وفيه: من صلى يوم الاثنين أربع ركعات اعطاه الله قصرا فيه ألف ألف حوراء.

قال الحافظ ابن حجر فى اللسان: كذا فرق بينهما الذهبي لأن طبقة هذا متأخرة عن الذى قبله، ووجدت ابن الجوزى فى الموضوعات قال ما نصه، ثم ساق إسناده ومتنه وكلامه على الحديث، ثم قال: وأشار بهذا الوصف إلى أن

(١) الموضوعات ٢/١١٣ — ١١٨

(٢) المغنى ١/١٦٩

الحافظ كما ذكره فى المعين فى طبقات المحدثين ، فإذن هو متناقض نفسه بنفسه بإصدار أحكام مغايرة فى شخص واحد .

ثم ابن الجوزى قد وصفه بالحافظ ، واعترف بسعة علمه وبنى كتابه الموضوعات على كتاب الأباطيل ، كما استفاد منه فى العال .

هذا هو منشأ النقد وهو كما ترى ينبنى على وهم وغفلة ، والرأى النجيح فى المسألة هو رأى الحافظ ابن حجر : أن الحافظ الجوزقانى روى هذا الحديث لغفلته لأنه كان قليل الخبرة بأحوال المتأخرين ، ثم رواية ابن الجوزى الحديث بإسناد آخر لم تترك للجورقانى مدخلا فى الإسناد .

فالحافظ الجورقانى برئ فى وضع الحديث والاتهام به ، وهو رجل موثوق فى علمه وروايته ؛ وموصوف بالإمامة والحفظ والنقد ، وكيف يرتضى هو لنفسه أن يرتكب هذه الكبيرة التى حذر الأمة بها ، وألف كتابه هذا فى خدمة السنة المطهرة والدفاع عنها وهو من أوائل المصنفين الذين أفردوا بالتأليف فى فن الموضوعات حيث لم نعرف قبله إلا موضوعات أبى سعيد النقاش وتذكرة الموضوعات لشيخه ابن طاهر المقدسى . وكتابه الأباطيل هو فريد فى بابه لكونه أول كتاب مسند فى الموضوعات ، صنف المؤلف هذا الكتاب لحماية السنة المحمدية ولنفى الكذب عن رسول الله ﷺ ، وهو القائل فى مقدمة كتابه : فقد سألنى بعض إخوانى أن أجمع له كتابا فى الأحاديث المعلولة والأباطيل والأكاذيب والمناكير وما جاء بخلافها من الصحاح والمشاهير ، فأجبته إلى ذلك ، ثم ذكر أن النبى ﷺ أعلم الأمة أن يكون بعده فى أمته من يكذب عليه ويخبر عنه بالأباطيل

والأكاذيب، فبالغ النبي ﷺ في الوعيد لمن كذب عليه في حياته وبعد مماته، ثم خرج حديث أنس: «من كذب على متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»، وحديث علي: «لاتكذبوا علي فإن من يكذب علي يلج النار»، وحديث عبد الله ابن عمرو: «بلغوا عني ولو آية» ثم قال: فارتكب هذه الكبيرة جماعة، وذكر بعضهم، ثم قال: فهؤلاء كلهم كذابون وضاعون لا يجوز قبول خبرهم، ولا الاحتجاج بحديثهم، ويجب على الحفاظ بيان أمورهم وإظهار أحوالهم وأديانهم ليترك حديثهم، ولا يكون ذلك غيبة، واستدل عليه بحديث عائشة رضي الله عنها: «بئس أخو العشيرة» ثم ذكر أقوال أهل العلم في بيان أحوال الرجال فقال: فظهر بهذا الإجماع ان الطريق إلى معرفة الحديث: الجرح والتعديل، ويستحب أن يصنف الكتاب معللا فإن العلل أجل أنواع علم الحديث، ثم ذكر عدة نصوص في تأييد قوله، ثم قال في بداية كتاب الإيمان: أناخصم يوم القيامة لرجل يكتب عني هذا الكتاب أو يسمع بعضه، ثم يروى عني حديثا مما ذكرت في هذا الكتاب مفردا من غير علله أو خارجاً من كتابي هذا مطلقا من غير كلامي عليه و إلا في هذا الكتاب على سبيل الطعن والقدح في واضعه وناقله على حسب ما بينته بعلله ليدفع بذلك الكذب عن رسول الله ﷺ[1].

هذا كلامه في مقدمة الكتاب، وفي أثناء الكلام على الأحاديث ذكر شناعة الوضاعين والكذابين، فكيف يظن بمن هذا حاله أنه يتجرأ على الكذب على النبي ﷺ، حاشا وكلا!!

(١) انظر الأباطيل ١/١ — ١٦

وفيما يلي نذكر كلام أهل العلم فى ثنائهم عليه:-

ثناء العلماء عليـــه: قال الذهبي فى تذكرة الحفاظ: الإمام الحافظ[١]. وقال فى السير: الإمام الحافظ الناقد[٢].

وذكره فى المعين فى طبقات المحـــدثين فى طبقة من الثلاثين إلى ما بعد الخمسين وخمسمائة، والكتاب فى ذكر أعلام حملة الآثار النبوية حيث قال الذهبي نفسه: ليس هذا الكتـاب بالمستوعب للكبار بل لمن سار ذكره فى الأقطار والأعصار[٣].

قال ابن العماد: كان حافظا عالما بما يحويه، ومن مصنفاته كتاب الموضوعات أجاد فيه، قاله ابن ناصر الدين[٤].

وصفه ابن الجوزى بالحافظ، وقال: كان له حظ من علم الحديث[٥] ووصفه السيوطى بالحافظ[٦]، وبالإمام[٧].

الجورقانى الناقـــد: عد الحافظ الجورقانى من جملة النقاد، فقد وصفه الذهبي فى السير بالناقد، وذكره فى المعين فى طبقات المحـدثين، وعده الشيخ أبو الحسنات

---

(١) تذكرة الحفاظ ١٣٠٨

(٢) سير أعلام النبلاء ١٢/١٨٤

(٣) المعين فى طبقات المحدثين ق ٣٤/ب

(٤) شذرات الذهب ٤/١٣٦

(٥) الموضوعات ٢/١١٨

(٦) اللالى المصنوعة ١/٢

(٧) تحذير الخواص ص ١٢٨ — ١٢٩

عبد الحئ اللكنوى فى كتابه الرفع والتكميل من النقاد المتشددين من المتأخرين[1]، وتبعه التهانوى فى علوم الحديث[2].

قلت: وتشدده ظاهر من كلامه على الرواة فى تجريحهم لأدنى سبب ولكن الشيء الذى يسترعى الانتباه هو تساهله أيضا فى هذا الباب فكم من حديث صححه أو حسنه وفيه أضعف ممن ضعف الحديث بسببه فهو يشبه ابن حبان فى تساهله وتشدده، التساهل فى التصحيح والتشديد فى التجريح و التضعيف، ويبدو أن تقسيمات أهل العلم النقاد بين ثلاث مختلفة من متوسط ومتشدد ومتساهل نظرا للغالب وإلا فكم من ناقد موصوف بالتشدد توجد لتساهله أمثلة كثيرة وهكذا بالعكس، اللهم إلا النقاد الكبار الذين عليهم جل اعتماد المتأخرين فى هذا العلم الشريف.

٥ — تلخيص من تلخيص الأباطيل الذهبي[١]: فى (٤) أوراق من الظاهرية عزاها الشيخ المحدث الألبانى للجوزجانى أبى اسحاق ابراهيم بن يعقوب السعدى المتوفى سنة ٢٥٩ هـ[٢] والصواب أنه ملخص من تلخيص أباطيل الجورقانى الحسين بن ابراهيم، وتبعه على وهمه من جاء بعده[٣].

محتويات الكتاب ومنهج المؤلف فى تأليفه:

إن الحافظ الجورقانى قد أبدع فى تصنيف هذا الكتاب فأجاد وأفاد وحقا كان مبتكرا فى تأليفه، يلمسه القارئ حينما يقرأ كتابه، قدم المؤلف للكتاب مقدمة جيدة بين فيها منهجه وشرحه وهو أنه يجمع فى هذا الكتاب الأحاديث الضعيفة والموضوعة من الأباطيل والمناكير ويبين علله ثم يسرد فى مقابلها الصحاح والمشاهير لبطلانها، ثم سرد عدة أحاديث وآثار فى تصويب منهجه وتأليفه الكتاب معللا، ثم بدأ بكتاب الايمان إلى آخر فضائل القرآن، يذكر الأحاديث الضعيفة والموضوعة والمنكرة أولا ثم يردها ويبين عللها فى ضوء أقوال النقاد ثم يعنون «وفى خلاف ذلك» ويذكر تحت هذا العنوان ما يقابلها من أحاديث وآثار مؤكدا بها بطلان هذه الأحاديث.

وذكر المؤلف بعد المقدمة (١٧) كتابا، وتحت كل كتاب عدة أبواب، وهى تقل وتكثر فى الكتب المختلفة وتضمها (١٤٠) باب، ويحتوى الكتاب على

---

(١) وهو جاهز للطبع فى آخر تلخيص الذهبى

(٢) فهرس مخطوطات الحديث بالظاهرية (٢٤٩)

(٣) انظر مثلا: تاريخ التراث لفواد سزكين ٣٢٥ وموارد الخطيب للدكتور أكرم ضيا العمرى ٣٢٠

(٧٧١) نص حسب النصوص الموجودة فى الفهارس ، وقد خرج المؤلف أكثر من سبعمائة نص بأسانيده .

وهذه النصوص موزعة على النحو التالى :

(٢٤٥) نص : مما صرح به المؤلف أنه مخرج فى الصحيحين أو أحدهما ، وبعضها رواه المؤلف عن أحدهما بإسناده .

(١٠٠) نص من الصحاح والحسان أو مما سكت عليه .

(٢٧٠) نص من الموضوعات والمناكير والضعاف .

(١٥٦) نص من الآثار ، وفيها الصحيح والضعيف والمنكر والموضوع .

وقد انتُقِد المؤلف فى تصحيح بعض الأحاديث أو تضعيفها وعددها ثمان وثلاثون حديثا . وهى بالأرقام التالية :

١٢ ، ١٣ ، ٢٤ ، ٣٧ ، ٥٩ ، ٧٢ ، ٨٦ ، ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١١٦ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤٨ ، ١٥١ ، ١٨١ ، ١٩١ ، ٢٤٢ ، ٢٤٤ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٨٣ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٨ ، ٢٩٩ ، ٣٤٤ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢ ، ٥١٠ ، ٥٥١ ، ٦٤٣ ، ٦٤٤ ، ٦٥٧ ، ٦٩١

وهذا المنهج الذى اختاره المؤلف فى هذا الكتاب أعنى الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها قد أثيرت حوله اعتراضات وقد تعرّض له الحافظ ابن حجر فى أكثر من مرة فقال فى ترجمته فى اللسان بعد نقل قول الذهبى : قد بين بطلان أحاديث واهية بمعارضة أحاديث صحاح لها . قال الحافظ : وهذا موضوع كتابه لأنه سماه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير ، ويذكر الحديث الواهى ويبين علته ثم يقول : « باب فى خلاف ذلك » فيذكر

حديثا صحيحا ظاهره يعارض الذى قبله ، وعليه فى كثير منه مناقشات والله أعلم بالصواب[1] .

وقال أيضا فى الإصابة: وقد أكثر الجوزقانى فى كتابه المذكور من الحكم ببطلان أحاديث لمعارضة أحاديث صحيحة لها مع إمكان الجمع ، وهو عمل مردود.

وقسم فى النكت الأخبار إلى ثلاثة أقسام :

ـ ١ ـ ما يعرف صحته ، ٢ ـ وما يعلم فساده ، ٣ ـ وما يتردد بينهما ، وذكر أمثلة للثانى وقال : ومنها أن يكون مناقضا لنص الكتاب أو السنة المتواترة أو الإجماع القطعى .

ـ ومنها أن يكون فيما يلزم المكلفين علمه وقطع العذر فيه ، فينفرد به واحد ، وفى تقييده بالسنة المتواترة احتراز من غير المتواترة ، فقد أخطأ من حكم بالوضع بمجرد مخالفة السنة مطلقا ، وأكثر من ذلك الجوزقانى فى كتاب الأباطيل له . وهذا لا يتأتى إلا حيث لا يمكن الجمع بوجه من الوجوه أما مع امكان الجمع فلا[2] ....

وقال السخاوى : وللجورقانى أيضا كتاب الأباطيل ، أكثر فيه من الحكم بالوضع بمجرد مخالفته السنة .

قال شيخنا : وهو خطأ إلا إن تعذر الجمع[3].

ومع هذا النقد لايخفى أن هذا المنهج قد استخدمه العلماء لإثبات الحديث قديما وحديثا ، وقد تأثر به ابن الجوزى فى الموضوعات فقال أحيانا : « وفى خلاف ذلك » وساق الحديث الصحيح ، وقال أحيانا على ضد ما تقدم وذكر حديثا

---

(١) اللسان ٢/٢٦٩

(٢) النكت على ابن الصلاح ٢/٦٢٢

(٣) فتح المغيث ١/٢٥٢ ـ ٢٥٣

صحيحا[1]، وكما ذكر السخاوى بعد كلامه على منهج الجورقانى مثالا لإبطال الحديث بالحديث الصحيح المخالف له.

وقد سلم الحافظ ابن حجر هذا المنهج عند تعذر الجمع بين الحديثين ولكن يقال هذا فى الأحاديث التى تكون من قبيل الصحاح والحسان، وقد نجح الحافظ الجورقانى فى تطبيق هذا المنهج على أحاديث كثيرة، وقد أبعد النجعة فى بعض الأحاديث وهذا لعدم تمكنه من الاطلاع على علة الحديث لسبب أو آخر وقديما قيل: (من ألف استهدف، ولكل جواد كبوة.)

وقد قدم المؤلف فى معظم الأبواب الأحاديث التى صرح أنها مخرجة فى الصحيحين أو فى أحدهما، وهذا أيضا من وجوه الترجيح عند علماء مصطلح الحديث فى باب ترجيح الأحاديث، وقد اتفقوا فى الجملة على ترجيح أحاديث الصحيحين ثم أحاديث البخارى ثم أحاديث مسلم ثم ما يكون على شرطهما ثم على شرط البخارى ثم ما يكون على شرط مسلم وهلم جرا.

وخرج المؤلف معظم النصوص بإسناده، وكان يختصر الإسناد أحيانا فيقول: وبهذا الإسناد، كما كان يسوق الروايات بدون أى سند، فيقول مثلا: قد روى فلان، أو روى عن فلان، أو رواه جماعة عن فلان.

وقد استفاد من المادة التاريخية فى الكتاب فى كتاب الفضائل وذكر موجزا فى تاريخ خلفاء بنى أمية، كما ترجم لعدد من الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين ولبعض الأئمة كالشافعى رحمة الله عليه.

وذكر فى باب محمد بن كرام نبذة عنه وعن الكرامية وينقل فى أغلب

---

(١) انظر الموضوعات ١/١٣٥ والعلل ١/٤٢٩، ومختصره للذهبى ص ٦٣٣ والأباطيل ١/١٩، ٤٤

الأحيان أقوال أهل العلم من مؤلفاتهم فى الجرح والتعديل بدون أن يسوق إسناده إليهم.

ويتكلم أحيانا فى بعض الأماكن بكلام موجز ومفيد، وهذا يدل على فقهه وفهمه للنصوص.

ولأجل هذا يلمس القارئ فى كتابه شخصيته البارعة البارزة فى التبويب والتنسيق وبيان العلل وشرح القضايا إلى آخر ما أودع المؤلف فيه من إفادات جيدة.

والأمر الذى يسترعى الانتباه هو اعتماد المؤلف على الصحيحين اعتماداً كبيراً حيث صرح فى (٢٤٥) نص أنه مخرج فى الصحيحين، وهذا يدل على اعتنائه بالصحيحين، وتمكنه من الاستفادة منهما، وهذا يظهر جليا حينما يذكر المؤلف طرق الحديث من الصحيحين.

وقد لمست أثناء قراءتى للكتاب أنه تأثر تأثرا كبيرا من منهج البخارى فى تراجمه، وحاول أن يستفيد منها، كما حاول أن يترجم الأبواب على غرار البخارى فى أماكن كثيرة.

واعتاد المؤلف أن يقول فى الأحاديث بعد تخريجه بسنده: هذا حديث صحيح أخرجه البخارى ومسلم أو أحدهما، وكأنه يستدل على صحته بكونه مخرجا فى الصحيحين، وقد اتبع هذا المنهج البغوى فى شرح السنة حيث يقول فى أحاديث البخارى ومسلم: هذا حديث صحيح، كما اتبع هذا المنهج من المعاصرين المحدث الألبانى فى مؤلفاته وتخريجاته.

وهكذا يحكم على معظم النصوص بالصحة أو بالضعف والبطلان فى ضوء أقوال النقاد فى الراوى والمروى.

(٨٣)

ويلاحظ المطلع على مناهج المحدثين من بعد عصر ابن حبان من تلاميذه ومن بعدهم أن عدداً كبيراً منهم تأثروا بمنهج ابن حبان فى أكثر من جانب.

فهذا شيخ الجورقانى: الحافظ محمد بن طاهر يبدو أنه جرد الأحاديث المعلولة من المجروحين لابن حبان فى كتابه: تذكرة الموضوعات، وقد ذهب بعض أهل العلم أنه جردها من الكامل لابن عدى والله أعلم.

ويبدو من استخدام المؤلف صيغ التصحيح والتضعيف أنه كان يبالغ فى استخدامها، ثم إعلاله الحديث بمن لا تبلغ أحاديثهم إلى هذه الدرجة، وتحسينه أو تصحيحه أو تخريجه الأحاديث للضدية لم يكن مصيباً فيه، وهذا كان منه قصور واضح، وحمل أهل العلم على نقده نقدا بلغ أحيانا إلى نقد لاذع من قبل الذهبي والحافظ ابن حجر، وقد نبهت إلى هـذه الأمور فى أماكنها فى التعليق فى ضوء أقوال أهل العلم، كما رمزت (بالنجمة) فى أول كل حديث تعقب عليه فى فهرس الأحاديث.

وفيما يلي نذكر نماذج الصيغ التى استخدمها فى التصحيح والتضعيف.

(٨٤)

والأمر الذى جره إلى هذه المبالغات أو المجازفات فى إصدار الأحكام فى الراوى والمروى هو منهجه الذى اتبعه بشدة، ومذهبه الذى أبان عنه فى كتابه: وكل حديث يكون بخلاف السنة فهو متروك وقائله مهجور[1].

وقد صرح انه لايحتج بالمرسل والمنقطع[2]، وقد تأثر بهذا المنهج ابن الجوزى

(١) الأباطيل ١/١٣٩

(٢) المصـــدر السابق ١/٣١٠ و انظر أيضا كلام ابن مهدى فى مقدمـــة الأباطيل ١/١٢ — ١٣

فأكثر الحكم بالوضع والبطلان فى الأحاديث التى لم تكن ثابتا بالأسانيد الصحيحة ، وقد تكلم شيخ الإسلام حولَ منهج ابن الجوزى كلاما جيدا ننقل هنا لفهم منهج الحافظ الجورقانى ، قال شيخ الاسلام :

نزه الإمام أحمد مسنده عن أحاديث جماعة يروى عنهم أهل السنن كأبى داود والترمذى مثل مسند كثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزنى عن أبيه عن جده ، وإن كان أبو داود يروى فى سننه منها ، فشرط أحمد فى مسنده أجود من شرط أبى داود فى سننه .

ومن يغلط فى الحديث ولا يتعمد الكذب ، فإن هؤلاء توجد الرواية عنهم فى السنن ، ومسند الإمام ونحوه بخلاف من يتعمد الكذب فإن أحمد لم يرو فى مسنده عن أحد من هؤلاء ، ولهذا تنازعَ الحافظ أبو العلاء الهمدانى والشيخ أبو الفرج ابن الجوزى : هل فى المسند حديثٌ موضوع ، وأثبتَ ذلك أبو الفرج ، وبيّن أن فيه أحاديثَ قد عُلِم أنها باطلة ، ولا منافاةَ بين القولين ، فإن الموضوعَ فى اصطلاح أبى الفرج هو الذى قام دليلٌ على أنه باطل ، وإن كان المحدث به لم يتعمد الكذب بل غلط فيه ، ولهذا روى فى كتابه الموضوعات أحاديث كثيرة من هذا النوع ، وقد نازعه طائفة من العلماء فى كثير مما ذكره ، وقالوا : إنه ليس مما يقوم دليل على أنه باطل ، بل بيّنوا ثبوت بعض ذلك .

وأما الحافظ أبو العلاء وأمثاله فإنما يريدون بالموضوع المختلق المصنوع الذى تعمد صاحبه الكذب ، والكذب كان قليلا فى السلف[1] .

وقال شمس الدين الجزرى (ت ٨٣٣ هـ) فى المصعد الأحمد : قال شيخ الإسلام أبو العباس ابن تيمية رحمه الله تعالى : وقد تنازعَ الناس هل فى مسند

(١) التوسل والوسيلة ص ٨١ — ٨٢ أو فتاواه ١/٢٥٠

الإمام أحمد حديث موضوع؟ فقال طائفة من حفاظ الحديث كأبي العلاء الهمذاني ونحوه: ليس فيه موضوع، وقال بعض العلماء كأبي الفرج ابن الجوزي: فيه موضوع، وقال أبو العباس: ولا خلاف بين القولين عند التحقيق، فإن لفظ الموضوع قد يراد به المختلق المصنوع الذي يتعمد صاحبه الكذب، وهذا مما لا يعلم أن في المسند منه شيئا، بل شرط المسند أقوى من شرط أبي داود في سننه، وقد روى أبو داود في سننه عن رجال أعرض عنهم في المسند، قال: ولهذا كان الإمام أحمد في المسند لا يروي عمن يعرف أنه يكذب مثل محمد بن سعيد المصلوب ونحوه، ولكن يروي عمن يضعف لسوء حفظ، فإن هذا يكتب حديثه، ويعتضد به ويعتبر به، قال: ويراد بالموضوع ما يعلم انتفاء خبره، وإن كان صاحبه لم يتعمد الكذب، بل أخطأ فيه، وهذا الضرب في المسند منه، بل وفي سنن أبي داود والنسائي، وفي صحيح مسلم والبخاري أيضا ألفاظ في بعض الأحاديث من هذا الباب، لكن قد بين البخاري حالها في نفس الصحيح[1]».

وفي ضوء تحليل شيخ الإسلام لمنهج ابن الجوزي يتضح لنا منهج الجورقاني في تضعيف الأحاديث وخاصة حينما التزم برد الأحاديث المعلولة بإيراد الأحاديث الصحيحة المخالفة لها في الباب، كما عرفنا أن هناك اعتباراً كبيراً للاصطلاح الذي اصطلحه الجورقاني وابن الجوزي وغيرهما في إصدار الحكم على الحديث بالضعف والوضع والبطلان، بينما لا يقول به من لا يعد الموضوع إلا ما جاء عن من تعمد للكذب، والله أعلم بالصواب.

(١) المصعد الأحمد (في مقدمة مسند أحمد بتحقيق أحمد شاكر ١/٣٤ — ٣٥ وقد ذكر ابن الجوزي ما جرى بينه وبين أهل العلم منهم أبو العلاء في شأن رأيه في المسند في صيد الخاطر، وانظر أيضا طلائع المسند ص ٥٦ — ٥٧

كتاب الموضوعات

من الأحاديث المرفوعات

النشرة الصحيحة الكاملة على ثماني نسخ خطية

تأليف

الإمام أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن جعفر

ابن الجوزي

ولد في (١٠٥ هـ) - (ت: ٥٩٧ هـ)

حققه ونصوصه وعلق عليه

الدكتور نور الدين بن شكري بن علي بويا جيلار

الجزء الأول

أضواء السلف

٢٠٠٠

وقد نقل الذهبي عن ابن الأخضر أنه قيل له: (ألا تُجيبُ على بعض أوهام ابن الجوزي؟!) قال: (إنما يُتَتَبَّعُ مَن قلّ غلطه، فأما هذا فأوهامه كثيرة)، ولعلّ في هذا إجحافاً؛ في حين أن ابن الجوزي نال من عددٍ من أهل العلم إنصافاً، واعتنوا بكتابه (الموضوعات) في عصور مُتتالية بعده: إقرارا وتنبيها واستدراكاً وتَعَقُّباً؛ مِمّا يدل على مكانةٍ لّه عندهم، ولو كان بالمنزلة التي ذكرها ابن الأخضر لما التفتوا إليه، وله غير ذلك كثير من التصانيف النافعة ، فرحمهم الله جميعا.

٣ ــ اختلاف موقفيه في إيراد الواهيات والموضوعات؛ فهو في كُتُبه الوعظية مثل (المُدهش) يُكثر من إيراد الموضوعات والواهيات، ساكتاً عليها، وفي كتاب (الموضوعات) يقف منها موقف الناقد المُفنّد، وربما يُفَسَّرُ هذا بأن كتبه الوعظية كانت في أوائل عهده بالعلم؛ ثم تمهّرت معارفه النقدية أخيراً، كما نبّه عليه د. نور الدين بويجيلار مُحقق كتابه هذا، والله أعلم.

أولا: الكتب المصنفة حسب ترتيب جوامع كتب الحديث:

١- الموضوعات في الاحاديث المرفوعات، لابن الجوزي:

سبق التعريف به عند الكلام على كتابه أسماء الضعفاء والمتروكون[٦].

أما كتابه فيعدمن أشهركتب الموضوعات ان لم يكن أشهرها على الاطلاق، وهو بحسب ما وقفت عليه أول مصنف بهذا الترتيب، وكل من ألف على هذا النهج انما حذا حذوه، ونهج سبيله، وجعل كتابه أصلاً، وسائر الكتب المؤلفة بعده على منهجه هي إما اختصار وإما انتقاد وإما ذيل. وقد بدأه مؤلفه بمقدمة طويلة قال فيها بعد الديباجة: أما بعد، فإن بعضَ طلاب الحديث ألحّ عليّ أن أجمع له الأحاديث الموضوعة وأعرّفه من أي طريق تعلم أنها موضوعة. فرأيتُ أن إسعافَ الطالب للعلم بمطلوبه متعين خصوصاً عند قلةِ الطلاب، لا سيما لعلم النقل، فإنه قد أعرض عنه بالكلية حتى إن جماعة من الفقهاء يبنون على العلوم الموضوعة، وكثيراً من القصاص يروون[١] الموضوعات، وخلقاً من الزهاد يتعبدون بها، وها أنذا أقدم قبل الشروع في المطلوب فصولاً تكون لذلك أصولاً والله الموفق[٢].

فقد أشار رحمه الله تعالى إلى أنه انما الف كتابه جواباً لسؤالٍ واستجابةً لرغبة وقد ساق في مقدمته أحدَ عشرَ فصلاً تناول في كل فصل مسألة من المسائل المتعلقة بالوضع وأحكامه يمكن إجمالها فيما يلي:

الفصل الأول: تكلمَ فيه عن مكانة الأمة الإسلاميّة وأنها خيرُ الأمم وأوسطها، وأنها ستكون نصف أهل الجنة، كما أخبر بذلك المصطفى ﷺ[٣].

الفصل الثاني: عقد هذا الفصل للكلام على ما اختصت به الامة المحمدية من حفظ شريعتها وكتابها، حيث تكفّل الله تعالى بحفظه ولم يَكِلْهُ إلى الناس كما كان ذلك في الأمم السابقة.

الفصل الثالث: تناول فيه إدراك الأمة الإسلامية لمكانة سُنّة نبيها، وقدْرها حقّ قدْرها من لَدُن الرعيل الاول إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، حيث اهتمّوا بحفظها ونقلها وتنقيتها من كل شائبة. ومعرفة صحيحها من سقيمها، وآحادها من متواترها، كما اهتموا بجمع القرآن وحفظه وقراءته وتفسيره[٤].

الفصل الرابع: خصّ فيه تقسيمَ الحاكم الحديث إلى أقسام ستّة، وعرّف الحديث الصحيح المتفق على صحته الذي التزم بإخراجه صاحبا الصحيحين: البخاري ومسلم حسبما رآه الحاكم، وناقش فيه قول الحاكم وتعقّب عليه في شروطه

---

(١) هكذا في النسخة ولعل الصواب يرددون.

(٢) الموضوعات ١: ٢٩.

(٣) الموضوعات ١: ٢٩/٣٠.

(٤) الموضوعات ١: ٣١.

التي اشترطها لكل من البخاري ومسلم ثم ذكر بقية أقسام الحديث المقبول عنده[1].

الفصل الخامس: أفرده لتلخيص كلام الحاكم في تعريف الحديث الضعيف، ومنشأ الضعف وأنواع الأحاديث الضعيفة عنده.

الفصل السادس: أما هذا الفصلَ فأفردهُ لبيان أقسام الرواة الذين وقع الكذب والوضع في حديثهم وقد جعلهم خمسةَ أقسام هم:

أ- الزُّهّاد والمُغفَّلون والمُتقشِّفون الذين لا يُميِّزون بين الحديث الصحيح وبين الحديث الضعيف.

ب- الجَهَلة الذين لا يعرفون شروط التحمل والأداء فاقتحموا باب الرواية فأخطأوا.

جـ- الرواة الثقات الذين اختلطوا وتغيّروا.

د- الرواة الذين لُقِّنُوا وقَبلوا التلقين.

هـ- الكذّابون المتعمدون للكذب والوضع، وقد قسمهم إلى ثلاثة أقسام هم:

١- قوم أخطأوا، فلما نُبِّهوا إلى الخطأ أصرُّوا وكابرُوا عن العدول إلى الصواب خوفاً من أن يُوصَفوا بالخطأ.

٢- قومٌ ثقات رووا عن كذابين وضعفاء، فدلّسوهم وأسقطوا أسماءَهم، فشاركوهم في رواية الموضوعات، وهؤلاء يُلحقون بالكذابين كما نصّ عليهم قوله- ﷺ- من روى عني حديثاً يرى أنه كذب... الخ[2].

٣- جماعة من الرواة تعمدوا الكذب وجرحوا به (وهم أنواع) الزنادقة المتعصبون لمذهب أو لبدا أو لإمام أو فكرة، أو مدينة أو جنس أو لون. قوم وضعوا الأحاديث في الترغيب والترهيب خاصة قوم وضعوا الأسانيد والمتون حسبة.

جماعة من الرواة احترفوا صناعة القصص، والسؤال بالحديث فوضعوا تنفيقاً لسلعة أو تطلّعاً لما في أيدي الناس.

الفصل السابع: أما هذا الفصل فقد ذكر فيه أشهر الوضاعين والكذابين، ونقل في ذلك أقوال أئمّة الحديث والنقد.

الفصل الثامن: تناول فيه بيان ما بذله أئمةُ الحديث من الجُهد في مقاومة الكذابين، وما تحمّلوه في سبيل الذبّ عن سنة سيد المرسلين، ومدى توفيقهم في ذلك.(١).

الفصل التاسع: أفرده للكلام على بعض الكذابين الذين شعروا بعظيم إثمهم، فندموا على ذلك وتابوا وأقرّوا بكذبهم واعترفوا بظلمهم(٢).

الفصل العاشر: تكلّم فيه عن ضرورة كشف حال الكذابين وبيان أمرهم وإظهار جرمهم وأنّ ذلك ليس بغيبة. بل هو من الواجبات لتوقّف الواجب عليه(٣).

الفصل الحادي عشر: أفرده لبيان منهجه الذي سار عليه في كتابه من حيثُ ترتيبُه وذكرُه الأحاديثَ مُسندةً وتعقُّبُه كُلَّ حديث ببيان علته، ومن اتّهم به، وأنه قسّم الكتاب إلى أربعة أبواب.

الباب الأول: في ذم الكذابين، ذكر فيه بعض الأحاديث والآثار الواردة في الحث على الصدق والتحذير من الكذب وبيان الوعيد لمن يقترف الكذب(٤).

الباب الثاني: في بيان سبب ورود حديث من كذب عليّ متعمداً وبيان من رواه من الصحابة.

ساق ذلك بأسانيده إليهم، وقد بلغوا واحداً وستين صحابياً(٥). ثم أكمل

---

(١) الموضوعات ١: ٤٨.
(٢) الموضوعات ١: ٤٩.
(٣) الموضوعات ١: ٤٨.
(٤) الموضوعات ١: ٥٣.
(٥) الموضوعات ١: ٥٥.

الباب بذكر فصل أورد فيه بعض الروايات التي جاء فيها بعض القيود التي تخصص الإطلاق الوارد في الرواية، مبيناً بطلان تلك القيود(١).

الباب الثالث: أفرده للكلام على الأمر بانتقاد الرجال والتحذير من الرواية عن الكذابين، وبيان الطرق التي يتسرب منها الكذب في الحديث.

الباب الرابع: جعله لموضوع الكتاب، أورد فيه الأحاديث التي حكم عليها بالوضع والكذب مرتبة حسب أبواب الفقه، وقد عقد في هذا الباب خمسين كتاباً كل كتاب يشتمل على أبواب وفصول بدأت بكتاب التوحيد، وانتهت بكتاب الموضوع على الصحابة من الحديث.

هذا ما اشتملت عليه المقدمة، وهي كما ترى مقدمة طويلة جمعت كثيراً من الفوائد التي لا يُستغنى عنها في مثل هذا المبحث.

ملاحظات عامة حول الكتاب:

١- الكتاب كما أشار إليه مؤلفه، مُرتّب حسب كتب الجوامع، حيث يبدأ بمباحث العقيدة ثم الفقه عبادات ومعاملات... الخ، وكل كتاب منها يجمع عدة أبواب تحت كل باب فصول ومباحث ومسائل غالباً ما يُعنْوِنُ لِكُلّ مسألة أو مجموعة من المسائل المتشابهة بعنوان خاص يُورِدُ تحت العنوان مجموعةً من الأحاديث المناسبة له.

٢- التزم ابن الجوزي بإيراد أحاديثه مُسندة من لدن شيخه الذي أخذ عنه إلى الصحابي الذي روى عنه الحديث، ونادراً ما يُورد الأحاديث مُعلّقة أو بشكل بلاغات.

٣- لم يُصرّح ابن الجوزي بمصادره التي اعتمد عليها؛ لكنّ الناظر في كتابه يظهر له أنه اعتمد كثيراً على كتب الضعفاء مثل كتاب الكامل لابن عدي، ومعرفة المجروحين لابن حبان، والضعفاء للعقيلي وغيرها من كتب الضعفاء التي عُنِيَتْ

(١) الموضوعات ١: ٤٩.

بذكر مناكير الرواة المجروحين، كما اعتمد أيضاً على كتب التواريخ، وخاصة تواريخ المدن، كتاريخ بغداد للخطيب، وتاريخ الشام لابن عساكر، وغيرهما من الكتب الشبيهة بهما، مما يضم تراجم مشايخ البلدة ورواتها وأحاديثهم التي تروى عنهم.

وكذلك معاجم بعض الرواة من المشايخ. كمعاجم الطبراني الكبير والاوسط والصغير وغيرها من المعاجم والكتب التي يمكن معرفتها بالنظر إلى أسانيدها.

٤- التزم ابن الجوزي التعقيب على كل حديث يورده بالتنبيه إلى الراوي المتهم بذلك الحديث غالباً، حتى وإن كان الحديث ظاهراً فيه الوضع، ومتنه يدل على ذلك، وقد أشار إلى التزامه بذلك عند الكلام على حديث: «نمّا ربنا..؟» قائلاً: (واعلم أنّا خرّجنا رواة هذا الحديث على عادة المحدثين ليتبيّن أنهم وضعوا هذا، وإلا فمثل هذا الحديث لا يحتاج إلى اعتبار رواته، لأنّ المستحيل لو صدر عن الثقات رُدّ، ونُسب إليهم الخطأ، ألا ترى أنه لو اجتمع خلق من الثقات فأخبروا أن الجمل قد دخل سمّ الخياط لما نفعتنا ثقتهم، ولا أثّرت في خبرهم لأنهم أخبروا بمستحيل، فكل حديث رأيته يخالف المعقول أو يناقض الأصول فاعلم أنه موضوع، فلا تتكلف باعتباره، واعلم أنه قد يجيء في كتابنا هذا من الأحاديث ما لا يشك في وضعه غير أنه لا يتعين لنا الواضع من الرواة، وقد يتفق رجال الحديث كلهم ثقات، والحديث موضوع أو مقلوب أو مدلس، وهذا أشكل الأمور[1].

فمن قوله هذا يظهر أنه إنما أورد في كتابه الأحاديث الموضوعة حسب المعنى الأعمّ من الوضع بالتعمّد، بل يشمل كلّ حديث لم يرد على الهيئة التي قالها رسول الله ﷺ.

٥- يستدل ابن الجوزي على كذب الحديث ووضعه أحياناً بذكر آية تناقضه، أو تدلّ على بطلانه، وتارة يورد حديثاً صحيحاً يناقضه أو يضادّه، كما جاء ذلك عنه في حديث الأرواح في خمسة أجناس.... الحديث فقد نقضه بحديث من اتخذ شيئاً فيه الروح غرضاً... الحديث[2].

---

(١) الموضوعات ١: ١٠٦.

(٢) انظر الموضوعات ١: ١٥١.

٦- لا يكتفي ابن الجوزي في رد الحديث بتعيين المتهم به، بل غالباً ما يُعطي حكمًا في الراوي المتهم ثم يُتبعه بنقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في جرح الراوي مؤيداً بذلك حكمه، وتارة يقتصر على نقل أقوال أئمة الجرح والتعديل في الراوي.

٧- نادراً ما يتعرض ابن الجوزي لنقد متن الحديث، وجُلّ اعتماده على نقد الإسناد، وإذا عَرَضَ لشيء من نقد المتن فإنما يكونُ بشيءٍ من الإجمال.

٨- يذكر ابن الجوزي الحديث أحياناً ويقتصرُ في الحكم عليه بالوضع بأنّ في إسناده ضعفاء أو مجهولين، وتارةً يُورد فيهم من التجريح ما لا يكفي في الحكم على حديثهم بالوضع.

٩- تارة يصرح ابن الجوزي في الحكم على الحديث بالوضع ويعين المتهم به ولا يقتصر على ذلك، بل يشتدّ على المتهم به بعبارات يُقذعُ فيها القول، كما جاء في حديث نزول الله عشية يوم عرفة على جمل أورق .. الحديث، حيث قال: هذا حديث موضوع، لعن الله واضعه، ولا رحم صانعه، فإنه كان من أخسّ المُشبهة وأسوئهم اعتقاداً، وما أظنّه كان يُظهر هذا إلا لِلطَّغام* من المُشبّهة الذين لم يُجالسوا عالماً، وهو عمل أبي السعادات، لا أسعده الله فإنّه كان يُرمى بسوء المذهب، وصحبة المُتهّمين في الدين، وقلة المُبالاة بأمر الإسلام، فاختلقَ الكرخي، وسمّاه، ولا يُعرف أصلاً، وقد كرّم الله تعالى الطبراني ومن فوقه عن رواية مثل هذا الحديث(١).

١٠- كثيراً ما يُورد ابن الجوزي الحديث من عِدّة طُرق: تارة تكون كلُّها عن صحابي واحد، وأحياناً تكون عن جماعة من الصحابة؛ يُروى عن كل صحابي من عدة طرق، فيورد تلك الطرق ويبين علة كل طريق، وفي هذا العمل فوائدُ جَمّة، حيث يكشف عن الواضع الحقيقي وعن العلل التي اشتمل عليها الحديث من قلب أو سرقة أو تركيب أو غير ذلك مما هو مُوضّح في موضعه.

١١- تارة يُورد ابن الجوزي الحديث ويتّهم به شخصاً وينقل عن الأئمة تضعيفه، إلا أن أئمة الحديث يتعقّبونه بأنّ الشخص الذي اتّهمه ابن الجوزي ليس

(١) الموضوعات ١: ١٣٣.

* الطَّغام: أراذل الطير والسباع.

راوياً ضعيفاً، وانما الراوي الضعيف رجل آخر شارك المتهم في الاسم واسم الأب أو الكنية أو النسبة، ويَعدُّون ذلك من هَفَوات ابن الجوزي، وغالباً ما يكون ابن الجوزي مُقلِّداً فيه أحد الأئمة ممّن سبقه في تضعيف الحديث لذلك الوهم، وكل ما يؤاخذ عليه في ذلك عدم إمعانه النظر وتحققه فيما ينقل.

وقد لقي كتاب ابن الجوزي اهتماماً من قبل كثير من المحدثين تمثل بعضهم له بالنقد والاختصار والاستدراك والتذييل. بل انتقدوه وخطأوه فيها، وخاصة الأحاديث الواردة في أحد الكتب السِّتّة ومسند الإمام أحمد حيث ألف بعضهم في الردّ عليه، كالحافظ ابن حجر في كتاب القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد[1]، والحافظ السيوطي في كتابه (النكت البديعات) المشهور باسم (التعقبات) وقد سبق أن تناولتُ الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي في موضوعاته مما جاء في أحد الكتب الستة وأوردتُها حديثاً حديثاً وبيّنتُ فيها ما ترجّح لي في فصل خاص[2].

وقد حكم عليه بعض الائمة بأحكام مجملة منهم العلامة ابن الصلاح حيث قال: ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر الموضوعات في مجلدين فأودع فيهما كثيراً مما لا دليل على وضعه وإنما حقُّه أن يُذكر في مُطلق الأحاديث الضعيفة[3].

وقال البلقيني تعليقاً على قول ابن الصلاح: والاعتراض عليه متوجّه كما سبق، ومن جهة أنه ذكر أشياءَ فيها حسن بل صحيح أيضاً[4].

وقال الحافظ ابن كثير: وقد صنّف الشيخ أبو الفرج بن الجوزي كتاباً حافلاً في الموضوعات غير أنه أدخل فيه ما ليس منه، وخَرَجَ عنه ما كان يَلزمه ذِكرُه فسقَطَ عليه، ولم يهتدِ إليه[5].

وقال الحافظ ابن حجر: غالبُ ما في كتاب ابن الجوزي موضوع، والذي يُنتقد عليه بالنسبة إلى ما لا يُنتقد قليل جدّاً[6].

---

(١) والكتاب مطبوع في الهند سنة ١٣١٩ هـ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية حيدر اباد

(٢) انظر الفصل الثالث من الباب الثاني.

(٣) علوم الحديث: ٨٩/٩٠.

(٤) محاسن الاصطلاح: ٢١٥.

(٥) اختصار علوم الحديث: ٧٩.

(٦) الباعث الحثيث: ٧٩.

وقال الكتاني: وكتاب الموضوعات الكبرى لأبي الفرج بن الجوزي... إلاّ أنّه تساهل فيه كثيراً بحيث أورد فيه الضعيف بل والحسن والصحيح مِمّا هو في سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجه ومستدرك الحاكم وغيرها من الكتب المعتمدة، بل فيه حديث في صحيح مسلم بل وآخر في صحيح البخاري[1] فلذلك كثُر الانتقاد عليه، ومن العجب أنه أورد في كتابه العلل المتناهية كثيراً مما أورد في الموضوعات، كما أنه أورد في الموضوعات كثيراً من الأحاديث الواهية، مع أنّ موضوعهما مُختلف وذلك تناقُض، وقد عابهُ عليه الحُفّاظ، قال الحافظ ابن حجر: وَفاتَهُ من نَوْعَي الموضوع والواهي في الكتابين قَدْرُ ما كتب[2].

إلى غير ذلك من الأقوال المنقولة عن أئمّة الشأن حول كتاب ابن الجوزي، والذي يظهر لي والله أعلم أن ابن الجوزي استهدف أمراً عند تأليف كتابه يُغاير تصوُّر من انتقده، ذلك أنّ ابن الجوزي إنما رَاعَى اصطلاح علماء الحديث والنُّكاتِ التي يُلحَظُها علماءُ العلل وخاصّة فيما يتعلّق بالإسناد، زيادة على استهداف المتن، في حين أنّ غيرَهُ من الأئمّة إنما استهدف المتنَ الواردَ في كتابه دون مُراعاة للّعلل الواردة في الإسناد، ونظرتُهُ كانت مقصورةً على المتن، فمن ثَمَّ كانت الفجوةُ بينهما مُتّسعة، في حين أن المُنصفين منهم وافقوا ابن الجوزي في حكمه على كثير من الأحاديث بالوضع.

وما ذهبت إليه لا يَعني أنّ ابن الجوزي مُحقٌّ في كل أحكامه، بل إنّ منها ما ترجّح لي أنّ الحق بجانبه، ومنها ما جَنَفَهُ فيها، وذلك لأسباب تعرّضتُ لِذكْرها عند الكلام على الأحاديث الواردة في موضوعاته، مما يُغني عن الإعادة.

---

(١) قد سبق أن عرضت لهذين الحديثين وبينت ما ظهر لي منها في موضعه.

(٢) الرسالة: ١٥٠.

القول المسدد

في

الذب عن مسند الإمام أحمد

تأليف

ابن حجر العسقلاني

المتوفى ٨٥٢ هـ

ويليه

فهرست مرويات الحافظ ابن حجر

تحقيق

عبد الله محمد الدرويش

اليمامة

للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - بيروت

٠٠٠٠٣١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

لم تُعْنَ أمة من الأمم بتاريخها عناية الأمة الإسلامية برجالها، وخصوصاً ما له مساس بالسيرة والحديث النبوي، فاستخدموا علم نقد الرجال عندما استخدم الكَذَبَة الكذب، وتتبّعوا سيرة كل رجل ليصلوا في النهاية إلى توثيقه أو تضعيفه، حتى إنهم توقفوا عند أبسط الأمور التي نحسبها تافهة - في قبول حديث رجل أو ردّه.

وكان من خصوصية الله سبحانه وتعالى لهذه الأمة أن خصّها بالإسناد ليحفظ دينه وشريعته.. وقد وضع علماء الحديث موازينَ لمعرفة الصحيح من السقيم، والغثّ من السمين، والراجح من المرجوح، وقد تحرى علماء السنّة في هذا الأمر الحق وحده وتمسكوا فيه بالمحجّة البيضاء فكان عملهم من مفاخر الإسلام.

ونتيجة ابتلاء الأمة الإسلامية بفئة من الوضّاعين - جعل علماء الحديث يقفون عند كل حديث وقفة المتأمل المدقق، وكثيراً ما رفضوا أحاديثاً صحيحة تطرق إليهم الشك في أن يكون وضعها واضع، ومن أولئك العلاّمة عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي التيمي القرشي (٥١٠ - ٥٩٧ هـ) فألّف كتابه (الموضوعات) ولكن العلماء لم يسلّموا له في كل ما ذكره واعتبر ذلك تساهلاً منه أعدم الانتفاع بكتابه.

وممّن اعترض عليه: الحافظ ابن حجر العسقلاني، وقد وجّه عنايته نحو أحاديث المسند للإمام أحمد لأنه الأصل الأصيل الذي جعله الإمام أحمد

المرجع في صحة ورود حديث من الأحاديث..

وقد أبدع الحافظ ابن حجر في ردّه على ابن الجوزي مما يجعلنا نستطيع القول بصراحة إنه أستاذ أهل هذا الفن.. وستطالع ذلك خلال هذا الكتاب:

القول المسدد في الذب عن مسند الإمام أحمد:

يعتبر هذا الكتاب رسالة صغيرة من كتب العلاّمة ابن حجر، إذا ما قسناها بمؤلفاته في الحديث، والرجال، والأدب، والفقه... التي تنوف على المئتين، والتي من أعظمها كتابه (فتح الباري) في شرحه لصحيح البخاري.

وقد ذكر في بدايتها نص رسالة شيخه الحافظ العراقي التي تتضمن تسعة أحاديث حكم عليها العراقي بالوضع بالاعتماد على ابن الجوزي، ثم أعقبها بذكر كل حديث ومناقشته، ثم ذكر أربعة عشر حديثاً لم يذكرها العراقي وردت في (الموضوعات) لابن الجوزي.

وقد اعتمد هذه الرسالة كلّ من ألّف في الحديث عن موضوعات ابن الجوزي من اللاحقين كالسيوطي في «مختصر الموضوعات» و«التعقيبات على الموضوعات» و«النكت البديعات على الموضوعات» و«القول الحسن في الذب عن السنن»... وابن عراق في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأحاديث الشنيعة الموضوعة»... والشوكاني في «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»...

الاختلاف في اسم الكتاب:

جاء على ظهر المخطوطة: «قال السخاوي: ويسمى إلينا القصد المسدد، وكذا تنوير عين الأرمد».

وقال الدكتور شاكر محمود عبد المنعم في كتابه (ابن حجر) ١/ ٣٦٩:

ويسمى القصد الأحمد... وتنوير عين الأرمد، انظر الجواهر والدرر الورقة ٢/١٥٢، كشف الظنون ٢/ ٣٦٥...

القول المسدد في الذبّ عن مسند الإمام أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

[قال سيدنا ومولانا شيخنا قاضي القضاة، شيخ الإسلام، ملك العلماء الأعلام، حافظ وأستاذ أهل الدين، خاتمة أصحاب الحديث بلا منازعة، المنفرد بحمل لواء إملائه بغير مدافَعَة، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن أحمد بن حجر العسقلاني، المصري، الشافعي، أمتع الله بحياته][1]:

الحمدُ للَّهِ الحكيمِ فلا يتوجَّه عليه الانتقاضُ لأحكامه، ولا الانتقاد لأقواله، العليم فلا يخفىٰ عليه مثقالُ الذَّر من الوجود ولا أخفَّ من مثقاله، العظيمِ فلا يُدْرِكُ العالم العارف كُنْه جلاله، لا رادَّ لما قضىٰ وأحكم، ولا مُعَقِّبَ لما أمضىٰ وأبرم، أحمدُه علىٰ جزيل برِّه، وأستعينه وأستهديه وأشكره علىٰ إحسانه الذي منه إلهام شكره، وأشهد أنَّ لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، الملك العليُّ الأعلىٰ الكريم الأكرم، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله الدَّاعي إلىٰ السَّبيل الأقوىٰ الأقوم صلّىٰ الله عليه وعلىٰ آله وصحبه وسلّم.

أما بعد: فقد رأيتُ أن أذكر في هذهِ الأوراق ما حضرني من الكلام على الأحاديث التي زعمَ بعضُ أهل الحديث* أنها موضوعة، وهي في المسند الشهير للإمام الكبير أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، إمام أهل الحديث في القديم والحديث، والمطّلع علىٰ خفاياه المثيرُ لخباياه.

عَصَبِيَّةً مني لا تُخِلُّ بدينٍ ولا مروءةٍ، وحميَّة للسنّة لا تُعدُّ بحمد الله من

(١) زيادة من المخطوط.

* بعض أصحاب الحديث.

حميَّة الجاهلية، بل هي ذَبٌّ عن هذا المصنف العظيم الذي تلقّته الأمة بالقبول والتكريم، وجعله إمامهم حُجَّةً يُرجع إليه، ويُعوَّل عند الاختلاف عليه.

وقد قرأتُ في ذلك جزءاً خرَّجه[٢] شيخنا الإمام العلَّامة حافظ عصره: زين الدِّين عبد الرحيم بن الحسين العراقي، تغمده الله بالرحمة والرضوان، كتبته عنه، ثم قرأته عليه، وهو مشتمل على تسعة أحاديث، هي في التحقيق سبعة، وفاته شيءٌ آخرُ على شرطه كنت علقته (حاشية)[٣] على ذلك الجزء، فرأيت الآن جمعه هنا.

وقد رأيت قبل أن نخوض في حديث الأجوبة، ونوجه الردَّ، أو نتعقبه، أن أذكر سياق ما أورده الشيخ على الولاء على نصِّ ما كتبه في [الجزء][٤] المذكور، ثم أذكر وجه الذبّ عن الأحاديث المذكورة على طريقة أهل الحديث من غير تعسفٍ ولا تكلّف[٥].

أخبرني شيخنا العلّامة الحافظ أبو الفضل ابن الحسين بقراءتي عليه بمنزله ظاهر القاهرة، قلت له: قلت رضي الله عنك:

بســـم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، شهادةً تُبَوِّئُ قائلَها من الجنان غرفاً، وأشهد أن محمداً عبده المرتضى ورسوله المصطفى، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وزادهم تعظيماً وشرفاً.

وبعد: فقد سألني بعض أصحابنا من مقلدي مذهب الإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل رضي الله عنه في سنة خمسين وسبع مئة، أو بعدها بيسير، أن أفرد له ما وقع في مسند الإمام أحمد بن حنبل من الأحاديث

(٢) في المطبوع (جمعه).
(٣) ناقصة من المطبوع.
(٤) ناقصة من المخطوط.
(٥) في المخطوط (تكليف).

التي قيل فيها إنها موضوعة، فذكرت له أن الذي في المسند من هذا النوع أحاديثُ ذواتُ عددٍ ليست بالكثيرة، ولم يتفق لي جمعها. فلما قرأت المسند في سنة ستين وسبع مئة على الشيخ المُسْند علاء الدين أبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن صالح العُرْضِي[٦] الأصل الدمشقيِّ، قدم علينا من الإسكندرية لسماع المسند عليه.

وقع لنا في أثناء السماع كلامٌ: **هل في المسند أحاديث ضعيفة أو كله صحيح؟!** فقلت: إنّ فيه أحاديث ضعيفةٌ كثيرة، وإنَّ فيه أحاديث يسيرة موضوعة، فبلغني بعد ذلك أن بعض من ينتمي إلىٰ مذهب الإمام أحمد أنكر هذا إنكاراً شديداً، من أنّ فيه شيئاً موضوعاً، وعابَ قائلَ هذا، ونقل عن **الشيخ تقي الدين ابن تيمية**: أنّ الذي وقع فيه من هذا هو من زيادات القَطيعي لا من رواية الإمام أحمد، ولا من رواية ابنه عبد الله عنه، فحرضني قولُ هذا القائل علىٰ أن جمعتُ في هذه الأوراق ما وقع في المسند من رواية الإمام أحمد، ومن رواية ابنه عبد الله مما قال فيه بعض أئمة هذا الشأن إنه موضوع وبعض هذه الأحاديث مما لم يوافق عليه من ادّعىٰ وضعها على ذلك، فأبينه مع سلوك الإنصاف، فليس لنا بحمد الله غرضٌ إلا في إظهار الحق، وقد أوجب الله تعالىٰ علىٰ من علم علماً وإن قَلَّ أن يبيّنه ولا يكتمه، كما حدّثنا أبو الفتح محمد بن أحمد بن أبي الربيع الدِلاصِي بقراءتي عليه بمصر، أخبرنا محمد بن عبد الحق القرشي، أخبرنا عبد الرحمن بن عبد المجيد الصفراوي، وعبد الصمد بن داود الغضائري، قالا: أخبرنا أحمد بن محمد الحافظ، أخبرنا القاسم بن الفضل، أخبرنا محمد بن الفضل بن نَظِيف، أخبرنا أحمد بن الحسن الرازي، حدّثنا بكر بن سهل الدِّمياطيّ، حدّثنا موسىٰ بن محمد، حدّثنا زيد بن مُسَوَّر، عن الزُّهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ:

---

(٦) هو علي بن أحمد بن محمد بن صالح بن ندىٰ العُرْضِي - بضم العين وكسر الضاد - المسند التاجر ولد سنة ٦٧٧ هـ أو قبلها. حدث بالمسند بالقاهرة، قال ابن رافع: كان ثقة، صحيح السماع. مات في شهر رمضان سنة ٧٦٤ هـ [الدرر الكامنة ٣/٨٨ - ٨٩].

دراسة الأحاديث التي أوردها الحافظ العراقي

وهذا حين الشروع في الأجوبة

وأول شيءٍ يُتعَقَّبُ فيها علىٰ شيخنا: احتجاجه بحديث أبي هريرة الذي تقدم ذكره من رواية موسىٰ البلقاوي، واعترافه بأنه متهم، أي أنّ الحفّاظ اتهموه بالكذب، وإذا كان كذلك، فلا يصلح أن يحتج بحديثه، وقد أورد(٨٧) أبو نعيم [في الحلية](٨٨) هذا الحديث من وجه آخر عن أبي هريرة، وفيه مَن لا يعرف، وهو من رواية محمد بن عبدة القاضي وكان يدّعي سماع ما لم يسمع، وهو مشهور.

ولو احتج بما أورده(٨٩) أبو داود من حديث أبي هريرة أيضاً عن النبي ﷺ، قال:

«مَنْ سُئِلَ عِلماً فكتَمهُ أُلجمهُ اللَّهُ بلجامٍ من نار»(٩٠).

لكان أولىٰ؛ والحديث وإن لم يكن في نهاية الصحة لكنه صالح للحجة، وهو على كل حال أولىٰ من حديث البلقاوي.

---

(٨٧) في المطبوع (أخرج).

(٨٨) زيادة من المطبوع.

(٨٩) في المطبوع (أخرجه).

(٩٠) أخرجه أبو داود رقم (٣٦٥٨) في العلم، باب كراهية منع العلم. والترمذي رقم (٢٦٥١) في العلم، باب ما جاء في كتمان العلم، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وله شاهد عند الحاكم من حديث عبد الله بن عمرو، وصححه ووافقه الذهبي. وأما الحديث الذي ذكره الحافظ العراقي، فذكره الألباني عن أبي هريرة وقال: هو ضعيف جداً، رواه ابن الجوزي في العلل (٤٩٧٦).

ثم نشرع الآن في الجواب عن الأحاديث التسعة التي أوردها واقتصر عليها، ونجيب عنها أولاً من طريق الإجمال:

فإنّ[٩١] الأحاديث التي ذكرها ليس فيها شيء من أحاديث الأحكام في الحلال والحرام، فالتساهل[٩٢] في إيرادها مع ترك البيان بحالها سائغ، وقد ثبت عن الإمام أحمد وغيره من الأئمة أنهم قالوا:

إذا روينا في الحلال والحرام شدّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا.

وهكذا حال هذه الأحاديث، **فالأول** منها: يدخل في أدب التسمية، وفيه أخبار عن بعض الأمور الآتية، ولهذا أورده في دلائل النبوّة، **والثاني كالثالث**: في الفضائل، **والرابع**: في الحثّ على الكرم والبرّ والصِّلة ورعاية الجار، **والخامس كالسادس**: في فضل طول العمر في الإسلام، **والسابع**: يحتمل التأويل، وهو أمر نسبي، **والثامن كالتاسع**: في فضائل بعض البلدان، وفيها[٩٤] الحثّ على الرّباط والجهاد.

وأما من حيث التفصيل:

فالحديث الأول منها: حديث سعيد بن المسيب في شأنِ التَّسمية بالوليد[٩٥].

---

(٩١) في المطبوع (بأن).
(٩٢) في المطبوع (والتساهل).
(٩٣) في المطبوع (شائع).
(٩٤) في المطبوع (وفيها).
(٩٥) قال العلّامة أحمد شاكر في شرح المسند (١/٢٠٢ الحديث ١٠٩): «إسناده ضعيف لانقطاعه، سعيد بن المسيب لم يدرك عمر إلا صغيراً، فروايته عنه مرسلة إلا رواية صرّح فيها أنه يذكر فيها يوم نعىٰ عمر النعمان بن مقرن على المنبر، ثم إن ذكر عمر في الإسناد خطأ، لعلّه من ابن عيـاش.

قال الحافظ: «وغاية ما ظهر في طريق إسماعيل بن عياش من العلّة... على عدم ذكر عمر فيه» وهذا أيضاً ليس بشيء، لأني لم أجد في الروايات التي ذكرها الحافظ أن ابن المسيب روىٰ هذا الحديث عن أم سلمة، فإن كل الروايات عن ابن المسيب: «ولد لأخي أم سلمة..» ليس فيها «عن أم سلمة»، وهذا الحديث مما ادعىٰ فيه بعض الحفّاظ أنـه موضوع، منهم =

فنقول عليه[٩٦]: قول ابن حبّان: «إنه باطل[٩٧] دعوىٰ لا برهان عليها ولا أتىٰ بدليل يَشْهَدُ لها، وقوله: «إنّ رسول الله ﷺ لم يقله، ولا عمر، ولا سعيد، ولا الزهري» شهادة نفي صدرت عن غير استقراءٍ تام علىٰ ما سنبينه، فهي مردودة، وكلامه في [إسماعيل][٩٨] بن عيّاش غير مقبول كله، فإنّ رواية إسماعيل عن الشّاميين عند الجمهور قوية، وهذا منها، وإنما ضعّفوه في روايته عن غير أهل الشام، نصَّ علىٰ ذلك يحيىٰ بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المَديني، وعمرو بن علي الفلّاس، وعبد الرحمن بن إبراهيم دُحَيم، والبخاري، ويعقوب بن سفيان، ويعقوب بن شيبة، وأبو إسحاق الجَوْزجاني، والنّسائي، والدُّولابي، وأبو أحمد ابن عدي، وآخرون، وقد وثّقه بعضهم مطلقاً، والعجب أن ابن حبّان موافق للجماعة على أن حديثه عن الشّاميين مستقيم، وهذه عبارته فيه: «كان إسماعيل من الحفّاظ المتقنين في حديثهم، فلما كبر تغيّر حفظه، فما حفظه في صباهُ وحَداثته أتىٰ به على وجهه، وما حفظه على الكبر من حديث الغرباء خلط فيه، وأدخل الإسناد في الإسناد، وألزق المتن بالمتن» انتهىٰ؛ فهذا كما تراه قيَّد كلامه بحديث الغرباء، وليس حديثه المتقدم من حديثه عن الغرباء، إنما[٩٩] هو من روايته عن شاميٍّ وهو الأوزاعي، وأما إشارته إلىٰ أنه تغيّر حفظه واختلط فقد استوعبتُ كلام المتقدّمين فيه في كتابي (تهذيب التهذيب)[١٠٠] ولم أجد عن أحد منهم أنه نسبه إلىٰ الاختلاط، وإنما نسبوه إلىٰ سوء الحفظِ في حديثه عن غير الشاميين، كأنه كان إذا رحل إلى الحجاز أو العراق اتكل علىٰ حفظه فيخطىء في أحاديثهم.

قال يعقوب بن سفيان: «تكلم ناسٌ في إسماعيل بن عيّاش، وإسماعيل

= الحافظ العراقي... وفي كثير مما قاله الحافظ، تكلف ومحاولة، والظاهر عندي ما قلت: إنه ضعيف لانقطاعه، وانظر التعقيبات للسيوطي (٣٧).

(٩٦) في المطبوع (علته).

(٩٧) المجروحين (١/١٢٤ - ١٢٥).

(٩٨) زيادة في المطبوع.

(٩٩) في المطبوع (وإنما).

(١٠٠) انظر الكلام على إسماعيل بن عياش في تهذيب التهذيب (١/٣٢١ - ٣٢٦).

أحاديث لم يذكرها الحافظ العراقي

عثرت في كتاب (الموضوعات) لأبي الفرج ابن الجوزيّ على ما حكم عليه بالوضع أيضاً مما رواه الإمام أحمد أيضاً في مسنده وهو على شرط شيخنا، وكأنه سها عنه، فمن ذلك طرق لبعضِ الأحاديث التي قدمها[٢٠٢] بيّنتها فيها، وهي على شرط شيخنا في العدّ كما يلوح للناظر في كلامه..

الحديث الأول مما لم يذكره: حديث حذيفة في عذاب القبر، وغير ذلك.

قال الإمام أحمد: حدّثنا موسى بن داود، خبّرنا محمد بن جابر، خبّرنا[٢٠٣] عمرو بن مرة، عن أبي البختري، عن حذيفة، قال:

كنّا مع رسول الله ﷺ في جنازة، فلمّا انتهينا إلى القبر، قعد على شفته فجعلَ يُردِّد النظر فيه، ثم قال: «يُضغَطُ المؤمن فيه ضغطة تزول فيها حمائله، ويملأ على الكافر ناراً، ثم قال رسول الله ﷺ: ألا أخبركم[٢٠٤] بشرِّ عبادِ الله: الفظُّ المستكبر، ألا أُخبركم بخير عباد الله: الضعيف المستضعف، ذو الطِّمْرين، لو أقسم على الله لأبرّه»[٢٠٥].

---

(٢٠٢) في المطبوع: (قدمتها بينتها).

(٢٠٣) في المطبوع: حدّثنا.

(٢٠٤) في المطبوع: (أنبئكم).

(٢٠٥) في المطبوع: (لأبرّ قسمه)، والحديث في المسند (٤٠٧/٥)، وقال السيوطي في التعقيبات (٢٢): «أخرجه أحمد والبيهقي في عذاب القبر.. قلت: وهي مستوعبة، في كتابنا شرح الصدور، من حديث عائشة، وأبي أيوب، وأنس، وغيرهم رضي الله عنهم». =

(٥٩) تقرير الاستناد[١٠١] فى تيسير الاجتهاد.

(٦٠) الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل[١٠٢] عصر فرض.

السيوطى يذكر مؤلفاته

القسم الرابع: ما كان كراساً ونحوه سوى مسائل الفتاوى، وذلك مائة مؤلف.

(١) كَبْت الأقران فى كتب القرآن.*

(٢) مراصد المطالع فى تناسب المقاطع والمطالع[١٠٣].

(٣) الذيل الممهد[١٠٤] على «القول المسدد».*

(٤) تخريج أحاديث «شرح العقائد».

(٥) أنموذج اللبيب فى خصائص الحبيب.

(٦) بزوغ الهلال فى الخصال الموجبة للظلال.[١٠٥]

(٧) جياد المسلسلات.

(٨) تذكرة المؤتسى بمن حدث و[١٠٦]نسى.

(٩) جزء فيمن وافقت كنيته [كنية] زوجه[١٠٧] من الصحابة.

(١٠) جزء فى أسماء المدلسين.

(١١) اللمع فى أسماء من وضع[١٠٨].

(١٢) ريح النسرين فيمن عاش من الصحابة مائة وعشرين.

وجد هذا الجزء بخط السيوطى

وفيه ٤ جزءاً كما ذكر فى التدريب (الأول)

في «مكتبة الهلال» السيوطي: جعله ذيلاً على مؤلف الحافظ ابن حجر العسقلاني الذي ألفه دفاعاً عن مسند الإمام أحمد بن حنبل، وهو «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد» وإلى ذلك أشار كذلك صاحب «جلال الدين وأثره في الدراسات اللغوية».

ويبدو أن الكتاب مفقود، لأنه لا إشارة له وإلى أماكن وجوده. محمد يعقوب ٠٠٠٠٤١

في التدريب ذكر السيوطي في بحث (الموضوع) أنه يشتمل على (١٤) حديثاً.

هذا

ذيل القول المسدد

في

الذب عن المسند للامام أحمد

تأليف

العالم العلامة المحدث الفهامة

قاضي الملك محمد صبغة الله

المدراسي

رحمه الله

٤٢٠٠٠

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الإمام و الحبر الهمام بقية المحدثين والدى صبغة الله بن محمد غوث بن محمد ناصر الدين ـ أدخلهم الله فى أعلى عليين :

و لله الحمد أن الحافظ العراقى ذكر تسعة أحاديث و استدرك عليه الحافظ العسقلانى و زاد خمسة عشر [1] حديثا فصار المجموع أربعة و عشرين حديثا ، و قد ذكر الحافظ جلال الدين السيوطى فى كتابه « النكت البديعات على الموضوعات » أن فى موضوعات ابن الجوزى ثمانية و ثلاثين حديثا من مسند الإمام أحمد رضى الله عنه ؛ و ها أنا أذكر الأحاديث التى فاتت الحافظ العسقلانى رحمه الله تعالى و هى هذه :

الحديث الأول

قال الإمام أحمد رضى الله عنه : حدثنا أبو المثنى معاذ بن معاذ العنبرى ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت البنانى عن أنس بن مالك رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه و سلم فى قوله تعالى « فلما تجلى ربه للجبل ـ [2] » قال قال : هكذا ـ يعنى أنه أخرج طرف الخنصر ، قال أحمد : أرانا معاذ ،

(١) وقع فى الطبعة الأولى : خمس عشرة ـ كذا (٢) سورة ٧ آية ١٤٣ .

قال : فقال له حميد الطويل : ما تريد إلى هذا يا أبا محمد ؟ قال : فضرب صدره ضربة شديدة و قال : من أنت يا حميد ؟ و ما أنت يا حميد ؟ يحدثنى به أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه و سلم فتقول أنت : ما تريد إليه ! و رواه أيضا عن روح عن حماد . أورده ابن الجوزى فى الموضوعات من طريق ابن عدى قال : حدثنا على بن أحمد بن بسطام ثنا هدبة ثنا حماد بن سلمة ثنا ثابت البنانى عن أنس رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه و سلم قرأ « فلما تجلى ربه للجبل جعله دكا » قال : أخرج خنصره على إبهامه - فساخ الجبل . و نقل عن ابن عدى قال : كان ابن أبى العرجاء ربيب حماد بن سلمة فكان يدس فى كتبه هذه الأحاديث .

قلت : قال الحافظ السيوطي فى « اللآلى المصنوعة » : هذا الحديث صحيح ، رواه خلق عن حماد بن سلمة و أخرجه الأئمة من طرق عنه و صححوه ، ثم ذكر طريق أحمد ؛ قال : و أخرجه الترمذى من طريق سليمان بن حرب عن حماد و قال : حسن صحيح غريب . و أخرجه ابن أبى عاصم فى السنة من طريق أسد بن موسى و حجاج بن المنهال كلاهما عن حماد و أخرجه ابن مردويه فى التفسير من طريق مسلم بن إبراهيم عن حماد . و أخرجه الحاكم فى المستدرك من طريق عفان بن مسلم و سليمان بن حرب كلاهما عن حماد . و أخرجه البيهقى فى « كتاب الرؤية » من طريق سليمان بن حرب و من طريق محمد بن كثير عن حماد . و أخرجه الضياء المقدسى فى « المختارة » و صححه . و قد ذكر الزركشى فى تخريج الرافعى أن تصحيحه أعلى مرتبة من تصحيح الحاكم ، و أنه

بسم الله الرحمن الرحيم ، وبه ثقتي

ترتيب الموضوعات للذهبي

التوحيد ، الإيمان ، المبتدأ ، الأنبياء ، العلم ، السنة ، الفضائل ، المثالب ، الإيمان ، الصلاة ، الزكاة ، المعروف ، المحرم ، الصوم ، الحج ، السفر ، الجهاد ، البيوع

- ترتيب الموضوعات للذهبي . . .

أما الحافظ الذهبي فقد سلف التعريف به قريباً.

واما كتابه فمعروف باسم ترتيب الموضوعات ، وهو في الحقيقة اختصار لكتاب الموضوعات لابن الجوزي ، وقد اختصر الذهبي كتاب ابن الجوزي الموضوعات والعلل المتناهية ، والذي يهمنا هو الاول منهما ، اذ جاء في آخره ما نصه : آخر كتاب الموضوعات للشيخ أبي الفرج بن الجوزي نقحه وهذبه ، وخفف من طول أسانيده ابن الذهبي محمد . واختصر بعض المتون الطوال وبعض القول في الرجال والحمد لله على كل حال وصلى الله وآله وسلم تسليماً كثيراً(!!).

فقول الذهبي يوضح ما أشرت اليه من ان الكتاب هو مختصر لموضوعات ابن الجوزي .

تعريف بالكتاب :

(١) أ - سار الذهبي في الكتاب على نهج الأصل حيث رتبه حسب كتب الجوامع [أي كما فعل ابن الجوزي]

ب - لم يقدم الذهبي لمختصره بمقدمة ، وشرع في سرد أبواب الكتاب ، ثم يذكر الحديث ولم يحرر على طريقة ابن الجوزي

(٢) يساعد الذهبي متونه الأحاديث بعد كلمة (حديث) في الغالب ، وقد يضيف - أحياناً - إلى المتن بالوضع (والذي لعله عليه مدار الروايات) ، ثم يذكر سنده في الإسناد ، ويعلوه عليه بعد ذكر متنه في الغالب

وفي أحيان أخرى يذكر بعض رجال سنده ، ثم ينبه على سنده هو أو غيره بعد أن يذكر متنه . وقد يستفتح بذكر مخرجه في أحيانه كليهما ، ولم يخرج على أسانيد ابن الجوزي

(٣) كثيراً ما يختصر الذهبي تعليق ابن الجوزي على الحديث ويورده بعبارة موجزة غالباً ما يقتصر عليها ، الا اذا خالف ابن الجوزي في الحكم على الحديث فانه يذكر قوله بعبارة مختصرة أيضاً .

(٤) اذا أورد ابن الجوزي الحديث من طرق عدة وساقها طريقاً طريقاً ، فان الذهبي يجمعها في طريق واحد ، حيث يعلق الحديث ابتداء من الراوي الذي عليه مدار الحديث ، ثم يورد علل الطرق ان كانت مختلفة حسب ما ذكره ابن الجوزي .

(٥) قد يذكر الذهبي أصل الحديث وينبه باجمال على بطلانه بسائر طرقه كحديث سهل لقرآنه فلوه فتكفره ، أورده ابن الجوزي بأسانيده عن جابر وأنس وأبي هريرة وابن عمر وأبي الدرداء ، واكتفى الذهبي بقوله : « عن جماعة باطلة » .

ترتيب الموضوعات
تصنيف
الإمام محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي
المتوفى سنة ٧٤٨
اعتنى به وعلق عليه
كمال بن بسيوني زغلول
الطبعة الأولى
١٤١٥هـ - ١٩٩٤م

اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة

للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى سنة ٩١١

قال السيوطي عنه في كتابه الذي ترجم به لنفسه وسمّاه "التحدّث بنعمة الله" - ص : (١٠٨) :

[هو تلخيص "موضوعات" ابن الجوزي، مع زيادات وتعقّبات]

الجزء الأول

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

٠٠٠٠٤٧

سنة خمس وتسعمائة استئناف التعقبات على وجه مبسوط وإلحاق موضوعات كثيرة فأتت أبا الفرج فلم يذكرها ففعلت ذلك فخرج الكتاب عن هيأته التى كان عليها أولا وتعذر إلحاق ما زدته فى تلك النسخ التى كتبت إلا بإعدام تلك وإنشاء نسخ مبتدأة فأبقيت تلك على ما هى عليه ، ويطلق عليها الموضوعات الصغرى وهذه الكبرى وعليها الاعتماد .

كتاب التوحيد

(١) الحاكم (ح) أنبأنا إسماعيل بن محمد الشعرانى أخبرت عن محمد بن شجاع الثلجى أخبرنى حبان بن هلال عن حماد بن سلمة عن أبى الهزم عن أبى هريرة قال قيل يارسول الله مم ربنا قال من ماء مرور لا من أرض ولا من سماء خلق خيلا فأجراها فعرقت فخلق نفسه من ذلك العرق . موضوع : اتهم به محمد بن شجاع ولا يضع مثل هذا مسلم قلت ولا عاقل قال الذهبى فى الميزان ابن شجاع هذا كان فقيه العراق فى وقته وكان حنفياً صاحب تصانيف وكان من أصحاب بشر المريسى وكان ينتقص الإمامين الشافعى وأحمد ، وكان من وصيته التى كتبها عند موته ولا يعطى من ثلثى إلا من قال القرآن مخلوق ، وقال ابن عدى كان يضع أحاديث فى التشبيه ينسبها إلى أصحاب الحديث فيتهم بذلك منها هذا الحديث وحبان بن هلال ثقة ، قال الذهبى هذا الحديث مع كونه أتى من الكذب فهو من وضع الجهمية ليذكروه فى معرض الاحتجاج به على أن نفسه اسم لشىء من مخلوقاته ، فكذلك إضافة كلامه إليه من هذا القبيل إضافة ملك بل كلامه بالأولى ، قال وعلى كل حال فما يعد مسلم هذا فى أحاديث الصفات تعالى الله عن ذلك انتهى والله أعلم . (٢) الخطيب أنبأنا على بن أحمد المحتسب أنبأنا الحسن ابن الحسين الهمدانى أنبأنا أبو نصر محمد بن هارون النهروانى ، حدثنا محمد بن

وثمة ملاحظات عامة على الكتاب أحاول ذكر أهمها:

[١] كثيراً ما يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر طرق أخرى للحديث، وهذه الطرق في غالبها واهية أن لم تقل عن الطرق التي ذكرها ابن الجوزي حيث ينفرد في بعض طرقها كذاب أو متهم والظاهر والله أعلم أن السيوطي انما قصد بذلك التنبيه الى هذه الطرق التي لم يوردها ابن الجوزي، لا بقصد دفع الوضع عن الحديث بتعدد تلك الطرق، وفي بعض الاحيان يتعقب ابن الجوزي بدفع تهمة الوضع عن الحديث بذكر طرق يراها صالحة للاحتجاج وأحياناً تنحط تلك الطرق عن الاحتجاج، وكل ما تبلغه انها تُشْعِرُ بأن للحديث أصلاً وذلك فيما اذا كان كل طريق من تلك الطرق لا يخلو من مقال.

[٢] يلاحظ ان السيوطي رحمه الله كثيراً ما يتعقب ابن الجوزي وخاصة في الأحاديث التي يوردها وهي في أحد الكتب الستة، أو مسند الامام أحمد، وتعقبه يصيب المحز احياناً ويوفق لحصول الاجرين معاً، وفي بعض الاحيان يضطر الى التكلف وركوب الصعب والذلول، وتارة يعوزه الامر فيقتصر تعقبه على قوله أخرجه أحد اصحاب الكتب الستة. أو أن فلاناً، وهو من رجال أحد اصحاب الكتب الستة. وقد عرضت لكثير من هذه الاحاديث وبينت فيها ما ظهر لي من امرها، والله اعلم.

[٣] تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بأن للحديث شواهد أو متابعات ثم يورد ما يشهد لطرف من الحديث أو لعبارة فيه، أو لجزء منه الا أن النكارة تكون أحياناً مقصورة على بقية الحديث الذي لم يعتبر أو يشهد له غيره، وهذا لا شك غير كاف في اخراج الحديث عن دائرة الوضع، لا سيما اذا عرف أن بعض الوضاعين كان يعمد الى أحاديث معروفة فيزيد في متونها.

[٤] تارة يتهم ابن الجوزي أحد رجال الاسناد في الحديث ويحكي تضعيفه، وينقل عن الائمة السابقين عباراتهم في تجريحه، وهذه الألفاظ في إصطلاحاتهم

تقتضي الاتهام أو الرمي بالكذب عندهم فيتعقب السيوطي ابن الجوزي بان الراوي لم يتهمه أحد بالكذب بل ضعف، والحديث يخرج عن دائرة الوضع، ويلحق بدائرة الترك أو النكارة، وهذا الذي ذهب اليه انما هو باعتبار اصطلاح المتأخرين، وهو غير وارد لدى المتقدمين الذين لم يراعوا هذا التفريق، بل انهم قصدوا بعبارتهم تلك الحكم على الرواية بالوضع وهذا ظاهر من كلامهم عند الرجوع الى الاماكن التي أوردوا فيها تلك الأقوال.

٥- مما يلاحظ على الامام السيوطي رحمه الله أنه عند تعقبه لابن الجوزي وخاصة في الاحاديث التي يرى ثبوتها ويرجح الحكم عليها بالحسن او بالصحة إغفال لبعض كلام ائمة الجرح في الرجل، وهذا الذي يغفله غالباً ما يكون مؤثراً في الحكم على الحديث بل هو القرينة التي اعتمد عليها ابن الجوزي في حكمه، ولا شك أن إغفاله لذلك موهم للناظر بان الراوي لم يجرح قط، وهو لا شك مناف للامانة العلمية، وتغرير لمن يعتمد على كتابه عند المقارنة بقصد الترجيح، ولعل الحامل له على ذلك هو الرغبة في الاختصار.

٦- ختم السيوطي كتابه بذكر مقدمة ابن الجوزي التي صدر بها كتابه بعد أن اختصرها. واقتصر على ذكر الأهمّ فيها.

النُّكَتُ البَدِيعَاتُ

عَلَى المَوضُوعَاتِ

ونصّ السيوطي على اسمه في المقدمة (التعقبات).

هذه التسمية في الطبعة البيروتية وهي مستندة إلى ورود العنوان في نسخة خطية سقيمة به "التعقبات" أما "النكت البديعات" فهي أصلح وأدق وهو ما سنثبته.

الطبعة الهندية مقابلة على أكثر من نسخة كما في ص ٥ منها حيث يأتي في هوامشها التنبيه على فروق نسخة تحت حرف (ن)

تأليف

أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ هـ

تحقيق

الشيخ عامر أحمد حيدر

مركز الخدمات والأبحاث الثقافية

دار الجنان

مقدّمة المؤلّف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد فإن كتاب الموضوعات جمع الإمام أبي الفرج ابن الجوزي وقد نبّه الحافظ[1] قديماً وحديثاً على أن فيه تساهلاً كثيراً وأحاديث ليست بموضوعة بل هي من وادي الضعيف، وفيه أحاديث حسان وأخرى صحاح وفيه حديث من صحيح مسلم فيه علة[2] الحافظ أبو الفضل بن حجر، ووجدت فيه حديثاً من صحيح البخاري رواية حماد بن شاكر وآخر فيه في البخاري برواية صحابي غير الذي أورد عنه، وقد قال شيخ الإسلام ابن حجر: إن تساهله وتساهل الحاكم في المستدرك أعدم النفع بكتابيهما إذ ما من حديث فيهما إلا ويمكن أنه مما وقع فيه التساهل، فلذلك وجب على الناقد الاعتناء بما ينقله منهما من غير تقليد لهما، وقد اعتنى الحافظ الذهبي بالمستدرك فاختصره معلقاً أسانيده وأقرّه على ما لا كلام فيه، وتعقّب ما فيه الكلام، وجرد بعض الحفاظ مائة حديث موضوعة في جزء.

وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من اعتنى بشأنها، فاختصرتها معلقاً أسانيدها وتعقبت منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبي في المستدرك، ثم جمعت كتاباً حافلاً في الأحاديث المتعقبة خاصة بسطت فيها الكلام على كل حديث مع ذكر طرقها وشواهدها وما وقفت عليه من كلام الحفاظ وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك، غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر، وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الأول قليلاً فما ظنك بهم في هذا العصر الدائر، فأردت أن ألخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز أقتصر فيه على

---

(١) قال السيوطي في مقدمته على اللآلىء المصنوعة: كما نبه على ذلك الحفاظ ومنهم ابن الصلاح في علوم الحديث (ص/٤٧) وأتباعه، وانظر رقم [٣٣] من هذا الكتاب والتعليق (٤١) من رقم [٥٨].

(*) قال فضيلة د. عمر فلاته: (يعني بذلك كتابه "اللآلئ المصنوعة" كما في الوضع في الحديث -٣/٤٦٧- حاشية (١)، لكن ينبغي أن يُقيّد ذلك بقيد هو: (في تأليف السيوطي الأول - لها، كما ذكره السيوطي في مقدمة "اللآلئ المصنوعة": ١/٢-٣

إيراد الحديث على طريقة الأطراف وأعقبه بذكر من أعله به ثم أردفه برده، إما بتوثيقه، أو بذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجه من الأئمة المعتبرة في شيء من كتبه الجليلة.

وها هو هذا وإلى الله الضراعة في القبول وبلوغ غاية المأمول، واعلم أن هذا الكتاب وإن كان وجيز الحجم فهو عندي من مفردات الكتب التي يتعين على كل طالب علم تحصيلها، وقد قلت فيه:

هذا الكتاب مفرد حقه ... يكتبه الراوي بماء الذهب
ما ألف الحفاظ من قبله ... كمثله ولا ما اقترب

وهذا فهرسة أبوابه: التوحيد، العلم، فضائل القرآن، الطهارة، الصلاة، الجنائز، الحج، البيع، النكاح، الفرائض، الجنايات، الأطعمة، اللباس، الأدب والرقائق، بدء الخلق والأنبياء، أشراط الساعة، البعث، المناقب.

ورمزت لما أخرجه أحمد (ح) وأبو داود (د) والترمذي (ت) والنسائي (ن) وابن ماجه (هـ) والحاكم في المستدرك (ك) وابن حبان (حب) والدارمي (ي) والدارقطني (ط) والبيهقي في شيء من تصانيفه (ق) [والبخاري في تاريخه (تخ)][1].

---

(١) استعمله المصنف في الكتاب ولم يذكره هنا فاقتضى ذكره.

٠٠٠٠٥٤

٢ ـ كتاب النكت البديعات على الأحاديث الموضوعات :

ومختصره اسمه "التعقّبات"، وعنوان الكتاب صريح في موضوعه اذ ألفه السيوطي متتبعاً فيه ابن الجوزي في كتابه الموضوعات في الاحاديث التي غلب على ظنه أنها ليست بموضوعة وأن ابن الجوزي أوردها في موضوعاته، قال السيوطي في مقدمته: وأما موضوعات ابن الجوزي فلم أقف على من أعتنى بشأنها فاختصرتها معلقاً اسانيدها، وتعقبت منها كثيراً على وجه الاختصار على نحو ما صنع الذهبي في المستدرك[1] ثم جمعت كتاباً حافلاً في الاحاديث المتعقبة خاصة، بسطت فيه الكلام على كل حديث، مع ذكر طرقها وشواهدها، وما وقفت عليه من كلام الحفاظ عليها، وما عثرت أنا عليه في ضمن المطالعة من المتابعات ونحو ذلك غير أن الهمم عن الاعتناء بتحصيله قواصر وأهل هذا الفن كانوا في الصدر الاول قليلاً فما ظنك بهم في هذا العصر الدابر أن الخص الكتاب المذكور في تأليف وجيز فاقتصرت منه على ايراد الحديث على طريقة الاطراف، وأعقبه بذكر من أعله، ثم أردفه برده اما بتوثيقه أو ذكر متابعه أو شاهده، وأنبه على من خرجه من الائمة المعتبرة في شيء من كتبه[2].

وقد أشار رحمه الله تعالى في هذه المقدمة الى الدافع الذي حمله على تأليف كتابه اذ استهدف استخلاص الاحاديث التي لا تبلغ درجة الوضع من كتاب ابن الجوزي.

وقد سلك السيوطي في تعقباته على ابن الجوزي مسالك شتى أشار الى بعضها في مقدمته، وأهمها منازعته ابن الجوزي في الطعن في الراوي الذي تفرد بالحديث والذي اتهمه ابن الجوزي وذلك بحكاية توثيق أو تقوية أمر من وثقه أو قوى أمره من ائمة النقد ان وجد، واذا دفع عن الراوي تهمة الكذب أو الوضع، خرج حديثه من دائرة الوضع.

وتارة ينازعه بدفع تهمة التفرد بالرواية بذكر متابعين للراوي أو شواهد أو متابعات للحديث حيث يبرىء الراوي الذي اتهمه ابن الجوزي بالتفرد.

كذلك سلك طريقاً اخرى في اثبات الحديث، أو دفع الوضع عنه حيث يتعقب ابن الجوزي بان أحداً من اصحاب السنن الاربعة أخرج الحديث، أو أن البيهقي أخرجه في أحد مؤلفاته ـ وقد اشترط الا يورد فيها حديثاً موضوعاً أو أن الحاكم أخرجه في مستدركه، ونحوها من الردود المجملة التي لا يصرح فيها بدفع الكذب عن الراوي. والذي يبدو أن كثيراً من هذه الردود يظهر فيها التكلف والتعسف، وقد نبهت على كثير منها عند الكلام على الفصل الثالث من الباب الثاني.

---

(١) يعني بذلك كتابه "اللآلئ المصنوعة" في تأليف السيوطي ـ (الأول ـ له)، ثم عاد إلى تأليفه على وجه مبسوط.

(٢) التعقبات : ٢ ـ

تارة يتعقب السيوطي ابن الجوزي بذكر متابعات الحديث هي في درجة الحديث الذي اورده ابن الجوزي من حيث النكارة أو أنزل منه، وغرضه من ذلك أثبات أن الحديث يرتفع عن درجة الوضع وأن له أصلاً وان بقي ضعيفاً أو منكراً أو مطروحاً، ففي بعض تعقباته كان رحمه الله يصيب المحز اذ يشير الى أن ابن الجوزي ضعف راوياً وهو غير ضعيف، والسبب في ذلك وهم أو خطأ في اسم ذلك الراوي أو شخصه، أو اختلاف في الحكم، وتوثيقه أرجح. أو بذكر طرق أخرى للحديث غير الطرق التي أوردها ابن الجوزي.

يلاحظ أن تعقبات السيوطي كلها محصورة في الدفاع عن متن الحديث وذلك بايراد المتابعات أو الشواهد، أو دفع دعوى التفرد، وكلها تستهدف المتن، في حين أن ابن الجوزي كان يعرض للكلام على الاسانيد في كثير من الاحاديث التي ساقها وذلك لوجود علة تتعلق بالاسناد، كقلب أو تركيب أو سرقة كما يعرض للكلام على المتن حيث تقوم علة بالمتن تقضي بالحكم عليه بالوضع، وهذه الملاحظة لم يسترع الانتباه اليها كثير ممن تعقب ابن الجوزي، ولو لوحظت لقربت كثيراً من وجهات النظر بينه وبين غيره ممن تعقبه.

ومما تجدر الاشارة اليه، وينبغي ملاحظته أن السيوطي ومن وافقه قد استعظموا على ابن الجوزي ايراد أحاديث في موضوعاته مما ورد في بعض الكتب كالسنن الاربعة والمسند، ومؤلفات البيهقي، وحجتهم في ذلك أن هذه الكتب قد تلقتها الامة بالقبول، وقد اشترط مؤلفوها عدم اخراج الاحاديث الموضوعة فيها، والحقيقة: ان تلقي الامة لهذه الكتب بالقبول انما هو على سبيل الاجمال لا بحسب أفراد أحاديثها حيث نوزعوا في بعضها ولا يلزم من قبولها مجملة قبول سائر أفرادها. أما بالنسبة لمن اشترط عدم اخراج الحديث الموضوع في مؤلفه فان الحكم بالوضع وعدمه أمر نسبي تختلف فيه الانظار ويسوغ فيه التنازع، والحكم فيه قائم على ترجيح بعض القرائن على بعض.

٣ ـ كتاب الزيادات على الموضوعات، ويسمى بذيل الموضوعات:

٠٠٠٠٥٦

و (للسيوطي) أيضا عليها ذيل في سفر وهو المسمى : (بذيل اللآلي)

وله أيضا كتاب التعقبات على (ابن الجوزي) سماه : (النكت البديعات البديعيات على الموضوعات) ثم اختصره في آخر سماه : (التعقبات على الموضوعات) وعدة الأحاديث المتعقبة له ثلاثمائة ونيف حسبما ذكر آخر (التعقبات).

معجم المطبوعات ١/ ١٠٨٣ لسركيس

ذكر في الصفحة الاولى من هذه الطبعة أنه يليها ذيل اللآلئ و كتاب التعقبات وغير ذلك فهذه الكتب لم تطبع بمصر بل أكثرها مطبوع في الهند

كتاب

اللآلي المصنوعه في الاحاديث الموضوعه

﴿تأليف﴾

العلامة الامام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي

المتوفى سنة ٩١١ كما ذكره في كشف الظنون

﴿ويليه﴾

﴿كتاب ذيل اللآلئ المصنوعه للحافظ جلال الدين السيوطي أيضا﴾

﴿ويليه﴾

﴿كتاب التعقبات على الموضوعات لجلال الدين السيوطي أيضا﴾

﴿ويليه﴾

﴿كتاب النكت البديعيات على الموضوعات لجلال الدين أيضا﴾

﴿ويليه﴾

﴿كتاب الفوائد المجموعه في الاحاديث الموضوعه﴾

﴿للعلامه محمد بن علي بن محمد الشوكاني التميمي اليمني مؤلف كتاب نيل الاوطار﴾

﴿ويليه﴾

﴿كتاب الموضوعات الكبرى للعلامه ملا علي بن محمد سلطان القاري الهروي﴾

﴿الطبعه الاولى﴾

﴿بالمطبعة الادبيه سنة ١٣١٧ هجريه﴾

٠٠٠٠٥٢

٣ ـ كتاب الزيادات على الموضوعات ، ويسمى بذيل الموضوعات :

والكتاب مطبوع في الهند[١] وظاهر من عنوانه أنه استدرك فيه السيوطي على ابن الجوزي في ذكر أحاديث موضوعة لم يوردها ابن الجوزي .

وقد سار فيه مؤلفه على نهج كتاب ابن الجوزي الا في مواطن يسيرة خالف فيها كما أشار الى ذلك ابن عراق[١].

وقد أورده ابن عراق في كتابه تنزيه الشريعة المرفوعة، حيث عقد في كل باب فصلاً أورد فيه الاحاديث التي زيدت على كتاب ابن الجوزي وسيأتي تفصيل ذلك في حينه عند الكلام على كتاب ابن عراق[٢].

(١) بالرغم من أن الكتاب مطبوع الا اني لم أتمكن من الوقوف عليه مع حرصي وبحثي الشديدين في الوقوف عليه. =

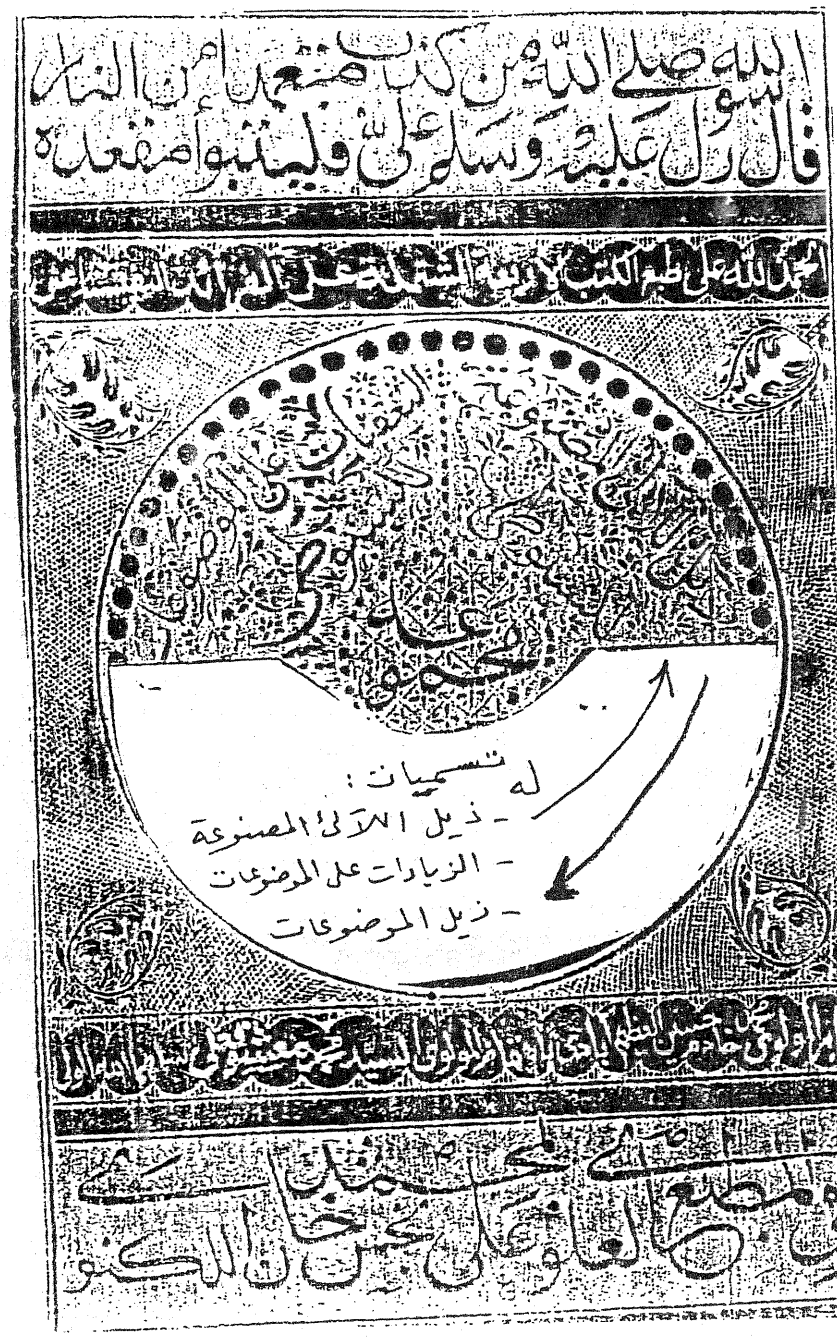

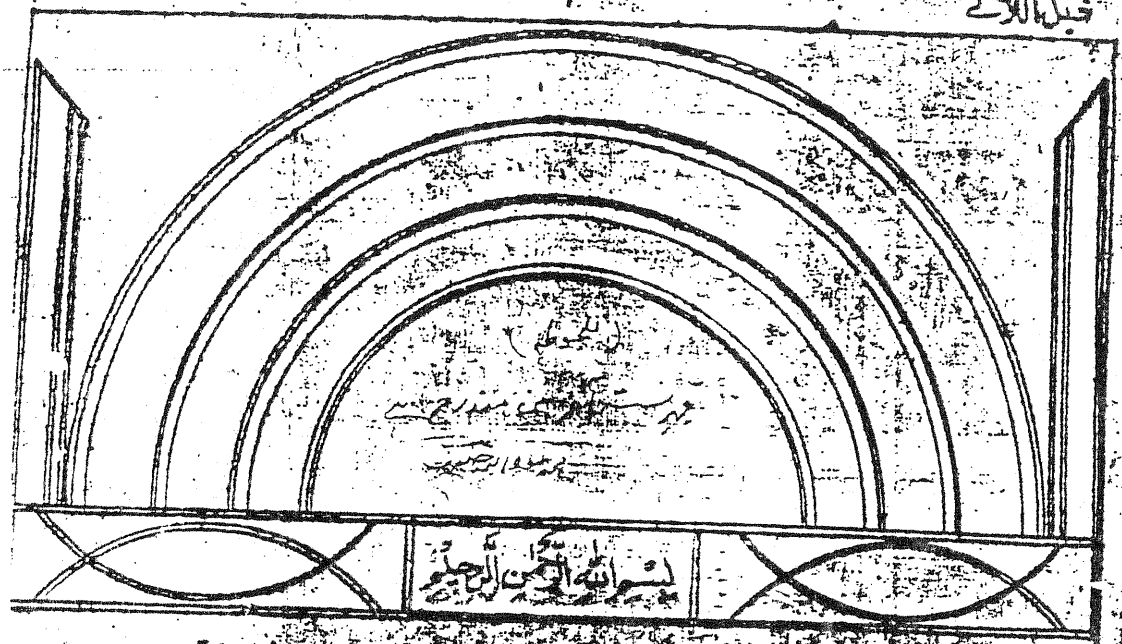

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى وبعد فاني لما فرغت من اختصار كتاب الموضوعات للحافظ أبي الفرج ابن الجوزي الحنبلي وتحرير أحاديثه وما يتعقب عليه على الوجه الأتم أردفته بهذا الذيل مودعا فيه جملة من الموضوعات التي لم يأت بذكرها ورتبته على أبواب كتب تنبيها والله الموفق للصواب

كتاب التوحيد

١/ أبو علي الأهوازي أنبأنا أبو حفص عمر بن داود بن سلمون حدثنا أبو أحمد عمر بن عثمان بن حفص سمعت حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن يوسف الأصفهاني حدثنا شعيب بن بيان الصفار حدثنا عمران القطان عن قتادة عن أنس مرفوعا إذا كان يوم الجمعة ينزل الله تعالى بين الأذان والإقامة على جياد مكتوب في أنا الله لا إله إلا أنا يقصد قبلة كل مؤمن مقبلا عليه إلى أن يفرغ من صلاته لا يسأل الله عبد تلك الساعة شيئا إلا أعطاه وإذا سلم الإمام من صلاته صعد السماء أخرجه ابن عساكر في تاريخه وقال بعد أن ذكر الخطيب هذا عن الأهوازي متعجبا من نكارته هذا باطل وقال الأهوازي حدثنا أحمد بن علي بن الحسن بن أبي السندياني باطلس حدثنا أبو محمد عبد الله بن الحسن بن غالب بن الهيثم القاضي ببغداد حدثنا عبد الله بن محمد البغوي حدثنا هدبة بن خالد حدثنا حماد بن سلمة عن يعلى بن عطاء عن وكيع بن عدس عن أبي رزين لقيط بن عامر مرفوعا رأيت ربي بمنى على جمل أزرق عليه جبة صوف أمام الناس وقال الذهبي في الميزان هذا من بلايا الخطيب هذا بقلة ورع عن الأهوازي وقال ابن عساكر بعد أن أخرجه في تاريخه كتبه أبو بكر الخطيب الحافظ عن الأهوازي متعجبا من نكارته وهو حديث موضوع لا أصل له وقد وقع لنا نسخة البغوي عن هدبة بعلو ليس في هذا الحديث فيها وأبو محمد هذا وابن أبي السندياني غير معروفين والعدالة والأهوازي متهم به قلت أبو نعيم في التاريخ حدثنا أبي حدثنا محمد بن أحمد بن يزيد حدثنا أبو بكر محمد بن عبيد الطرسوسي حدثنا نعيم بن حماد حدثنا بشر عن ليث عن بشر عن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد الله أن ينزل إلى السماء الدنيا ترل عن عرشه بذاته أقول يتعجبنا نعيم بن حماد من كثرة ما يأتي

٥ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الاحاديث الشنيعة الموضوعة لابن عراق ٩٠٧ هـ ـ ٩٦٣ هـ.

ومؤلفه هو الحافظ العالم الشيخ علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن بن عراق الكناني، نور الدين ولد سنة سبع وتسعمائة، وكان فقيهاً متصوفاً ناقداً للشعر وله مصنفات في الحديث والتاريخ، توفي سنة ثلاث وستين وتسعمائة[٢].

وكتابه: مشهور، الفه في مصر، وأتم تأليفه سنة أربع وخمسين وتسعمائة، وأهداه الى السلطان سليمان العثماني[٣].

قال في مقدمته بعد الديباجة، وبعد، فان من المهمات عند أهل العلم والتقى، معرفة الاحاديث الموضوعة على سيد المرسلين لتنتقى، وللامام الحافظ أبي الفرج بن الجوزي فيها كتاب جامع، الا أن عليه مؤاخذات ومناقشات في مواضع، وقد أعتنى شيخ شيوخنا الامام الحافظ جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي بكتاب ابن الجوزي المذكور، فاختصره وتعقبه في كتاب سماه اللالي المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ثم عمل ذيلاً ذكر فيه أحاديث موضوعة فاتت ابن الجوزي، وأفرد اكثر المواضع المتعقبة بكتاب سماه النكت البديعات، وهذا كتاب لخصت فيه هذه المؤلفات بحيث لم يبق لمحصله الى ما سواه التفات، وبالغت في اختصاره وتهذيبه وتبعت اللآلي في تراجمه وترتيبه، وجعلت كل ترجمة غير كتاب المناقب في ثلاثة فصول:

الاول: فيما حكم ابن الجوزي بوضعه ولم يخالف فيه.

والثاني: فيما حكم بوضعه وتعقب فيه.

(١) تنزيه الشريعة ٢: ١١٢.

(٢) الاعلام ٥: ١٦٥.

(٣) الاعلام ٥: ١٦٥.

والثالث: فيما زاده السيوطي على ابن الجوزي حيث كانت له في تلك الترجمة زيادة، وقد أخل السيوطي في زياداته ببعض تراجم أصله، وأورد في الكتاب الجامع آخر الكتاب ما حقه أن يفرد بالترجمة المتروكة، ويورد فيها، فأنا نقلت ذلك من الكتاب الجامع، وأوردته في التراجم اللائق بها في ثالث فصولها. أما كتاب المناقب ففيه أبواب، وفي كل باب منها الفصول المذكورة، وحيث لم يكن في فصل منها شيء قلت: والفصل الفلاني خال.

وجعلت أوائل الاحاديث في أوائل السطور تسهيلاً للكشف والظفر بالحديث المطلوب واذا كان الحديث مرفوعاً، قلت: حديث كذا، واللفظ المضاف اليه لفظه حديث هو اللفظ المرفوع، وبعد تخريجه، أذكر صحابيه المنسوب اليه بقولي: «من حديث فلان، الا أن يكون في الحديث حكاية مخاطبة منه ﷺ لمعين أو مراجعة بينه وبين غيره، أو حكاية مخاطبة جبريل له، والحاكي غير النبي ﷺ، أو حكاية قصة ليست من لفظ النبي ـ ﷺ ـ فأضيف لفظة حديث الى اسم الصحابي أو التابعي الذي نسب اليه الحديث، واذا كان الحديث موقوفاً، قلت: أثر فلان وأتبعته لفظه، ثم اعقب كلا بذكر مخرجه ثم ببيان علته وما في زيادات السيوطي مما لم يبين علته ذكرت علته ان لاحت لي. . . . الخ[١].

تنزيه الشريعة المرفوعة
عن الأخبار الشنيعة الموضوعة

لأبي الحسن علي بن محمد بن عراق الكناني
٩٠٧ ـ ٩٦٣ هـ

حققه وراجع أصوله وعلق عليه

عبد الوهاب عبد اللطيف
الحاصل على درجة الأستاذية
والمدرس بكلية العربية

عبد الله محمد الصديق
من علماء الأزهر والقرويين
ومتخصص في علم الحديث والإسناد

شخص أو نحو ذلك، ثم – لعلّه – لِطُول "كتاب المناقب"، فهو خُمُس الكتاب؛ أو فوقه بقليل.

وقد بلغ عدد تراجم الكتب في "تنـــزيه الشريعة المرفوعة": (٢٩) كتاباً؛ كما هو العدد في أصله "اللآلئ المصنوعة"، بينما عـــدد الكتـــب في أصـــل الأصـــل –" الموضوعات": (٥٠) كتاباً [٢].

٣- تَابَعَ ابنُ عراقٍ السيوطيَّ في إيراد الأحاديث –التي من "الزيـــادات"– تحـــت تراجمها مِن كُتُبِهَا؛ (والتي تابع فيها السيوطيُّ ابنَ الجوزي)؛ ما عدا ما أَخَـــلَّ فيـــه السيوطي من تراجم أصله (أي: الموضوعات)؛ حيث حَشَدَ السيوطي –في آخـــر الزيادات، تحت كتابٍ أخيرٍ سمّاه "الجامع"– جُمْلة أحاديث؛ في حين أنّ مُعْظَمَهَا لَهُ بابٌ يُناسِبُهُ مِن تراجم الكُتُب – عنده، فالذي صنعه ابن عراق فيه: أنه خَفَّفَ من كتاب "الجامع"؛ ونَثَرَ مُعْظَمَ أحاديثِهِ في مواضعها حَسَبَ مُناسبتها؛ وأبقى فيه على (٣٩) حديثاً فقط.

٤- جاء بالأحاديث على الوضع التالي:

أ– بدأ بمتونها القولية من أوائل السطور بعد كلمة (حديث)، والتي يقـــصد بها المرفوعات؛ ويُسمِّي – بعد سياق متنه وتخريجه – رَاوِيَهُ: الصحابي، أو التابعي: في المرسل، أو رُوَاتَهُ من الصحابة أو التابعين – عند التعـــدُّد، ولا يُعـــرِّج علـــى أسانيدها (التي في مُصنّفاتها)، ولا على أسانيد ابـــن الجـــوزي إلى أصـــحاب التصانيف.

ب– في بعض الأحاديث يُورِدُ اسم الصحابي بعد كلمة (حديث): فيمـــا إذا كان الخطاب في المتن مُوجَّهاً من النبي ﷺ للراوي، أو حين يحتوي المتن على مُراجعة بَينهُما، وكذلك الأحاديث الفعلية حين يحكي المتنُ مُخاطبةَ جبريل للنبي ﷺ مـــثلاً، أو حِكايةَ شأنٍ مّن شؤونه ﷺ؛ أو قِصّةً لَهُ.

---

(٢) قَلَّ العدد عند السيوطي لكونه ضَمَّ بعض الكتب إلى بعض؛ مثل (الزكاة، والصدقات، والمعروف، والسخاء)، فجعل هذه الكتب الأربعة في كتاب واحد وهو (الصدقات)، وهو عند ابن عراق بعنـــوان (كتـــاب الـــصدقات والمعروف) كتاب واحد أيضاً.

ج- الموقوفات: يُصَدِّرُها بقوله: "أَثَرُ فلانٍ"، ويُسمِّي صَحابِيَّهُ (في الموقوف)؛ وتَابِعِيَّهُ (في المقطوع).

٥- يُتبِعُ متونَ الأحاديث -والآثار- بِذِكْرِ مُخرِّجيها ممن ذكرهم ابن الجوزي والسيوطي، وقد زاد مَصَادِرَ أخرى -وَقَعَتْ له- وخرّج الأحاديث منها.

وقد استعمل الرموز لجميع المُخرّجين في كتابه، (ونصَّ على حلها في المقدمة). (٤/١)

٦- يُنبِّه على علة الحديث بعد ذكر مُخرِّجه، والتي بسببها أُلحق الحديث بالموضوعات، وذلك مما ذكره السيوطي، مع الاكتفاء به غالباً، وقد يُؤَيِّدُهُ بِبعض أقوال أئمّة الحديث، وربما خالف السيوطيَّ فذكر أُمُوراً تُعارِضُ قَوْلَهُ؛ وانتصر لابن الجوزي، وبهذا يتبيّنُ أن غرضه لم يكن مُجرد الاختصار.

كما أنه يُنبّهُ على عِلَّةِ ما أغفل السيوطيُّ التنبيهَ على علّته في "الزيادات".

٧- قدَّم كتابه بمقدمة ذكر فيها منهجه المشتمل على التفاصيل السابقة، ثم أتبع المقدمة بفصولٍ خمسة؛ أهمُّها: آخِرُها؛ الذي سرد فيه أسماء الوضاعين والمتهمين والسُرّاق، بحيث يُعرَف -بذلك- الرُّواةُ الذين اتّفق العلماء على تكذيبهم؛ منهم، ومَن يترجّح وَصْفُهُ بذلك، ولأجل أنه حين يَرِد -مع حديثٍ من الأحاديث- إعلالُ الرواية به فيكتفي بذكر اسمه؛ للاختصار.

وقد سرد أسماءهم من كتاب الضُّعفاء للعُقيلي، واستلَّ عدداً منهم من (موضوعات ابن الجوزي). هذا وقد نَبَّهَ على فائدةٍ أُخرى لِتَتَبُّعِهِمْ -هُمْ وأمثالِهم-، على هذا النحو، لكي يَعُمَّ النفع بذلك في غير هذا الكتاب، حتى إذا مَرَّ بِطالب الحديث رجلٌ من هؤلاء -في سند حديثٍ- توقّفَ عن العمل به حتى يَنظُر إلى مُتابعاته وشواهده، أي الطرق الأخرى؛ أما هذا فلا ينفع في روايته لا تابعاً ولا متبوعاً (على حدّ عبارة ابن الصلاح).

٨- وأما الفصول التي تسبق هذا:

أ- فأوّلُها: للتعريف بالحديث الموضوع، وأماراته، وحكمه.

ب- تقريرُ وقوع الوضع فِعلاً.

ج- ذِكْرُ حديثِ "مَن كذب عليّ مُتعمّداً"، ورُواتِهِ من الصحابة، من كلام ابن الجوزي مُلخّصاً.

د- أصناف الوضاعين، وحَصْرَهم في سبعة.

٩- نَبَّهَ على استفادته في عمله من مراجع الفن، كـ"الأباطيل" للجُورقاني، وتلخيص موضوعات ابن الجوزي لِكُلٍّ من الذهبي وابن دِرْباس. ومِن عددٍ مّن كُتُب التخريج، وكتب الزوائد، وكتب الضعفاء، وسمّاها بأسمائها.

الفوائد المجموعة
في الأحاديث الموضوعة

لشيخ الإسلام

محمد بن علي الشوكاني

المتوفى سنة ١٢٥٠ - رحمه الله -

بتحقيق

العلامة عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني

المتوفى سنة ١٣٨٦هـ رحمه الله

٩- الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة: للشوكاني ١١٧٣ هـ ١٢٥٠ هـ.

ومؤلفه هو الامام الفقيه المحدث الحافظ المجتهد محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، ولد بهجرة شوكان سنة ١١٧٣ هـ ونشأ بصنعاء وولي قضاءها ومات حاكمًا لها وكان فقيهاً مجتهداً من كبار علماء اليمن، وله مؤلفات كثيرة مشهورة في التفسير والحديث والفقه والعقيدة، وغيرها من المعارف. توفي بصنعاء سنة خمسين ومائتين وألف(٤).

أما كتابه فقد عرف باسم الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة.

قال فيه مؤلفه في المقدمة بعد الديباجة . . . . وقد أكثر العلماء رحمهم الله من البيان للاحاديث الموضوعة، وهتكوا أستار الكذابين، ونقوا عن حديث رسول الله ﷺ انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وافتراء المفترين، وزور المزورين، وهم رحمهم الله تعالى قسمان، قسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالرجال الكذابين والضعفاء، وما هو أعم من ذلك، وبينوا في تراجمهم ما رووه من موضوع أو

(٤) الاعلام ٧: ١٩٠/١٩١، وانظر ترجمته في مقدمة الفوائد المجموعة ١١/١٦.

ضعيف، كمصنف ابن حبان والعقيلي...

وقسم جعلوا مصنفاتهم مختصة بالاحاديث الموضوعة، كموضوعات ابن الجوزي والصغاني والجوزقاني والقزويني.. . وها أنا بمعونة الله وتيسيره أجمع في هذا الكتاب جميع ما تضمنته هذه المصنفات من الاحاديث الموضوعة، وقد أذكر ما لا يصح اطلاق اسم الموضوع عليه بل غاية ما فيه أنه ضعيف بمرة، وقد يكون ضعيفاً ضعفاً خفيفاً، وقد يكون أعلى من ذلك والحاصل على ذكر ما كان هكذا التنبيه على انه قد عد ذلك بعض المصنفين موضوعاً كإبن الجوزي، فانه تساهل في موضوعاته حتى ذكر فيها ما هو صحيح فضلاً عن الحسن، فضلاً عن الضعيف، وقد تعقبه السيوطي بما فيه كفاية، وقد أشرت الى تعقباته تارة منسوبة اليه، وتارة منسوبة الى كتبه، واختصرتها اختصاراً لا يخل بالمراد، ودفعت ما يستحق الدفع منها. وأهملت ما لا يتعلق به فائدة، وسميت هذا الكتاب الفوائد المجموعة في الاحاديث الموضوعة[1].

ثم ذكر بقية المقدمة ذكر فيها بعض المسائل التي تتعلق بكتابه من حيث مكانته والطريقة التي سار عليها في تأليفه. ويمكن تلخيصها فيما يلي:

١ـ وضع لكتابه مكانة بين سائر الكتب المؤلفة في هذا الشأن حيث رأى أن كتابه أجمعها مع اختصار في العبارة والاكتفاء بالاشارة حيث قال: فمن كان عنده هذا الكتاب فقد كان عنده جميع مصنفات المصنفين في الموضوعات مع زيادات وقعت عليها في كتب الجرح والتعديل وتراجم رجال الرواية، وتخريجات المخرجين، وتصنيفات المحققين[2].

٢ـ اذا كان الحديث مرفوعاً صدره بقوله: حديث وأضافه الى صحابيه، واذا كان الحديث موقوفاً أو مقطوعاً صدره بقوله: قول فلان، ثم أعقب ذلك بذكر من أخرجه من أصحاب الكتاب فان لم يقف على من أخرجه عزاه الى احد كتب الموضوعات التي أوردته.

---

(١) الفوائد المجموعة: ٤/٣.

(٢) الفوائد المجموعة: ٤.

٣ـ رتب أحاديث كتابه على حسب أبواب الفقه.

٤ـ أشار الى أنه تعرض لذكر مباحث مفيدة أتم فيها بعض الابواب كتعرضه للكلام على النسخ الموضوعة في آخر أبواب المناقب، والى كتب التفسير التي تشتمل على كثير من الموضوعات في آخر أبواب التفسير.

هذه اهم المسائل التي شملتها مقدمة كتابه.

تعريف بكتابه، وملاحظات عامة عليه.

١ـ رتب أحاديث كتابه حسب أبواب الفقه، حيث بدأ كتابه بالاحاديث المتعلقة بالطهارة فالصلاة فالزكاة فالصوم فالحج. . . . الخ، وهو في ذلك خرج على السير على نهج تأليف ابن الجوزي أو السيوطي، وفي الحقيقة ان الشوكاني، وان وافق من سبقوه في الخطوط الرئيسية في تأليف كتابه، الا ان كتابه يعد من أجمع الكتب حيث لم يقتصر على الأحاديث التي أوردها ابن الجوزي أو السيوطي، بل تجاوزهما فساق جل الاحاديث التي تعرض لها السابقين له. ولذا كان كتابه من أجمع الكتب التي ذكرت الاحاديث الموضوعة مرتبة حسب أبواب الفقه.

٢ـ سلك في ذكر الاحاديث طريقة الاطراف حيث يورد الحديث ويتلوه بذكر صحابيه الذي نسب اليه ثم يحكم على الحديث بما يراه ثم يذكر من أخرجه من أصحاب الكتب قبله.

٣ـ يذكر الشوكاني الحديث ويورد فيه قول السيوطي وكثيراً ما يقتصر على قوله حيث يرتضي حكمه، وتارة يخالفه، ويبين ما ترجح له من حال الحديث. كما أن للشوكاني كتاباً آخر في الموضوعات اسمه التعقبات على الموضوعات، أشار اليه الزركلي في ترجمته فقال ضمن الكلام على مؤلفاته، له مائة وأربعة عشر مؤلفاً منها. . . . والتعقبات على الموضوعات. خ. . . . الخ[1].

والظاهر أن الكتاب ينهج طريقه كتاب السيوطي، حيث تعقب فيه واستدرك

(١) الاعلام ٧: ١٩٠.

٠٠٠٦٧

الكتب المصنفة أحاديثها على أوائلها حسب حروف المعجم

قال فضيلة د. عمر بن حسن: (التصنيف فيما جاء متأخراً عن التصنيف في النوع الأول - يعني الذي على الأبواب "الجوامع" - إذا استثنينا كتاب ابن طاهر على اعتبار ... أنه لم يقصد مؤلفه إفراد الأحاديث الموضوعة).

تذكرة الحفاظ

أطراف أحاديث كتاب المجروحين لابن حبان

تأليف

الحافظ محمد بن طاهر القيسراني المقدسي

٤٤٨هـ - ٥٠٧هـ

تحقيق

حمدي بن عبد المجيد بن إسماعيل السلفي

دار الصميعي

للنشر والتوزيع

٠٠٠٠٦٨

بسم الله الرحمن الرحيم

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهده الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له .

وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله .

اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد .

أما بعد فإن معرفة الأحاديث الضعيفة والموضوعة ضرورية جداً ، حيث إن الكثيرين ومع الأسف الشديد يستدلون بتلك الأحاديث على الأحكام الفقهية دون أن يتحققوا من صحتها ، بل بعضهم يستدل بها فى المسائل العقائدية مع أنهم يزعمون أن أحاديث الآحاد الصحيحة لا يؤخذ بها في العقائد .

ومعرفتها تحول دون ذلك لذا اتجه عزمي إلى تحقيق كتاب في هذا الموضوع من كتب الأولين ، وبعد البحث والتفتيش عثرت علي كتاب (تذكرة الحفاظ) للحافظ محمد بن طاهر القيسراني المقدسي في مكتبة الأوقاف المركزية في مدينة السليمانية تحت رقم (٤ / ١٧) وبعد قراءته بدقة اخترته وقمت باستنساخه ومقابلته . ثم ظهر لي أن مختصراً مخلاً للكتاب طبع بعنوان : « تذكرة الموضوعات » وأخيراً تحت عنوان « كتاب معرفة التذكرة في الأحاديث الموضوعة » ولا أعلم من الذي اختصر الكتاب ، وظهر لي بعد

٠٠٠٠٦٩